أزمة الهوية وتداعياتها
على الاستقرار السياسي في الوطن العربي

دار الجندي للنشر والتوزيع – القدس

❋

009722340035
Mjundi46@gmail.com
www.for-alquds.org

❋

(أزمة الهوية وتداعياتها)

(فاتن أحمد برهم الجرف)

❋

الطبعة الأولى (2018).

❋

جميع الحقوق محفوظة لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب، أو أي جزء منه، أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات، أو نقله بأي شكل من الأشكال، بدون إذن خطي من الناشر.

All rights reserved. No part of this book may be reproduced in any form or by any means without prior permission of the publisher.

أزمة الهوية وتداعياتها
على الاستقرار السياسي
في الوطن العربي

فاتن أحمد برهم الجرف

الطبعة الأولى

2018م

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى:

﴿ وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ

وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ ﴾

صدق الله العظيم

سورة التوبة الآية "105"

الإهداء

إلى روح الأكرم منا جميعاً...

شهداء الوطن ومعركة التحرر والاستقلال...

إلى روح أخي الشهيد محمد الجرف الذي كان الأخ والصديق والسند...

إلى والديّ الأعزاء...

إلى زوجي الذي كان لي عوناً وسنداً...

إلى أبنائي قرة عيني في الحياة...

أهدي هذا الجهد المتواضع

الفهرس

المقدمة 11

الفصل الأول

أزمة الهوية على الاستقرار السياسي للدولة الليبية 15

مصطلحات الدراسة 19

الفصل الثاني

نشأة الدولة العربية الحديثة 30

الفصل الثالث

أزمة الهوية في الوطن العربي..... 54

الفصل الرابع

تاريخ ليبيا حتى سقوط نظام القذافي 79

الفصل الخامس

أزمة الهوية في ليبيا 94

الفصل السادس

مستقبل الدولة الوطنية الليبية سيناريوهات استشرافية 112

المراجع..... 121

المقدمة

تناولت الكاتبة في هذه الدراسة موضوعا في غاية الأهمية، يُمثل الخطر الأكبر الذي يُهدد بقاء الدول العربية واستمراريتها، كما يُعيق من عملية تقدمها ونهوضها، خاصة في السنوات الأخيرة التي اندلع فيها ما يسمى بثورات الربيع العربي، والتي حملت معها الكثير من التحديات التي تهدد الاستقرار السياسي للدولة العربية الحديثة، ومن أجل ذلك انطلقت الباحثة من عنوان رئيسي حاولت أن تُسلط من خلاله الضوء على أزمة الهوية وتداعياتها على الاستقرار السياسي في الوطن العربي، ودراسة الحالة الليبية في السنوات من (2010-2015) كنموذج للدراسة.

حدّدت الكاتبة مشكلة الدراسة بالسؤال الرئيسي: ما هي أزمة الهوية وتداعياتها على الاستقرار السياسي في الوطن العربي؟، ومن هذا التساؤل تفرعت تساؤلات فرعية أخرى، لفهم حقيقة أزمة الهوية وجذورها السياسة، وأسبابها، ودراسة هذه الأزمة في ليبيا.

هدفت الدراسة إلى أهداف عدة أبرزها: معرفة السياق السياسي لنشأة الدولة العربية، وسماتها، والتعرف على أزمة الهوية ومخاطرها، بالإضافة إلى دراسة الأزمة الليبية ومعرفة جذورها وتداعياتها.

وقد اعتمدت الدراسة لتحقيق أهدافها على عدة مناهج بحثية كان أبرزها: المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل العلاقة بين أزمة الهوية، وبين الأوضاع السياسية في هذه الدول، والمنهج التاريخي لدراسة ظروف نشأة الدولة الوطنية الحديثة، واستعراض الجذور التاريخية للأزمات التي تعاني منها الدولة الوطنية في الوطن العربي، وتتبع جذور الأزمة الليبية.

وخرجت الدراسة بعدة نتائج كان أهمها أن الدولة الوطنية الحديثة في العالم العربي لم تنشأ كتطور تاريخي طبيعي للحراك العربي، وإنما نشأت بفعل عوامل تاريخية ساهم الاستعمار في تشكيلها، وبالرغم من ذلك حاولت النخب التي حكمت هذه الدولة الخروج من التبعية للاستعمار لتحقيق تطلعات شعوبها، لكنها اصطدمت بتحديات كبرى أعاقت الكثير من عمليات التنمية والنهوض، كما توصلت الدراسة إلى أن أزمة الهوية في العالم العربي لم تكن صدفة، وإنما كانت نتاجا لعملية نشأة الدولة ذاتها وما رافقها من تحديات، وكذلك توصلت الدراسة إلى أن العقل العربي لم يستوعب بسبب الإرث التاريخي الطويل الاندماج تحت هوية جامعة توحد الجهود، وإنما توزعت الولاءات بين هويات فرعية نازعت الهوية الرئيسية، وأعاقت ظهورها وسيادتها على غيرها من الهويات، وهو ما تناولته الدراسة ووضحته في الأزمة الليبية التي كانت أسبابها كامنة في المجتمع الليبي حتى قبل نشأة الدولة الحديثة بعد الاستقلال، وهو الأمر الذي تجلى بوضوح في الأزمة الليبية الأخيرة التي كانت أحد

مخرجات "الربيع العربي" الذي تصاعد مع الثورة الليبية ضد نظام القذافي، وتفاقم بعد سقوطه.

وأوصت الدراسة بضرورة العمل على أكثر من اتجاه، فمن ناحية يجب على الجميع الوقوف عند مسؤولياتهم التاريخية، سواء على المستوى الرسمي أو غير الرسمي ببحث أسباب الأزمة وطرق علاجها، وقيام الأطراف الليبية بالابتعاد عن لغة السلاح واللجوء للحوار وتغليب المصلحة العليا للدولة الليبية على غيرها من المصالح الجزئية للخروج من الأزمة الحالية، ومن ناحية ثانية يجب تكثيف الجهد نحو مزيد من الأبحاث والدراسات لدراسة أزمة الهوية، وأسبابها الحقيقية، كمقدمة لوضع التصورات نحو علاج هذه الأزمة بما يضمن اندماج الجميع تحت هوية مركزية تعمل على تلبية تطلعات الجميع ودون انتقاص لحقوق طرف على آخر.

الفصل الأول

أزمة الهوية على الاستقرار السياسي للدولة الليبية

الفصل الأول

أزمة الهوية على الاستقرار السياسي للدولة الليبية

مقدمة

لم يعرف العالم العربي الدولة الوطنية خلال قرون طويلة، فقد زالت ملامح الدولة الوطنية لصالح دولة أكثر اتساعاً من البعد القطري، فيما عرف عبر التاريخ العربي بدولة الخلافة، ورغم حدوث محاولات عبر هذا التاريخ، للاستقلال وإقامة الدولة الوطنية الحديثة، إلا أن هذه المحاولات باءت جميعا بالفشل لاعتبارات كثيرة، يعود بعضها لعدم جاهزية العقل العربي لهذا النمط من الدول.

ومع الحملة الفرنسية (1798 – 1801م) والتي كانت لها آثار سياسية، واقتصادية، وفكرية بالغة على العالم العربي، كما أنها كانت أول محاولة للاتصال الحقيقي بين العالم العربي، وأوروبا التي كانت قد استكملت مرحلة الوصول للدولة الوطنية الموحدة، فقد فتحت هذه الحملة أنظار الغرب على الأهمية الاستراتيجية للمنطقة العربية، لتصبح المنطقة خلال القرنين الذين تليا ذلك بؤرة الاستقطاب بين القوى الكبرى للسيطرة وامتلاك النفوذ في المنطقة (الكيالي وآخرون، 1979، ج2، 583).

ومع بدايات القرن العشرين التي وصلت فيها الدولة العثمانية لمرحلة من الضعف والاضمحلال، وحدوث تراكمات كثيرة بين دول أوروبا أدت في النهاية إلى اندلاع الحرب العالمية الأولى، وفي الوقت الذي كانت فيه الحرب على أوجها وفي سياق الترتيبات بين الدول الكبرى (بريطانيا – فرنسا – روسيا) التي كانت تشكل جبهة واحدة في مواجهة الدولة العثمانية وحلفائها الألمان، جاءت اتفاقية سايكس بيكو عام 1916م لتقسيم وتقاسم المنطقة العربية (أنطونيوس، 1987، 353-354)، والتي بدأت معها ملامح الدولة القطرية تتشكل وتتضح، حيث أدت لما يشبه ترسيم الحدود، التي أصبحت المعتمدة لسنوات طويلة في دولٍ، وترسيمها نهائياً في دول أخرى.

ومع انتهاء الحرب العالمية الأولى وانهيار الدولة العثمانية بعدها، وإلغاء الخلافة سقطت كل العقبات أمام ظهور الدول الوطنية، وبدأت التفاعلات في كل إقليم عربي بهدف الوصول للاستقلال النهائي عن الاستعمار الذي تكرس فعلياً من خلال اتفاقية سايكس بيكو.

بعد ذلك بدأت الدولة الوطنية في العالم العربي تستكمل ملامحها وإن كان ذلك بخطىً بطيئة، وبدأ الحديث عن كيفية بناء الدولة الحديثة، ومواجهة المعضلات التي

تراكمت على مدار عقود من التبعية والاستعمار، واحتلت مسألة بناء الدولة الحديثة حيزاً واسعاً في الفكر والممارسة، في الكفاح من أجل الاستقلال الوطني، وتقرير المصير، والبحث عن الهوية، والظهور على المسرح العالمي، وتأدية الدور الحضاري، والثقافي لكل أمة وشعب (طالب، 1999، ص 9).

لقد عملت كل دولة عربية على الحفاظ على هويتها وسيادتها واستقلالها، لكنها عانت خلال تاريخها من تفاعلات وإرهاصات انعكست سلباً على الهوية الوطنية للدولة، فمع حجم التحديات الكبيرة التي واجهتها الدول العربية، بدأت كل منها تبحث لنفسها عن هوية تمهد لها الطريق للتغلب على الصعاب الكبيرة التي تواجهها، وخاصة وأنه لكي يتم بناء دولة وطنية حديثة وعصرية، يجب تحقيق الانسجام السياسي، والاجتماعي، والثقافي للمجتمع، وهو أمر لن يُكتب له النجاح إلا إذا نجحت الدولة في اكتشاف هويتها، ومن ثم العمل على تعزيزها، كهوية جامعة ووحيدة لجميع أفراد المجتمع، لتكريس الجهود نحو بنائها، لكن ما حدث كان مختلفاً بالكامل، فقد وقعت الدول العربية بعد نيل استقلالها في حيرة من أمرها، وتشتتت جهودها، وضاعت إمكاناتها ومواردها، وتنازعتها تيارات كلٌّ منها بهوية متباينة عن الآخر، وترتَّب على ذلك صراعات مُدمِّرة، استنزفت الطاقات، والإمكانات، والموارد، ضاعت الجهود، وتبعثرت الموارد، ونشبت حروب وصراعات أعاقت عملية بناء الدولة الوطنية العربية الحديثة.

وفي هذا السياق ستتناول الدراسة موضوعاً في غاية الأهمية، ويمس معظم الدول العربية – إن لم يكن كلها - خاصة في السنوات الأخيرة التي اندلعت فيها الثورات العربية، وحملت معها كثيراً من التحديات التي تهدد الاستقرار السياسي لتلك الدول، من أجل ذلك تنطلق الدراسة من عنوان رئيس تسلط فيه الضوء على أزمة الهوية في الدولة الوطنية، وتداعياتها على الاستقرار السياسي في الوطن العربي: ليبيا نموذجاً، ومن خلال هذا العنوان تتطرق الدراسة إلى الجذور التاريخية لنشأة الدولة الوطنية، وأزمة الهوية التي تعاني منها معظم الدول العربية، وتداعياتها، وآثارها على الاستقرار السياسي في الوطن العربي، وتطبيق ذلك على ليبيا كأنموذج لدولة عانت من أزمة هوية أعاقت تقدمها ونموها، وما زالت تهدد كيانها، وذلك كمقدمة للوقوف على أسباب نشوء هذه الأزمة التي تهدد جميع الأقطار العربية في عالم متسارع ومتغير.

أدت تداعيات اتفاقية سايكس بيكو عام 1916م على المنطقة العربية إلى رسم خريطة جديدة للمنطقة العربية أدت إلى دعم قيام دولة إسرائيل في فلسطين في قلب العالم العربي، التي أخذت تمارس دوراً وظيفياً استعمارياً في قطع الاتصال بين الأقطار العربية الشرقية والغربية، وتعميق التجزئة بين للعالم العربي، وضرب أيَّة

محاولات نهضوية عربية، فثقافة التجزئة دبر لها الغرب، وطبقها العرب، وهو ما كان النبتة الأولى لظهور أخطر أزمة عانى منها العرب، وهي أزمة الهوية.

تنطلق هذه الدراسة من التساؤل الرئيس الآتي:

ما هو تأثير أزمة الهوية على الاستقرار السياسي للدولة الليبية؟

ومن هذا التساؤل تتفرع التساؤلات الفرعية الآتية:

1- كيف نشأت الدولة الوطنية العربية الحديثة؟ وما هي خصائصها وسماتها؟.

2- ما أزمة الهوية؟ وكيف نشأت في العالم العربي؟ وكيف أثرت على الاستقرار السياسي فيه؟.

3- ما جذور أزمة الهوية في الدولة الليبية؟ ما هي تداعيات أزمة الهوية على الدولة الوطنية فيها؟.

4- ماهي السيناريوهات المستقبلية للدولة الليبية في ظل ما تعانيه من أزمة هوية؟.

تناولت الدراسة هذا الموضوع بالدراسة والتحليل لما يمثله من أهمية بالغة على مستقبل الدولة الوطنية واستقرارها في الوطن العربي، وتنبع أهمية هذا الموضوع من النقاط الآتية:

1- تعدّ هذه الدراسة من الدراسات الحديثة التي تتناول نشأة الدولة الوطنية بشكل علمي وموضوعي، دون التأثر بالتفسيرات الأيديولوجية المعيارية.

2- تنبع أهمية الدراسة من كونها تتحدث عن الخصائص والسمات المميزة للدولة الوطنية في الوطن العربي عن غيرها من الدول في العالم لاعتبارات تاريخية وموضوعية.

3- تبرز أهمية الدراسة بأنها تلقي الضوء على أزمة الهوية التي تعاني منها الدولة الوطنية، وتأثير هذه الأزمات، وتداعياتها على الاستقرار السياسي في الوطن العربي.

4- تعدّ هذه الدراسة هي الوحيدة التي تتناول أزمة الهوية في ليبيا، فلم تعثر الباحثة على دراسات انفردت بدراسة أزمة الهوية في ليبيا.

5- إن ما يعطي الدراسة أهمية كبيرة هو أنها تحاول أن تستشرف المستقبل، من طرح سيناريوهات تأثير هذه الأزمة على مستقبل الدولة الوطنية في ظل ما تعانيه من أزمات.

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1- التعرف على السياق التاريخي، والسياسي لنشوء الدولة الوطنية في الوطن العربي، ودراسة سماتها وخصائصها.

2- إلقاء الضوء على أزمة الهوية التي تعاني منها الدولة الوطنية في الوطن العربي، من خلال مناقشة أسباب ظهور هذه الأزمة وتحليلها.
3- تسليط الضوء على مخاطر تداعيات أزمة هوية الدولة الوطنية على الاستقرار السياسي، ووحدة الدول العربية، وسلامتها الإقليمية.
4- معرفة حقيقة أزمة الهوية في ليبيا، ودور هذه الأزمة في تفكيكها، وتحطيم النسيج الوطني السياسي، والاجتماعي، والثقافي للمجتمع الليبي.
5- استشراف المستقبل من خلال رسم سيناريوهات لمستقبل الدولة الوطنية في الوطن العربي.

من أجل تفسير العلاقات بين المتغيرات وطبيعة هذه المتغيرات نفسها ، استخدمت الدراسة عدة مناهج بحث علمية ، وهذه المناهج حددت أدوات وعملية جمع البيانات من المصادر المختلفة، حيث اعتمدت هذه الدراسة على التكامل المنهجي من خلال توظيف هذه المناهج للمساعدة في تحليل الظاهرة موضع البحث مثل:

1- **المنهج التاريخي:** المنهج التاريخي هو تسجيل ووصف للأحداث والوقائع السابقة، وتحليلها وتفسيرها على أسس منهجية علمية دقيقة، لفهم الحاضر والمستقبل (العزاوي، 2008، ص 79)، فالمنهج التاريخي لا يتوقف عند مجرد الرصد والتسجيل، أو التعقب التاريخي لظاهرة ما، وإنما يتعدى ذلك إلى محاولة تفسير الظاهرة موضوع الدراسة، من خلال العلاقات التي تحكمت في أحداثها، والربط بينها لتفسير مشاكل الحاضر، مما يساعد على التنبؤ بالمستقبل ومعرفة آثار وتداعيات الظاهرة، لتعظيم أو تقليل أو تلافي هذه الآثار (سعودي والخضيري، 1992، ص 46).

وقد قامت الدراسة باستخدام هذا المنهج للحديث عن نشأة الدولة الوطنية الحديثة، والعوامل التي ساعدت على نشأتها، ودور المتغيرات التاريخية في التحولات السياسية التي مرت بها الدولة الحديثة، كما ستوظف الدراسة هذا المنهج لاستعراض الجذور التاريخية للأزمات التي تعاني منها الدولة الوطنية في الوطن العربي.

2- **المنهج الوصفي التحليلي:** المنهج الوصفي هو استقصاء ينصب على ظاهرة من الظواهر كما هي قائمة في الحاضر، بقصد تشخيصها، وكشف جوانبها، وتحديد العلاقات بين عناصرها، أو بينها وبين ظواهر أخرى (العزاوي، 2008، ص 97)، بينما المنهج التحليلي فهو عبارة عن

معرفة مكونات ظاهرة ما، وتحليل أسباب حدوثها، وتفسيرها، والقيام بتنبؤات معينة لفهم الظاهرة موضع الدراسة (الخطيب، 1985، ص 62).

أما المنهج الوصفي التحليلي فهو يعتمد على تفسير الوضع القائم، وتحديد الظروف والعلاقات الموجودة بين المتغيرات، وهذا المنهج يتعدى مجرد جمع بيانات وصفية حول الظاهرة إلى الربط والتحليل والتفسير لهذه البيانات، من أجل الوصول إلى نتائج وتعميمات تساعد في فهم الواقع وتحليله (محارب، 2012، ص5)، فالمنهج الوصفي التحليلي إذا يقوم على جمع المعلومات والبيانات، وتصنيفها، وتبويبها، وتحليلها، من أجل معرفة تأثير العوامل المفترضة على أحداث الظاهرة محل الدراسة، بهدف استخلاص النتائج، والتنبؤ بسلوك الظاهرة محل الدراسة في المستقبل (سعودي والخضيري، 1992، ص51).

وقد استخدمت الدراسة هذا المنهج من خلال وصف العلاقة وتحليلها بين أزمة الهوية، وبين الأوضاع السياسية في هذه الدول، وتأثير هذه الأزمة على الاستقرار السياسي للدولة الوطنية وقدرتها على عبور هذه الأزمات.

مصطلحات الدراسة

1- **الوطن العربي:** يعبر هذا المصطلح عن الرقعة الجغرافية التي تقطنها الشعوب التي تتكلم العربية، ويقع الوطن العربي على امتداد قارتين، حيث يشمل جنوب غرب آسيا وشمال أفريقيا، بمساحة تزيد عن (14) مليون كيلو متر مربع، ويتضمن هذا المصطلح الوحدة القومية بين الأقطار العربية، التي تجمع بينها خصائص مشتركة قائمة على وحدة اللغة والعقيدة والتاريخ (الكيالي، 1979، ج3، ص 803).

2- **الوطنية:** مصطلح يعني حب الشخص لوطنه وإخلاصه، ويشمل ذلك الانتماء إلى الأرض والناس، والعادات والتقاليد، والفخر بالتاريخ، والتفاني في خدمة الوطن (الموسوعة العربية العالمية، ج27، ص 113).

3- **القطرية:** والمقصود بها نزعة الانتماء الشعوري، واللاشعوري على حد سواء، إلى قطر بعينه من الأقطار العربية، بالتعارض مع النزعة القومية التي تفترض الانتماء إلى الوطن العربي بجملة أقطاره، وهي إقرار للتجزئة السياسية القائمة في الوطن العربي، وتكريس لها في آنٍ واحد،

وتتجلى في المظاهر الشعارية والرمزية، حيث كل دولة عربية لها نشيدها الخاص، وعلمها المختلف عن غيرها من الدول، ومنظومة كاملة تختلف في العملات والرموز، وأسماء المؤسسات والشركات.
وتختلف القطرية عن الإقليمية في أنها تدل على الانتماء إلى قطر سياسي بعينه، بينما الإقليمية تدل على الانتماء إلى إقليم معين، والذي قد يضم قطرا واحدا أو عدة أقطار تجمعهم روابط جغرافية، أو سياسية، أو اقتصادية معينة، فالإقليمية أكثر اتساعاً، وشمولا من القطرية.
تختلف القطرية عن القومية من حيث تعارضهما، فالقطرية مفهوم ضيق يرتبط برقعة جغرافية محددة، بينما القومية أكثر شمولا، لأنها تظهر لمجموعة من العوامل، كوحدة اللغة أو الدين، أو التاريخ (الكيالي، 1979، ج4، ص 797).

3- **الهوية:** هي خصوصية ثقافية تميز أمة عن أخرى، فهي وحدة المشاعر الداخلية التي تتمثل في وحدة العناصر المادية، والتمايز، والديمومة، والجهد المركزي، وهذا يعني أن الهوية هي وحدة من العناصر المادية والنفسية المتكاملة، التي تجعل الشخص يمتاز عمن سواه، ويشعر بوحدته الذاتية (أبو عنزة، 2011، ص 8).

4- **القومية:** ويرتبط هذا المفهوم بمفهوم الأمة، من حيث الانتماء إلى أمة محددة، والأمة هي الشعب ذو الهوية السياسية الخاصة التي تجمع بين أفراده روابط موضوعية وشعورية وروحية متعددة تختلف من شعب لآخر، مثل اللغة والعقيدة والمصلحة والتاريخ والحضارة، والقومية العربية تهدف إلى تحقيق استقلال الشعب العربي استقلالا تاما، وبعث الحضارة العربية، وتحقيق الوحدة بين الشعوب العربية، لتشكل الأمة العربية دولة واحدة، والقومية هي نقيض القطرية، في أنها تدعو إلى إزالة الحدود المصطنعة لتندمج جميع الأقطار العربية معا في كيان سياسي واحد (الكيالي، 1979، ج4، ص 831-832).

5- الصراع: ويشير هذا إلى الموقف الذي تكون فيه الأطراف على وعي بإمكانية عدم التوافق بين مواقفها، حيث يرغب كل طرف في احتلال موضع لا يتفق مع مواقف ورغبات الأطراف الأخرى، وقد يكون عنيفاً، أو غير عنيف، كما قد يكون شاملاً، وغير شامل (عبد الكافي، بدون سنة نشر، ص 25-26).

ويعرف الدكتور إسماعيل صبري مقلد الصراع بأنه:**" تنازع الإرادات الوطنية، الناتج عن الاختلاف في دوافع الدول، وفي تصوراتها، وأهدافها، وتطلعاتها، وفي مواردها وإمكاناتها، مما يؤدي إلى اتخاذ**

قرارات، أو انتهاج سياسات تختلف أكثر مما تتفق، ولكنه يظل بكل توتراته وضغوطه دون نقطة الحرب المسلحة " (مقلد، 1991، ص 223).

وتنفرد ظاهرة الصراع الدولي عن غيرها من ظواهر العلاقات الدولية، بأنها ظاهرة ديناميكية متناهية التعقيد، ويرجع ذلك إلى تعدد أبعادها، والصراع هو تنازع الارادات الوطنية، وهو التنازع الناتج عن الاختلاف في دوافع الدول وثوراتها وأهدافها ومواردها. ..الخ.

والصراع هو عملية سياسية تستلزم وجود أكثر من طرف تتعارض الأنشطة التي يمارسونها مع بعضها البعض، وقد يكون الصراع مسلحا أو غير مسلح (رسلان، 1986، ص 175).

يُشكل الصراع مرحلة متقدمة عن التنافس، لكنه مرحلة دون الحرب، وتتعدد ميادينه، فقد يكون سياسياً، أو اقتصادياً، أو أيديولوجياً، أو إعلامياً، أو حضارياً، وقد يكون الصراع كذلك في أكثر من ميدان (الخزرجي، 2005، ص 239).

ويختلف الصراع عن النزاع، فالنزاع يشير إلى درجة أقل حدَّة، وأقل شمولاً من الصراع، وأنه قد يمكن احتواؤه والسيطرة عليه، أما الصراع فهو أكثر شمولاً، وأشدّ حدَّة (بدوي، 2014)، فالنزاع يمثل وضعا خطيراً ينشأ بسبب اصطدام وجهات النظر لأكثر من طرف تتعارض مصالحهم، بشكل يتعذر معه استخدام الطرق الدبلوماسية، مما يهدد باللجوء إلى العنف لتحقيق مطالبهما فإذا تم استخدام العنف تحول النزاع إلى صراع مسلح، فالنزاع هو مرحلة من مراحل الصراع، وقد لا يتم فيه استخدام القوة، فقد يكون سياسياً، أو دبلوماسياً، أو قضائياً، أو حتى عسكرياً (عبد الكافي، بدون تاريخ نشر، ص 18-19).

ويختلف الصراع عن الأزمة فالأزمة هي اختلاف بين فكرتين بشكل لا تقوم فيه الفكرة بإلغاء الفكرة الثانية، بل تتعارض معها في عدة نواحي، أما الصراع فهو التصادم بين الفكرتين، والاقتتال بينهم لدرجة أن كل فكرة تحاول القضاء على الثانية بشكل كلي، لذلك فالصراع أعم وأشمل، والأزمة إذا لم تتم تسويتها بشكل مقبول تتحول إلى صراع (بدوي، 2014).

6- **الأزمة:** يعرفها أوران يونك (Oran Young) بأنها:**" مجموعة أحداث تكشف عن نفسها بسرعة، محدثة بذلك اخلالاً في توازن القوى داخل النظام، بدرجة تفوق الدرجات الاعتيادية، مع زيادة احتمال تصعيد الموقف إلى درجة العنف داخله "** (الخزرجي، 2005، ص357).

ويرى عباس رشدي أن الأزمة:**" تلك النقطة الحرجة، واللحظة الحاسمة التي يتحدد عندها مصير تطور ما، إما إلى الأفضل، أو إلى الأسوأ، الحياة أو الموت، الحرب أو السلم، لإيجاد حل لمشكلة ما أو انفجارها "** (الحوامدة، 2003، ص 169).

والأزمة قد تتصاعد حدتها فتؤدي إلى اندلاع الحرب، أو يتم التعامل معها بطريقة تبعد شبح الحرب، وتعيد تسوية الوضع إلى ما كان عليه، لذلك فالأزمة هي ضرورية بين السلم والحرب، وليس من الضروري أن تؤدي إلى حرب (غريفيش و وأوكالاهان، 2008، ص 47-48).

وتختلف الأزمة عن النزاع في أن الأزمة تهديد كبير، ومفاجئ في وقت قصير، فهي بذلك تتميز بكثرة الأحداث فيها، وقصر مدتها، فإن لم تتم إدارتها بشكل مقبول قد تؤدي إلى حرب، أما النزاع فيمكن أن يطول، ويستمر لسنوات طويلة، لذلك فالنزاع أشمل من الأزمة (حتي، 1985، ص 50).

7- **الربيع العربي:** مصطلح رغم حياده الظاهر في وصف التطورات على الساحة العربية، إلا أنه ينطوي على معانٍ ودلالاتٍ يتعين الإشارة إليها، فأولا يحمل الربيع في ثناياه معنى الشباب، والتجدد، وهو فعلا ما ينطبق على الثورات العربية التي ساهمت في تحريكها شريحة الشباب أكثر من غيرها، هذا بالإضافة إلى ما يرمز له الربيع عادة من تفاؤل، وأمل لينطبق أيضا على الثورات العربية وانتظارها، بحيث تطمح الشعوب العربية إلى فتح صفحة جديدة في تاريخها السياسي، تبتعد فيها عن الأنظمة الدكتاتورية التي فشلت في تحقيق التنمية (الصفتي، 2011).

الدراسات السابقة

1- دراسة الدكتور عمراني كربوسة (2014)، بعنوان "مستقبل الدولة الوطنية في ظل تحديات الحراك الراهن 2011"

نشرت بمجلة المفكر في جامعة محمد خيضر، الجزائر، العدد رقم (11)، سبتمبر، 2014، الصفحات (233-253)

أبرز الكاتب في دراسته التحديات، والمعيقات التي تعترض عملية بناء دولة المؤسسات، وتطبيق الديمقراطية، من أجل رسم المشهد المستقبلي للدولة الوطنية.

وأشار في دراسته أن التحدي الأكبر الذي تواجهه الشعوب العربية بعد ثورات الربيع العربي، هو إمكانية قيام أنظمة سياسية مستقرة، تعيد للمواطن الكرامة، والعزة التي سلبتها منه الأنظمة الديكتاتورية.

وقد توصل الكاتب في دراسته إلى أن النظم السياسية في الدولة الوطنية التي قامت في الوطن العربي على الدكتاتورية، والقمع، والاستبداد، انهارت أمام التحولات الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية، بما يعرف بثورات الربيع العربي، فانتشار المشاكل السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، كارتفاع معدلات البطالة، وزيادة مستوى الفساد في مؤسسات الدولة كافة، أدى إلى انهيار النظم الحاكمة بسبب عجزها عن مواجهة هذه التحديات.

وأشار الكاتب إلى أنه على الرغم من انهيار النظم السياسية الحاكمة، إلا أن الدولة الوطنية ما زالت تعاني من عدم الاستقرار، وقد فشلت ثورات الربيع العربي في إنتاج أنظمة ديمقراطية حديثة، مما أدى إلى حدوث اختلالات اقتصادية وسياسية، وتنامي التباينات الإثنية والعرقية، التي تهدد مستقبل الدولة الوطنية، خاصة مع انتشار ظاهرة ضعف سيادة الدولة، وانتشار الميلشيات المسلحة المتصارعة.

وقد استنتج الكاتب أن التحديات التي واجهتها الدولة الوطنية بعد الربيع العربي تتنوع ما بين السياسي والاقتصادي، والاجتماعي، فمن ناحية هناك تحدي الهشاشة السياسية، وضعف مؤسسات الدولة، وعجزها عن مواجهة التحولات الهيكلية في المجتمع، ومن ناحية ثانية هناك التحدي الاقتصادي، حيث أن البنية الاقتصادية أصيبت بارتباك، أدى إلى ضعف الأداء الاقتصادي، وظهور مشكلات اقتصادية عنيفة أو تفاقمها، كالتضخم، وارتفاع معدلات البطالة، وضعف الإنتاج، ومن ناحية ثالثة هناك التحدي الأمني، حيث انتشرت ظاهرة الانفلات الأمني، وانتشرت الميليشيات المسلحة، واندلعت صدامات مسلحة في العديد من الدول كليبيا، واليمن وسوريا.

وفي النهاية خلص الكاتب في دراسته إلى أن مستقبل الدولة الوطنية مرهون بمدى تبني الخيار الديمقراطي، والحكم الرشيد القائم على الشراكة بين الدولة، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص.

2- دراسة بول سالم، وأماندا كادليك(2013)، بعنوان " تحديات العملية الانتقالية في ليبيا ".

وهي دراسة نشرت في يونيو 2012 ضمن سلسلة " أوراق كارنيغي " التي تصدر عن مركز كارنيغي للشرق الأوسط، والتي قامت الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية بإعادة نشرها مع مجموعة من الدراسات تحت عنوان " الربيع العربي: ثورات الخلاص من الاستبداد "، الطبعة الأولى، 2013، ضمن الصفحات (113-146).

يرى الباحثان أن ليبيا بعد سقوط القذافي تمر بمرحلة انتقالية صعبة، خاصة في ظل غياب مؤسسات الدولة، التي من المفترض أن تدير هذه المرحلة، ويعتقد الباحثان أن أكبر التحديات التي تواجهها ليبيا، تتمثل في وجود الميليشيات المسلحة، وانتشار الجماعات الارهابية، والنزاعات القبلية والمناطقية، وأزمة الهوية التي يعاني منها المجتمع الليبي، حيث تتوزع ولاءاته على أسس قبلية ومناطقية جغرافية، وهي تحديات ساهم القذافي خلال حكمه في تعميقها، ويري الباحثان أنه بالرغم من حجم التحديات التي تواجهها ليبيا إلا أن هناك فرصاً حقيقية، ربما يسهم اقتناصها في إعادة بناء الدولة الليبية على أسس حضارية، وعلى الرغم من وجود صراعات سياسية، وقبلية، ومناطقية، وانتشار الميليشيات المسلحة، والجماعات الإرهابية، إلا أن هناك إحساساً ولو ضئيلاً لدى الليبيين بوجود هوية ليبية عربية.

3- دراسة محمد عمر أحمد أبو عنزة (2011)، بعنوان " واقع إشكالية الهوية العربية بين الأطروحات القومية والإسلامية ".

وهي رسالة قدمت للحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية في جامعة الشرق الأوسط، 2011

يرى الكاتب أن الدولة الوطنية وقعت أسيرة الصراع بين تيارين رئيسين، هما التيار الإسلامي، والتيار القومي، هذا الصراع الذي استنزف إمكانيات الدولة الوطنية في معارك بعيدةً تماماً عن المصلحة الوطنية لكل دولة، لذلك جاءت ثورات الربيع العربي كتعبير عن الرفض لما وصلت إليه الأوضاع بسبب هذا الصراع.

يعتقد الكاتب أنه بالرغم من أن الصراع بين التيارين هو فكري بالأساس، لكن ذلك لم يمنع من المساس بالقضايا الوطنية لكل دولة، وبذلك أصبحت الدولة الوطنية،

والهوية العربية هي الضحية لهذا الصراع، خاصة أن التيارين المتصارعين فشلا في تقديم مقاربات حقيقية لأزمات الدولة الوطنية في كل قطر عربي.

وقد توصل الكاتب في النهاية إلى نتيجة، وهي أن الدولة الوطنية بدأت تعاني العديد من الأزمات بعد حرب 1967م، حيث أصيبت العديد من القيم بانتكاسة أدت إلى ظهور أزمات عديدة استنزفت إمكانات الدولة الوطنية، مثل أزمة الهوية، والعدالة والمساواة.

وأوصى الكاتب في دراسته بضرورة عدم إلحاق القضايا الوطنية بالخلاف الفكري بين التيارين القومي والإسلامي، ويجب على الجميع البحث عن قواسم مشتركة لمواجهة الأزمات التي تواجهها الدولة الوطنية، وأن لا تبقى معالجة هذه الأزمات رهينة للخلاف الفكري بينهما.

كما أوصى الكاتب كذلك بضرورة الإسراع في تطبيق الديمقراطية من خلال مؤسسات سياسية، ودستورية حديثة، تستوعب الاختلافات الفكرية بطرق ديمقراطية تفضي في النهاية إلى صياغة آليات وبرامج لمواجهة الأزمات التي تعاني منها الدولة الوطنية.

4- دراسة حسين خلف موسى عبد العال(2016)، بعنوان " الثورة الليبية وسيناريوهات المستقبل "

وهي دراسة نشرت على موقع المركز الديموقراطي العربي، وتم الاقتباس بتاريخ 2016/6/14 (http://democraticac.de/?p=536)

يرى الكاتب في دراسته أن ليبيا في عهد القذافي تعرضت لأبشع أنواع الظلم والاضطهاد، حيث قام بتكميم الأفواه، وضرب الحريات الديمقراطية، وأشار الكاتب إلى أن القذافي لم يعمل خلال حكمه على إقامة دولة وطنية عصرية، على أسس حضارية ومدنية وديمقراطية، بل قام باختزال الدولة الليبية في شخصه، وحول ليبيا إلى ملكية خاصة به هو وعائلته والمقربين منه.

وأكد الكاتب أن الدولة الليبية في عهد القذافي اتسمت بالبدائية، حيث لم تكن هناك مؤسسات دولة حقيقية، وإنما طغت شخصيته على الدولة بكاملها، وبالتالي فلم يكن هناك دولة ليبية بالمعنى الحديث للدولة الوطنية، واستنتج الكاتب أن ما سبق ذكره، بالإضافة لطبيعة إدارة القذافي للدولة الليبية - والتي وصفها الكاتب بأنها طريقة قبلية - ساهمت في إضعاف الدولة الليبية، حيث قام القذافي باستثمار التحالفات القبلية، وعمل على ترسيخها كأساس لإدارة الدولة، بديلا عن المؤسسات الديمقراطية، وهي عوامل ساهمت بدورها في تأجيج حالة الرفض للنظام الذي أقامه القذافي، مما أدى لاندلاع الثورة الليبية، والتي نجحت وبدعم دولي في إسقاط القذافي ونظامه.

خلص الكاتب في دراسته أنه وبالرغم من سقوط القذافي، إلا أن ليبيا تحتاج إلى جهود جبارة لإعادة بناء الدولة الليبية، لأن تراكمات التاريخ حتى من قبل القذافي تجذرت في المجتمع الليبي.

استعرض الكاتب أهم التحديات التي تواجهها الدولة الليبية، لكننا نذكر بعضاً منها مما له علاقة بموضوع البحث:

1- سعي فلول نظام القذافي، والتيارات التي كانت مستفيدة من النظام الليبي، بكل قوتها على عدم حدوث تغييرات جذرية على بنية الدولة الليبية.
2- تحقيق الانسجام داخل المجتمع الليبي، وحل الخلافات القبلية، كمقدمة لنزع سلاح الميليشيات والقبائل، لفرض وحدانية السلطة، وسيادة القانون.
3- هناك أزمة هوية وانتماء لدى الليبيين، حيث تتوزع الولاءات والانتماءات بين ما هو قبلي، أو سياسي، وهو ما سيتفاقم إن لم يتم احتواؤه من تدهور النسيج الاجتماعي للمجتمع الليبي.
4- تحديات إقامة الدولة الليبية على أسس ديمقراطية وحضارية، وهي تحديات تقف عائقاً أمام إنجاز هذه المهمة، مثل انتشار السلاح، والجماعات الإرهابية والصراع بين التيارات السياسية المختلفة في ليبيا.

توصل الكاتب في نهاية الدراسة إلى نتيجة، وهي أن إعادة بناء الدولة الليبية لن تُكتب لها النجاح إلا عبر بناء اتفاق وطني عام على من يحكمها، من خلال نظام سياسي دستوري يضمن الشراكة، والتعددية والحريات، ويجتذب ولاء المواطنين من مختلف المناطق والقبائل، تحت راية هوية واحدة تجمع الكل الليبي.

بعد الاطلاع على الدراسات السابقة، والتي أفادت الدراسة إلى حدٍّ بعيد، وأضافت معلومات في غاية الأهمية حول دراستها الحالية، كان للباحثة بعض الملاحظات حول هذه الدراسات ومدى قربها أو بعدها عن الإشكالية الرئيسة للبحث، وهي أزمة الهوية وتداعياتها على الاستقرار السياسي في الوطن العربي (2010-2015م)، وأخذت الدراسة على بعض الدراسات تناولها بعدا واحدا في مناقشة هذه القضية، وأهملت كثيراً من الجوانب ذات العلاقة بموضوع البحث، كدور الصراعات السياسية في نشوء أزمة الهوية، ودور الصراعات القبلية والمناطقية في أزمة الهوية في ليبيا.

ومن هنا تأتي الدراسة الحالية استكمالاً لدراسات سابقة، لتُسلط مزيداً من الضوء على إشكالية البحث، وتكشف العديد من المتغيرات السياسية، والأزمات التي تؤثر سلباً أو إيجاباً على الاستقرار السياسي للوطن العربي، وتتحسس التحولات التي يمر بها الوطن العربي، خاصة مع اندلاع ثورات الربيع العربي، وآثارها على

استقرار الدولة الوطنية في العالم العربي، وأزمة الهوية التي يعاني منها الوطن العربي، والدولة النموذج ليبيا.

وفي هذا السياق قامت الدراسة بتسجيل بعض الملاحظات، هي:

1- ركزت الدراسات السابقة في تناولها لأزمة الهوية على الصراع بين تيارين رئيسين هيمنا على معالجة هذه الأزمة التي تمر بها الدولة الوطنية، وهما التيار الإسلامي، والتيار العلماني، كما في دراسة أبو عنزة، وتجاهلت الخلافات الاجتماعية، والطائفية، والسياسية حتى بين أنصار التيار الواحد، وهو ما سوف تحاول الدراسة الحالية تجنبه، من خلال دراسة التفاعلات العربية في قضية صياغة هوية جامعة للدولة.

2- لم تستعرض الدراسات السابقة بشكل كافٍ أزمة الهوية التي عانت منها الدولة الوطنية، وخاصة في ليبيا، في ظل تحديات النظام العالمي الجديد، وما يفرضه على الدولة الوطنية من سياسات فعالة، للتكيف مع المتغيرات العالمية، وهنا سوف تقوم الدراسة بدراسة تأثير التفاعلات الداخلية، والخارجية على أزمة الهوية، والاستقرار السياسي في الوطن العربي.

3- لم تتطرق بعض الدراسات لقضايا الانتماء الوطني، وتشعب الولاءات بين المذاهب، والتيارات السياسية، التي انعكست سلبا على الدولة الوطنية، حتى وصلت في بعض الحالات للاحتكام للسلاح، كما يحدث في سوريا والعراق واليمن وليبيا، وهو ما ستعمل الدراسة على مناقشته، عبر تسليط الضوء على دور الصراعات الداخلية في ظهور أزمة الهوية في تلك الدول.

4- لم تتناول الدراسات السابقة تأثير التدخلات الدولية، والاختراق العالمي للمنطقة العربية، وتأثير ذلك على الاستقرار السياسي للوطن العربي، فقد تجاهلت الدراسات السابقة تفاعل العوامل الخارجية مع العوامل الداخلية في تصاعد، وتفاقم الأزمات العديدة التي تواجهها الدولة الوطنية، وهو ما ستعمل الدراسة الحالية في التطرق إليه بالدراسة والتحليل قدر الإمكان.

5- تتفق الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية حول وجود أزمة هوية واضحة في العالم العربي، تعاني منها الدولة الوطنية، لكن الدراسة الحالية تختلف عن هذه الدراسات في أن الدراسات السابقة لم تناقش بشكل مباشر تأثير هذه الأزمة على الاستقرار السياسي العربي، وهو ما ستحاول الدراسة الحالية تداركه بمناقشتها لهذه الأزمات، وتداعياتها على الاستقرار السياسي في الوطن العربي.

6- تتفق الدراسة الحالية كذلك مع الدراسات السابقة في أن الدولة الوطنية اليوم مهددة، وأن الأزمات التي تعاني منها الدولة الوطنية تنعكس بشكل مباشر وسلبي على الاستقرار السياسي في الوطن العربي عموما، وليبيا خصوصا كونها نموذج الدراسة.

وفي النهاية يمكن القول أن الدراسة الحالية استفادت من هذه الدراسات، حيث كانت مرجعا أساسيا ومهما للدراسة، استقت منها العديد من المعلومات، وأضافت قدرا كبيرا من المعرفة حول أزمة الهوية التي تعاني منها الدولة الوطنية، وتأثير هذه الأزمة على الاستقرار السياسي للوطن العربي، لذلك سوف تتناول الدراسة الحالية دور العوامل التاريخية التي ساهمت في نشأة الدولة الوطنية، وتأثير هذه العوامل في ظهور الخصائص المميزة للدولة الوطنية الحديثة، ودورها في ظهور أزمة الهوية على مستوى الدولة الوطنية، ثم تتطرق الدراسة إلى أزمة الهوية في ليبيا باعتبارها الدولة النموذج، وتأثير ذلك على الاستقرار السياسي للدولة الليبية.

الفصل الثاني

نشأة الدولة العربية الحديثة

الفصل الثاني

نشأة الدولة العربية الحديثة

مقدمة

من الضروري ومن أجل الوصول إلى توصيف شامل لنشأة الدولة العربية الحديثة، الوقوف عند الخلفية الفكرية لظهور الدولة الوطنية في العالم، وكذلك الخلفية التاريخية، والاجتماعية للمنطقة العربية، وذلك لفهم هذه النشأة في سياق التطورات التي فرضتها الأحداث التاريخية التي مرت بها المنطقة العربية، دون القفز عن التطورات المحيطة في الجوار الجغرافي للبلاد العربية، والتي تمثلت بالتحولات الكبرى في القارة الأوروبية، والتي كان لها آثار عميقة على المنطقة العربية، وساهمت في البناء السياسي للدولة العربية الحديثة.

لقد ساهمت مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية في بناء الدولة العربية الحديثة، وشجّعت التيارات السياسية والاجتماعية والفكرية العربية على محاولة استنساخ النموذج الغربي للدولة الوطنية وتقليده، ثم تكييف هذا النموذج في مراحل لاحقة مع واقع البلاد العربية، ليناسب ظروفها الفكرية، والأيديولوجية، والسياسية، والتاريخية، والاجتماعية.

مع تعرض المنطقة العربية لموجة الاستعمار الغربي، وعلى الرغم من دور الاستعمار في تكريس الدولة الوطنية العربية من خلال تقسيم سايكس بيكو، إلا أن البلاد العربية بدأت تعمل على التخلص من الاستعمار، ولم يكن البديل المتاح عن الاستعمار سوى إقامة الدولة الوطنية على أسس وطنية، والتخلص من رواسب الاستعمار، وهو ما سيكون طوق النجاة أمام هذه البلدان للتخلص من التبعية، والفقر، والتخلف، وهكذا بدأت تتبلور قناعة لدى حركات التحرر العربية، بأن الدولة الوطنية غير التابعة للقوى الاستعمارية هي الطريق الوحيد أمامها للحاق بالحضارة الغربية بعد قرون من التبعية، وما أن حققت معظم البلدان العربية استقلالها، وأقامت دولها الوطنية حتى تحولت جهودها نحو بناء دولة وطنية حديثة تستطيع مواجهة التحديات الكبرى التي وجدت نفسها في مواجهتها بعد الاستقلال، كالتنمية، والتخلص من بقايا الاستعمار، والديمقراطية، وبناء دولة المواطنة (علي، 2013، ص 64-65).

تقوم الدراسة في هذا الفصل بتناول الجذور التاريخية لنشأة الدولة الوطنية العربية الحديثة، من خلال استعراض العوامل التي ساهمت في نشأة الدولة العربية الحديثة، ثم تتطرق إلى الخصائص، والسمات التي تميز الدولة الوطنية في العالم العربي عن غيرها من دول العالم.

نشأة الدولة العربية الحديثة

ذهب " تشارلز بيتاروث " وهو أحد الكتاب الغربيين في مقالة له بعنوان " الدولة والسلطة في الفكر السياسي العربي " إلى تأكيد خلو التراث الفكري العربي الإسلامي من المفهوم الغربي للدولة، حيث يقول: **" من الواضح أنه ليس هناك مفهوم للقومية، أو الدولة، في الفكر السياسي الإسلامي في العصور الوسطى، ومن المنطقي والحال كذلك، أن المصطلحات الحديثة المستخدمة الآن من قبيل وطن / دولة، هي ابتداعات حديثة "** (بيتاروث، 1989، ص 104).

وهنا يظهر تساؤل في غاية الأهمية، وهو: **طالما أن الفكر السياسي العربي والإسلامي يخلو من الدولة بمفهومها الحديث، فكيف إذا ظهرت ونشأت الدولة الوطنية الحديثة في العالم العربي؟.**

وهذا التساؤل هو ما سوف تُجيب عنه الرسالة في المبحث الآتي.

نشأة الدولة الوطنية في أوروبا

الدولة الوطنية من حيث الشكل هي الدولة السائدة حالياً في العالم، وتعود بوجودها تاريخياً الى القرن الرابع عشر، بعد أن تمكن ملوك اسبانيا وفرنسا من اخضاع الكنيسة، وأسياد الاقطاع إلى سيطرتهم، وبظهور الدولة القومية ظهرت فكرة المواطنة بمعناها الحديث (الشقباوي، 2008)، علماً أنه تمَّ ترسيخ وجود الدولة القومية وسيادتها الوطنية في اوروبا بعد معاهدة (ويستفاليا 1648م)، التي اعترفت بحدود الدول الوطنية، وأقرت الاحترام المتبادل لسيادة هذه الدول على أراضيها ومواطنيها، وهكذا نشأت الدولة القومية في أوروبا، واعتمدت في وجودها على نظام ملكي مطلق، وجيش وطني، ونظام ضريبي موحد (الشقباوي، 2008).

تتفق معظم الآراء على أن أول اعتراف رسمي بالدولة الحديثة كان قد تحقق من خلال معاهدة (ويستفاليا 1648م)، التي أنهت الحروب الدينية الطاحنة في أوروبا (30– 100 عام)، كما أنها قنّنت أسس التعامل بين الدول الأوروبية التي كانت تتكون منها الإمبراطورية الرومانية المقدسة، فضلاً عن كونها أرست معالم نظام دولي جديد قوامه الدولة الوطنية، وهكذا ظهرت الدولة الوطنية في بعض دول أوروبا كمحصلة لمسيرة التطور الاجتماعي، والاقتصادي ، والأحداث السياسية، ومن ثم انتشر هذا النمط من أنماط التنظيم السياسي إلى بقية أرجاء القارة، فقد كان إذاً ظهور الدولة الوطنية مصاحباً لعملية تحولات عميقة، عُدّت بمثابة انتقال من عصرٍ إلى آخر، من المجتمع الزراعي التقليدي، إلى المجتمع الصناعي الحديث،

وهو مجتمع أطلق تحولات اجتماعية، واقتصادية، وثقافية كبرى، حيث نجحت الأمم والشعوب التي تطور فيها أسلوب الإنتاج الرأسمالي في أوروبا أن تسبق غيرها من الشعوب والأمم في بناء دولتها الحديثة، بعد أن استكملت وحدتها القومية، وإقامة المؤسسات التمثيلية، والتنفيذية، والبيروقراطية التي شكلت دعائم هذه الدولة وأسسها، ومن ثم فإن حياتها السياسية قد تطورت بالتوازي مع اتساع الدائرة المدنية، وانفصل لديها ما هو سياسي عن ما هو ديني، من خلال إضعاف السطوة الشمولية للكنيسة، وتحقيق نوع من الاستقلال النسبي للسلطات الحاكمة في هذه الدول، في حين اعترف المجتمع المدني الذي تشكّل كنقيض للدولة الإقطاعية، وعلى أنقاضها بهذا الكيان وخضع له، على أنه نتاج طبيعي وممثل عضوي لأهدافه، وبهذا المعنى، فإن الدولة الأوروبية الحديثة انبثقت من صميم إرادة الجماهير، وخرجت من صلب المجتمعات التي تشكلت فيها، ومن ثم فإن ولادتها جاءت متسّقة مع ثقافة تلك المجتمعات، ومستوى تطورها السياسي، ولم تكن مفروضة عليها من الخارج (السلطاني، 2013).

لقد أسست معاهدة (ويستفاليا 1648م)،، بعد إنهاء سنوات من الاقتتال الديني في أوروبا، لظهور الدولة الوطنية الحديثة في أوروبا وانتشارها، وكان ذلك لتنامي العامل القومي، ونزوع كل جماعة سياسية في أوروبا إلى تكوين دولتها على ذات الأساس التاريخي الذي يسعى إلى تمجيد قوة الأمة عبر كيان جديد يتمثل في الدولة الوطنية، وتعظيم الشعور بالانتماء الاجتماعي التاريخي لدى الأفراد والجماعات (علي، 2013، ص 54)، حيث بدأ يترسخ في القارة الأوروبية مبدأ سيادة الممالك، والإمبراطوريات، والكيانات السياسية القائمة، وأن أيّاً منها لن تتدخّل في الشئون الداخلية للأخرى، وكانت هذه خطوةً باتِّجَاه إقامة الدول الحديثة، لأن أوروبا في هذا الوقت كانت على مشارف انطلاق الثورة الصناعية، وهو ما فرض على أوروبا إيجاد حكومات من نوع مختلف تماماً، ففي عامي ١٧٧٦م و١٧٨٩م، أدّت الثورات التي اندلعت في الولايات المتحدة وفرنسا إلى قيام أولى الدول القومية، التي تُعرّف بالهوية القومية لمواطنيها بدلًا من سلالات حكامهم، فوفقاً لإحدى الروايات التاريخية المهمة عن تلك الفترة، لم يكن هناك أيُّ شخص في فرنسا يُعدّ نفسه فرنسيًا في عام ١٨٠٠م، بينما بحلول عام ١٩٠٠م كانوا جميعًا يُعدُّون أنفسهم فرنسيين، وبمجيء عام ١٩١٨م، ومع نهاية الحرب العالمية الأولى، تفككت آخر الإمبراطوريات الأوروبية متعددة الجنسيات، والتي تضم أعراق، وأجناس مختلفة، وأعيد رسم الحدود الدولية الأوروبية من جديد وفقاً لعوامل ثقافية، ولغوية إلى حدٍ كبيرٍ، وهكذا تشكلت الدولة القومية الوطنية (ماكنزي، 2015).

إذاً، يمكن القول أن الدول الأوروبية بشكل عام هي وليدة حرب استمرت ثلاثين عاماً، وانتهت بمعاهدة (ويستفاليا 1648م)، التي رسمت الحدود بين الدول الأوروبية (ياغي، 2015/11/13)، حيث تطورت الدولة في أوروبا، من دولة الملك، أو الأمير، إلى الدولة الحديثة، دولة القانون والمؤسسات، الدولة التي تستمد الشرعية من كونها تمثل إرادة الشعب، المعبَر عنها بواسطة انتخابات حرة ونزيهة، وهو ما جعل الدول الأوروبية الحديثة وليدة امتداد مؤسساتي تاريخي، لها عمقها وجذورها في التاريخ، وتطورت تطورا موضوعيا وحقيقيا (الشقباوي، 2008).

غياب الدولة الوطنية في العالم العربي

بالرغم من ظهور العرب منذ آلاف السنين في جنوب البحر الأبيض المتوسط، إلا أنه لم يكن لهم نظام سياسي عربي موحد بالمفهوم العصري، يجمعهم ويوحدهم تحت راية دولة واحدة، بل إن ما وحدَّهم هو النظام الاسلامي السياسي، كنظام دولة بدأ تأسيسه في مكة، وامتد بعدها في بقاع الأرض، وضم أمم عربية وغير عربية (أبو بكر، 2014).

لم يعرف العرب إذاً، الدولة القومية ولا الدولة الوطنية، فمنذ سقوط الدولة العباسية بعد الخليفة المستنصر بالله سنة 1258م، والدولة الأموية في الأندلس سنة 1031م، تناوبت على حكمهم دويلات إقطاعية سلالية عربية أو إسلامية، أو خليط منهما، وآخرها الدولة العثمانية، التي انهارت مع نهاية الحرب العالمية الأولى في عام 1919، لتتقاسمها الدول الاستعمارية الغربية (العكري، 2012).

يُجادل البعض بأن مفهوم الدولة كان موجوداً في المنطقة العربية، ويستدلون على أن مصر واحدة من أقدم الدول في العالم، حيث تعود بتاريخها إلى خمسة آلاف سنة، عندما وحّد مينا القُطرين، لكن يمكن الرد على هذا الادعاء، بأنه ربما يكون ذلك صحيحاً بالمفهوم التقليدي للدولة، الذي كان سائداً في العالم في فترة العصور الوسطى وما قبلها، لكنه بالمفهوم القانوني الغربي الحديث لمعنى الدولة، والذي ما زال سائدا حتى الآن، باعتبار أن الدولة كيان قانوني قائم على فكرة السيادة، نستطيع القول بأن ما وُجد في مصر ليس دولة وفقاً لهذا المفهوم، فلم تترسخ فكرة السيادة فيها، بما يتطلبه ذلك من مؤسسات (الأيوبي، 2010، ص 216-217).

عاش العالم العربي منذ الفتح الإسلامي في إطار إمبراطورية، أو سلطنة كبرى تضم شعوباً متعددة، يربط بينها الولاء للإسلام أكثر من الولاء للدولة، وبالتالي كانت الأمة هي محور التاريخ العربي، وليس الدولة، فلم يعرف العرب الدولة

باعتبارها كياناً سياسياً مطلقاً وشاملاً، موحداً وثابتاً ودائماً، وإنما كان تركيز الإسلام على الأمة، باعتبار أن الدين هو الرابطة العظمى، والدّين يقوم على أمة تؤمن به وتلتزم بتعاليمه وتشريعاته (الأنصاري، 1999، ص 44-46).

من خلال ما سبق يتضح لنا أن المنطقة العربية حتى بداية القرن التاسع عشر شهدت غياب الدولة الحديثة، لصالح دولة الخلافة التي كانت تقوم على الشرعية الدينية، ولم تبدأ إرهاصات الدولة العربية الحديثة في الظهور إلا مع نهاية الحكم العثماني للبلاد العربية.

دور الدولة العثمانية السلبي في نشأة الدولة الوطنية العربية

عندما سيطر العثمانيون على العالم العربي وفرضوا سلطانهم عليه، لم يعملوا على فرض القوانين والأنظمة العثمانية على البلاد العربية إلا فيما يخص إحكام السيطرة السياسية والعسكرية، فتركوا كل بلد يسير وقف خصوصيته الاجتماعية والقبلية والطائفية (ياغي، 1997، ص 83-84)، فقد قسّم العثمانيون بلاد الشام في البداية إلى ثلاث ولايات، وهي ولاية الشام، وطرابلس، وحلب، وفي القرن السابع عشر أعادوا التقسيم إلى أربع ولايات، محولين صيدا إلى ولاية، وبقي يخضع لترتيب خاص في الحكم، حيث تحكمه أسر إقطاعية يتوارث أبناؤها الحكم في مناطق معينة من لبنان (حراز، 1980، ص 95).

وفي العراق قسّم العثمانيون البلاد إلى أربع ولايات، وهي ولاية بغداد، والبصرة، والموصل، وشهر زور، واستمر هذا النظام حتى عام 1839م (العزاوي، 1951، ص 50-70)، بينما في مصر عيّن العثمانيون ولاة أتراك لحكم مصر، يعاونهم شيخ البلد الذي جرى العرف على اختياره من المماليك، الذين تعاظم نفوذهم شيئاً فشيئاً، حتى استطاعوا أن يمثلوا قوة لا يستهان بها في حكم مصر، تجاوزت سلطة الوالي العثماني، واستمر الحال كذلك حتى الحملة الفرنسية على مصر عام 1798م (رافق، 1968، 168-175)، أما في اليمن فلم تستقر الأمور كثيراً للعثمانيين، حيث نشأ صراع طويل بينهم، وبين الأئمة الزيديين (سالم، 1969، ص 293-296)، وفي الحجاز كان أشراف مكة يمتلكون نفوذاً كبيراً لا يستطيع العثمانيون تجاوزه (برو وآخرون، 1976، ص 21)، وفي المغرب العربي، وشمال أفريقيا كان الحال أيضاً مختلفاً، حيث اعتمد السكان في هذه البلاد على النشاط البحري، وتزايد نفوذ رؤساء البحارة، وقادة الجيش، الذين قاموا فيما بعد بإقامة

إمارات خاصة بهم ليس للعثمانيين عليها سوى السلطة الاسمية (رافق، 1974، ص 115).

من خلال ما سبق يتضح لنا أنه وبالرغم من سيطرة العثمانيين على أغلب البلاد العربية، إلا أن هذه السيطرة كانت في كثير من الحالات مجرد سيطرة اسمية، وقد ساعد ضعف قبضة العثمانيين على البلاد العربية إلى قيام الكثير من الحركات الاستقلالية، التي ساهمت فيما بعد في نشأة الدولة الوطنية العربية.

الحركات الاستقلالية في العالم العربي

أدى ضعف الدولة العثمانية واضطراب أحوالها السياسية، والعسكرية، والاقتصادية، إلى تنامي النزعات الاستقلالية في البلاد العربية، حيث بدأت صحوة كبيرة في العالم العربي تهدف إلى التحرر من الحكم العثماني، ومحاولة اللحاق بالحضارة الأوروبية التي كانت محط أنظار العرب (عبد الرحمن، 1984، ص 35)، ونجحت بعض البلاد العربية في إقامة حكم مستقل نوعاً ما، وغير خاضع للعثمانيين إلا اسمياً، وفقط لأن الدولة العثمانية كانت تمثل دولة الخلافة، فقد نجح المماليك بالاستقلال بحكم العراق، وآل العظم في حكم سوريا، والمعنيون، والشهابيون في حكم لبنان، ومحمد علي في حكم مصر، وظاهر العمر في حكم فلسطين، والحسينيون في حكم تونس، وأحمد الجزار في حكم عكا، وعلي بك الكبير في حكم مصر، ناهيك عن الإمارات الكثيرة التي نشأت في الخليج العربي (عبد العزيز، 1973، ص124-126)، لكن أبرز التحديات التي واجهها العثمانيون في البلاد العربية تمثلت بثلاث تهديدات حقيقية، ساهمت إلى حد كبير في تبلور فكرة الدولة العربية الحديثة:

التهديد الأول: الحركة الوهابية في الجزيرة العربية، فقد كانت الحركة الوهابية التي تبناها آل سعود، من أبرز حركات التحدي للدولة العثمانية، وبالرغم من أن هذه الحركة اتخذت طابعا دينيا، إلا أنها كانت ذات أبعادٍ سياسية، خاصة وقد تحالف الوهابيون مع آل سعود، وبدأ آل سعود يوظفون الدعوة الوهابية لبناء دولة خاصة بهم، بعد أن حدث ما يشبه الاتفاق على أن تكون الزعامة السياسية لآل سعود، والزعامة الدينية للشيوخ الوهابيون (ياغي، 1997، ص 168-169).

ومع بروز هذا التهديد بدأ العثمانيون بحشد جميع الإمكانيات للقضاء على هذه الحركة التي حملت أخطر حركة انفصالية، ووجّه السلطان العثماني أوامره لوالي مصر آنذاك محمد علي بتحريك قواته نحو الجزيرة العربية للقضاء على هذه الحركة، وبدوره استجاب محمد علي لتعليمات السلطان العثماني، ووجّه حملة بقيادة

ابنه إبراهيم في عام 1811، نجحت بعد سبع سنوات من القتال في عام 1818 بالقضاء على هذا التهديد (أنطونيوس، 1996، ص 82-83).

التهديد الثاني: تمثل بصعود نجم محمد علي نفسه في مصر، فبعد أن كان يحكم مصر باسم السلطان العثماني، بدأ يعمل على الاستقلال عن الدولة العثمانية، خاصة بعد أن ساءت علاقته مع العثمانيين بعد رفض محمد علي مساعدة العثمانيين في حربهم ضد روسيا، فنشب صراع مسلح بين الطرفين، كانت فيه الغلبة لقوات محمد علي، ولولا أن الدول الأوروبية تدخلت لمنع انهيار الدولة العثمانية لكُتب النجاح لمحمد علي في إقامة دولة حديثة، حيث إنّ تدخُل الأوروبيون أحبط محاولة محمد علي استقلاله بمصر وإقامة دولة حديثة في مصر وبلاد الشام، وبالرغم من ذلك فقد وضعت هذه التجربة الأساس لنمو وتصاعد التفكير في إقامة الدولة العربية الحديثة (الكيالي وآخرون، 1979، ج 6، ص 92-93).

كان محمد علي يسعى لبناء دولة عصرية حديثة وفق النموذج الغربي، لكن الدول الاستعمارية الكبرى عارضت بناء هذه الدولة، لذلك عملت على ضرب هذه التجربة، فقامت بالتحالف ضده، ودمرت جيشه وأسطوله، وفرضت عليه معاهدة لندن 1840م، لأن أوروبا لم تكن لتقبل بقيام دولة عربية حديثة تهدد مصالحها الكثيرة في المنطقة العربية (هيكل، 2002، ص 11).

التهديد الثالث: الاستعمار الأوروبي الذي بدأ صوب البلاد العربية، وكان يهدف للسيطرة عليها واستغلال مواردها وإمكانياتها.

من خلال ما سبق يمكن القول أن سلطة الدولة العثمانية على البلاد العربية في فترات طويلة من تاريخ نفوذها على البلاد العربية كانت سلطة اسمية، تستمد شرعيتها من كونها حاضنة الخلافة، لكنها عملياً، وفي حالات كثيرة لم تكن ذات سيادة حقيقية على العالم العربي، وهو ما فتح الباب فيما بعد لموجة الاستعمار الغربي، والتدخل الخارجي في الشؤون العربية (الحمد، 1992، ص 154).

دور الاستعمار في نشأة الدولة الوطنية

لعبت الدول الأوربية دوراً هاماً في إضعاف الدولة العثمانية، وفتح الباب أمام الدعوات لإقامة الدولة الوطنية العربية، حيث خاضت الدولة العثمانية صراعات دامية، وشرسة، ساهمت في إضعافها إلى حدٍ كبير، فقد نشب صراع عنيف بين الدولة العثمانية، وروسيا القيصرية على السيادة على البحر الأسود، واستمر هذا الصراع طويلاً، وقامت روسيا خلاله بمحاولة إثارة النزعات الانفصالية،

والاستقلالية في البلاد العربية، وانتهى عام 1774م بتوقيع معاهدة (كوجك قينارجي)، التي حصلت فيها روسيا على العديد من الامتيازات التجارية في الممتلكات العثمانية (حراز، 1980، ص 90-91)، وساهم الاستعمار الأوروبي في نشأة الدولة الوطنية من خلال فصله النضال الوطني في البلاد العربية عن بعضه البعض، ليجعل لكل بلد خصوصية في نضاله التحرري، ثم جاءت سياساته في رسم الحدود السياسية للبلاد العربية لتكرّس مفهوم الدولة الوطنية لدى الشعوب العربية (الجابري، 1990، ص 92).

لقد لعب الاستعمار دوراً بالغاً في نشأة الدولة الوطنية في العديد من الحالات في التاريخ العربي، حيث قام الاستعمار بعملية تفتيت وتجزئة، وأنشأ دولاً أعطاها شرعية الوجود بإضفاء مفهوم الدولة عليها، وفقاً للمفهوم القانوني الدستوري الحديث للدولة، ووفقاً لهذا النموذج نشأت الدولة الوطنية في كل من سوريا، ولبنان، والأردن، والعراق (الحمد، 1992، ص 153).

بدأ الاستعمار بالحملة الفرنسية على مصر (1798-1801م)، وشكلت هذه الحملة انطلاقة لموجات الاستعمار التي تعرضت لها المنطقة العربية فيما بعد، حيث فتحت أنظار الدول الأوروبية على الأهمية السياسية، والاستراتيجية، والاقتصادية للبلاد العربية، فقد خضعت أغلب البلاد العربية للاستعمار الأوروبي، الجزائر، وتونس، ومصر، وليبيا، والسودان، وبلاد الشام، ولعبت الهيمنة الاستعمارية على البلاد العربية دوراً كبيراً في نشأة الدولة الوطنية الحديثة في الأقطار العربية، وكانت اللحظة التي لعب الاستعمار فيها هذا الدور هو في السنوات الأولى من القرن العشرين، فمع بدايات القرن العشرين التي وصلت فيها الدولة العثمانية لمرحلة خطيرة من الضعف والاضمحلال، وحدوث تراكمات كثيرة بين دول أوروبا أدت في النهاية إلى اندلاع الحرب العالمية الأولى، وفي الوقت الذي كانت فيه الحرب على أوجها وفي سياق الترتيبات بين الدول الكبرى (بريطانيا، فرنسا، روسيا) التي كانت تشكل جبهة واحدة في مواجهة الدولة العثمانية وحلفائها الألمان، جاءت اتفاقية (سايكس بيكو) عام 1916م لتقسيم وتقاسم المنطقة العربية (أنطونيوس، 1987، 353-354)، والتي بدأت معها ملامح الدولة القطرية تتشكل وتتضح، فقد عمل الاستعمار على استغلال الإرث التاريخي لتفتيت البلاد العربية ما بين أسر وسلالات حاكمة، لتحويله إلى تجزئة ذات شرعية دستورية داخلياً بترسيخ مفهوم الدولة،

وخارجياً بإعطائه الشرعية الدولية كوحدة من وحدات النظام الدولي، وكانت الدولة الوطنية هي الصيغة التي تمت بها عملية التجزئة (الحمد، 1992، ص 153-154).

وأدت عملية التجزئة تلك لما يشبه ترسيم الحدود التي أصبحت هي المعتمدة لسنوات طويلة في بعض الدول، وترسيمها نهائياً في دول أخرى، لكنها في نفس الوقت وضعت البذور الأولى لأغلب الأزمات التي تعاني منها الدولة الوطنية في العالم العربي، بمعنى أن تقسيم سايكس- بيكو هو الذي جعل من العلويين أقلية في سورية، ومن السنة أقلية في العراق، ووزّع الأكراد على أربع دول، وأسّس للنظام الطائفي في لبنان، ووضع الملامح الرئيسة لإقامة دولة إسرائيل في فلسطين (ياغي، 2015/11/13، ص 13).

ومع نهاية الحرب العالمية الأولى أصبح الوطن العربي كله تقريباً يخضع للدول الاستعمارية، سواء استعماراً مباشراً، أو في صورة حماية، أو انتداب، وما بقي من البلاد العربية خالياً من السيطرة الاستعمارية كالجزيرة العربية، كان مطوقا بالنفوذ الاستعماري، وهكذا تعددت أشكال الهيمنة الاستعمارية على البلاد العربية، وتعددت كذلك الدول الاستعمارية التي تهيمن على البلاد العربية، حيث تقاسمت فرنسا وبريطانيا وإيطاليا تلك الهيمنة على البلاد العربية، وهو ما أدى إلى ارتباط كل بلد عربي بالدولة التي تستعمره، وهنا أصبحت الأولوية أمام البلدان العربية هي للاستقلال الوطني، وأصبح النضال الوطني مكرسا نحو إقامة الدولة الوطنية القطرية، وهو ما أدى لغياب شعارات الوحدة العربية من عمليات النضال الوطني، لحساب النضال من أجل استرجاع الدولة الوطنية أولا وبناءها(الجابري، 1990، ص 90-92).

صحيح أن بعض البلدان العربية كانت لها خصوصية عن غيرها، حيث لم يلعب الاستعمار دوراً في نشأة الدولة فيها، وإنما كانت ظروفها التاريخية، والتطورات السياسية، والاجتماعية التي مرت بها عبر تاريخها هي الأساس في تشكيل وبناء الدولة فيها، مثل مصر واليمن والسعودية، حيث تطورت هذه البلدان ذاتيا نحو بناء الدولة من عمليات توحيد داخلية تطورت حتى وصلت إلى دولة تم بناءها عبر توحيد البلد، أو فتوحات قادها طرف ما، وتعبر عن هذا النموذج نشأة السعودية، وليبيا، والسودان، فقد نشأت هذه الدول من خلال حركات توحيد وطنية داخلية، ولا شك أن الاستعمار لعب دورا في بناء هذه الدولة، لكنه دور ثانوي، حيث عمل الاستعمار على تكريس التطورات الداخلية نحو بناء الدولة عبر إضفاء الطابع القانوني، والدستوري على عملية النشأة، ثم فيما بعد لعب الاستعمار دوراً في تحجيم، وتقزيم هذه الحركات التوحيدية (الحمد، 1992، ص 153-154).

وخلاصة القول فإنه بانتهاء الحرب العالمية الأولى، وانهيار الدولة العثمانية بعدها، وإلغاء الخلافة العثمانية، سقطت فعليا كل العقبات أمام ظهور الدول الوطنية، وبدأت بعدها التفاعلات في كل إقليم عربي بهدف الوصول للاستقلال النهائي عن الاستعمار الذي تكرّس فعلياً من خلال اتفاقية سايكس بيكو.

العالم العربي ومعارك الاستقلال ونشأة الدولة الوطنية

من خلال ما سبق نلاحظ أن الدولة الحديثة في أوروبا كانت نتاج تطور طبيعي، ووليدة امتداد مؤسساتي تاريخي، لها عمقها، وجذورها في التاريخ، هذا بالإضافة إلى أنها جاءت بعد حروبٍ طاحنة شهدتها القارة الأوروبية، ولذلك نشأت الدولة الحديثة في أوروبا، وتطورت تطوراً موضوعياً، وحقيقياً (الشقباوي، 2008).

لكن الوضع كان مختلفاً بالنسبة لنشأة الدولة الوطنية الحديثة في العالم العربي، حيث لم تكن وليدة تطور طبيعي في هذه الدول (ياغي، 2015/11/6، ص 13)، وإنما نشأت الدول العربية في ظل ظروفٍ مختلفة، وصيرورة تاريخية مختلفة، وتركيبات بشرية متباينة، والأخطر في ظل صراعات عربية - عربية، وخضوع الكثير منها لهيمنة الاستعمار الجديد، وزرع الكيان الصهيوني في قلبها على أنقاض فلسطين، وفي ظل غياب مشروع وطني أو قومي لإقامة الدولة الحديثة، التي تنتقل بالمجتمع من التخلف إلى الحداثة، ومن الاستبداد إلى الديمقراطية (العكري، 2012).

وثمّة تفسيران حول نشأة الدولة الحديثة في العالم العربي، الأول: يرى أن الدولة العربية الحديثة وُجِدَت بفعل القوى الاستعمارية، التي قامت برسم الحدود، وصناعة مؤسسات الدولة بعد تجزئتها، بما يخدم مصالحها في المنطقة بعد الحرب العالمية الأولى، إلا أن هذا التفسير يُقابل بالرفض ممن يرى أن جذور الدولة الحديثة كانت قبل مرحلة الاستعمار الأوروبي في المنطقة، فهناك ما يقارب خمس عشرة دولة عُرفت باستقلاليتها مثل: مصر، وتونس، والجزائر، والمغرب، وهذا هو التفسير الثاني، وإن كان هذا التفسير منطقياً، إلا أنه لا يمكن اعتباره مُعارضاً للتفسير الأول، وهو ما جعل بعض المفكرين يرون أن التفسيرين يُكمل كلٌّ منهما الآخر، فاستقلال الدولة ليس المعيار الوحيد لشكل الدولة الحديثة، فكل من الدول التي عُرفت باستقلالها قبل الاستعمار، أو وُجِدت بعد الاستعمار مثل: سوريا، والعراق، وفلسطين، والأردن، قد تعرّضت للاستعمار بشكلٍ أو بآخر، وهو ما أثّر بالضرورة على شكل الدولة، نتيجة الخضوع للاستعمار، وسعيه الدائم لتحقيق مصالحه الاستعمارية في المنطقة حتى بعد الاستقلال، فحتى بعد استقلال بعض الدول العربية مثل: العراق ومصر، أو الدول التي كانت مستقلّة أصلًا مثل اليمن، والسعودية، ظلَّ نموذج الدولة العربية الحديثة نموذجاً مشوهاً، لا يستطيع محاكاة النموذج الغربي للدولة الحديثة، فالدول

العربية كانت ولم تزل دولًا غير ديمقراطية، ولا تستطيع تمثيل شعبها تمثيلًا حقيقيًا، وبالرغم من ذلك وجد نموذج الدولة قبولاً شعبياً حتى وقت قريب، ففي نظر البعض كانت الدولة تمثل الاستقلال والمناهضة ضد السيطرة الأجنبية، وتحافظ على الدين والقيم، حتى وإن لم تُرض شعبها بالحد الأدنى المنتظر، فكانت بالنسبة لهم صورة الخلاص من الاستعمار ومناهضته في الوقت نفسه (جلال، 2016)، ونشأت الدولة الوطنية العربية كتتويج لحركات التحرير ضد الاستعمار (الأحمر، 2011).

ومع تأسيس الأمم المتحدة عام 1945م، تطورت الدولة الوطنية على المستوى العالمي، واحتلت الموقع الأساسي في النظام العالمي، حيث عزّز ميثاق الأمم المتحدة من كيان الدولة، وأصبحت الدولة هي الشكل السائد، والقانوني، والمعترف به في النظام السياسي العالمي (الجمري،2007).

ثم جاء قيام جامعة الدول العربية عام 1945م، تكريساً للدولة الوطنية في العالم العربي، حيث تمَّ الاعتراف بتحويل ما تبقى من تركة الدولة العثمانية الى أقطار، ودول عربية مستقلة، اكتسبت شرعية الوجود (الجابري، 1990، ص 92).

بعد ذلك بدأت الدولة الوطنية في العالم العربي تستكمل ملامحها، وإن بخطىً بطيئة، وبدأ الحديث بعد ذلك عن كيفية بناء الدولة الحديثة، ومواجهة المعضلات التي تراكمت على مدار عقود من التبعية والاستعمار، واحتلت مسألة بناء الدولة الحديثة حيزاً واسعاً في الفكر والممارسة، في الكفاح من أجل الاستقلال الوطني، وتقرير المصير، والبحث عن الهوية، والظهور على المسرح العالمي، وتأدية الدور الحضاري، والثقافي المتخيل لكل أمة وشعب (طالب، 1999، ص 9).

لقد شهدت الستينات من القرن العشرين بداية تكريس الدولة الوطنية بشكل فعلي، حيث شهدت استقلال العديد من البلاد العربية، وأصبح نضال هذه البلاد مصوبا نحو الدفاع عن هذه الدولة، وبنائها، ثم جاء فشل الوحدة بين مصر وسوريا عام 1961م عاملاً آخر من عوامل تكريس الدولة الوطنية في الساحة العربية، وجاء في النهاية احتلال إسرائيل لأجزاء واسعة من البلاد العربية عام 1967م، بمثابة نكسة لمفهوم الوحدة العربية، وبدأت القطرية تحتل الأولوّية في البلاد العربية (الجابري، 1990، ص 93-94).

ومن خلال ما سبق يتضح لنا أن مجموعة من العوامل ساهمت في نشأة الدولة الوطنية الحديثة في العالم العربي، فقد ساهم النموذج الغربي للدولة، والأفكار والنظريات السياسية التي انتشرت في العالم في بلورة الفكر العربي نحو إنشاء الدولة

الحديثة، كما ساهم الاستعمار الغربي في مساعدة الأقطار العربية على الاتجاه نحو هذا الشكل، خاصة وقد ترافق ذلك مع حالة الضعف الشديدة التي عانت منها الدولة العثمانية، هذا بالإضافة إلى اندلاع حركات التحرر العربي من الاستعمار وبقاياه.

لكن يجب الإقرار بأن الدولة العربية الحديثة لم تظهر إلى الوجود فقط كنتاج للدور الاستعماري، بل لعب الواقع التاريخي العربي دوراً هاماً في نشأة هذه الدول، واكتسابها شرعية كبيرة في الحياة السياسية العربية، وعلى المستوى العالمي (الحمد، 1992، ص 152).

خلاصة القول إن الدولة الحديثة في العالم العربي ليست ابتداعاً عربياً خالصاً، وإنما هي مزيج مختلط من عدة عوامل تاريخية، وسياسية ذاتية، وموضوعية، ساهمت بتفاعلها فيما بينها على نشأة الدولة العربية الحديثة، فلا يصح القول أن عاملاً واحداً ساهم بمفرده في نشأة الدولة الوطنية الحديثة في العالم العربي، فالاستعمار، والعوامل التاريخية، والواقع الاجتماعي، والموروث الفكري والثقافي، جميعها عوامل اشتركت في التأثير على الواقع السياسي العربي الحديث.

خصائص الدولة العربية الحديثة وسماتها

إن الدولة العربية الحديثة نشأت بفعل عوامل متداخلة كما لاحظنا سابقاً، بعضها يعود لدور الدول التي حكمت البلاد العربية، وبعضها الآخر يرجع إلى الدور الذي لعبه الاستعمار في نشأة الدولة العربية الحديثة، بينما تعود في بعضها الآخر لعوامل، وظروف تاريخية، واجتماعية، وسياسية داخلية في بعض البلدان العربية ساهمت في نشأة الدولة الحديثة، وهو ما ميّز الدولة العربية الحديثة بمجموعة من الخصائص جعلها تختلف عن الدول في بقية أنحاء العالم، وأهم هذه الخصائص:

غياب الديمقراطية والتعددية والمشاركة السياسية:

يرى محمد عابد الجابري أن الديمقراطية بمثابة نظام سياسي، اقتصادي، اجتماعي، قوامه ثلاثة أركان: ضمان حق الإنسان في الحرية والمساواة، مأسسة الدولة من خلال مؤسسات سياسية ومدنية، ثم التداول السلمي للسلطة على أساس حكم الأغلبية دون التفريط بحقوق الاقلية (الجابري، 1994، ص 86)، وهذه الأركان لم تتوافر أبداً في الدولة العربية الحديثة، حيث تميزت الدولة العربية الحديثة بغياب الديمقراطية في الحكم (علي، 2013، ص 7)، فقد قامت في الدول العربية أنظمة سياسية إقصائية مستبدة، ليست ملتزمة بآليات الحكم الرشيد في المساءلة، وتجديد النخب الحاكمة عبر الانتخاب، والاختيار الحر للمواطنين، بل حتى الدول الجمهورية بدأت تعمل على ابتكار آليات للتوريث لأبناء الرؤساء كوسيلة لانتقال

السلطة، مثل سوريا، وليبيا، واليمن، وما كان مخططاً له الحدوث في مصر (حماد، 2015، ص 55).

عملت الأنظمة السياسية العربية، ومنذ مراحل استقلالها على الحد من المشاركة السياسية عن طريق منع الانتخابات الحرة، وفرض القيود على الأحزاب المعارضة، وأحيانا منعها بالكامل، مستبدلة كل ذلك بمشاركة سياسية تنسجم، وفلسفتها، مشاركة أساسها التعبئة الجماهيرية لدعم النظام الحاكم، واستمرار منحه الشرعية اللازمة لاستمراره (المصري، 2005، ص 74-75).

لقد تم اقتصار الديمقراطية في البلاد العربية على مظاهر هامشيّة تمثلت بممارسة المواطن حق الاختيار في الانتخابات التشريعية، أو التنفيذية، ولكن في المقابل تم استبعاد قطاعات شعبية واسعة من عملية صنع القرار، ورسم السياسات العامة، حيث ترسخت الديمقراطية في أنها مجرد المشاركة في الانتخابات (حمزاوي، 2015، ص 69-70).

هذا التغييب المتعمد من قبل النظام السياسي للمبادئ الديمقراطية، ولدولة المؤسسات التي تمارس وظائفها بالشكل السليم، أسهم في إلغاء أدنى مشاركة فعلية للمواطن العربي في التأثير بالقرار الذي يمسه مباشرة، بعد تهميش دوره في المشاركة السياسية، ولم يعد يؤثر في القرار السياسي، حيث تمت عملية التغييب، والتهميش للمواطن باسم الوحدة الوطنية، وبمبررات حماية الأمن القومي، ومواجهه الاستعمار، فتمّ إقصاء أسس الديمقراطية القائمة على التعددية السياسية، وحماية الحريات، والحقوق الأساسية، ودولة المؤسسات (المصري، 2005، ص 75-76).

ولذلك، لم تستطع الدولة العربية الحديثة أن تحقق الحد الأدنى لمقاصد المواطنين في الحرية، والعدالة، والمشاركة، وتحقيق الاستقرار، والأمن، لذلك فإن ثورات الربيع العربي التي اندلعت في معظم الدول العربية تبنت تلك المطالب الأساسية للمواطن العربي، ومن أهمها المشاركة السياسية الفاعلة (جلال، 2016).

انتشار الفساد السياسي والإداري والاقتصادي:

على الرغم من أنَّ الفساد السياسي، والإداري ظاهرة عالمية، إلا أنَّ خبرة الدول به تختلف تبعاً لحجم وطبيعة هذه الظاهرة، والشيء نفسه يمكن قوله عن الأساليب المتبعة للتعامل معها، إلا أنَّ ما يميز هذه الظاهرة في الدولة العربية الحديثة، هي أنّها أصبحت في حالات عديدة، جزءاً من بنية النظام السياسي نفسه، بعبارةٍ أخرى، إنَّ استشراء الفساد الإداري، والسياسي بدأ يتأطر فيما يمكن دعوته

بآلية خاصة به، ترتقي إلى مصاف "المؤسسة" القائمة بذاتها، وهو الأمر الذي نعثر عليه في تحولها إلى قوة سياسية، واجتماعية، وأخلاقية فاعلة، تمارس ضغوطها المباشرة وغير المباشرة على الدولة ومؤسساتها والمجتمع وقواه السياسية والإفراد، وهي ضغوط منظمة تشمل كافة ميادين الدولة والمجتمع، وعلى كافة المستويات وبالأخص العليا منها (إبراهيم 1985،ص67).

إنَّ تحول الفساد إلى ممارسة شائعة الانتشار، هو مؤشر واضح في دلالاته على طبيعة، ومستوى المظاهر العامة لأزمة الدولة، ونظامها السياسي، وفي مقدمة هذه المظاهر ضعف، أو حتى غياب أجهزة الرقابة، والمساءلة، والمحاسبة الرسمية، والشعبية، وانعدام الشفافية في ممارسات الدولة، وبالأخص ما يتعلق منه بسياستها الاقتصادية والاجتماعية، وأخيراً سيادة العلاقات غير الصحيحة بين السلطة، والمال في غالبية الدول العربية، وهو خلل يظهر في إفساد رأس المال لأجهزة الدولة، ومؤسساتها، وكذلك في استغلال المواقع الإدارية، والسياسية للحصول على مكاسب شخصية أو عائلية (علي، 1999).

فخلال عمر الدولة العربية الحديثة انتشر الفساد، وسوء تخصيص الموارد الاقتصادية القومية، وفداحة التمويل والإنفاق على الأمن والجيش، وغياب المساءلة والشفافية، وانتشار الرشوة، وسوء استخدام السلطة، واستغلال المنصب العام لتحقيق منافع شخصية (حماد، 2015، ص 55).

التبعية للخارج:

إن الدولة العربية الحديثة نشأت وهي لا تعرف من الاستقلال إلا الإعلان الشكلي، مثل النشيد الرسمي والعلم، وممثل في الأمم المتحدة، وموافقة الدولة الحامية، أو المستعمِرة، بحيث أن الإعلان عن هذا الاستقلال تم بعد توقيع العديد من المعاهدات التي تكفل مصالح الغرب، وفكرة التضامن داخل الجامعة العربية تأتي بما لا يتعارض مع الارتباطات الخارجية، وقد طرحت المشكلة بحدة في سنة 1955م، عندما رفض عبد الناصر سياسة الأحلاف، و لما حاول الاستقلال الفعلي اصطدم بحقيقة الاستقلال المعلن في مصر، ودخلت مصر، وعبد الناصر في صراع مع قوى الهيمنة، وكان من الطبيعي أن يشمل الصراع كل ساحة الوطن العربي حيث كان التحرر من الاستعمار، والتبعية للغرب هو أحد أهم الأهداف للدولة العربية الحديثة (سيف الدولة، 2013).

ولكن ما حدث هو أن التبعية في العالم العربي بلغت حداً كبيراً، أضعف من الاستقلال الذاتي للدولة العربية الحديثة، وهو واقع له مظاهره، وأبعاده، وأسبابه،

تتجسد مظاهره بأشكال متعددة سياسية، وعسكرية، واقتصادية، وأمنية، ومالية، وثقافية، وتكنولوجية (صايغ، 1992، ص 55-60).

أما أسباب التبعية فلا تقتصر على الضغوط، والعوامل الخارجية فحسب، بل وتشترك معها جملة أخرى من العوامل الداخلية، ومن بين أهم هذه العوامل تجدر الإشارة إلى كلٍّ من ارتباط مصالح بعض القوى السياسية، والاقتصادية المحلية باستمرار علاقة التبعية كما هي للخارج، وضعف النظام الإقليمي العربي، وأزمة شرعية النظم السياسية، وتعدد مصادر النزاعات العربية – العربية، إضافة إلى ضعف جهود التكامل والتعاون بين الدول العربية، وبالأخص في المجالين الاقتصادي، والعسكري، ومن حصيلة فعل هذه العوامل تتشكل أرضية ونفسية الخضوع للقوى الخارجية، والانهماك السياسي في تمتين روابط التبعية لها (عباس، 2016).

وعلى الرغم من اختلاف الدول العربية في أشكال التبعية للخارج، ودرجاتها، إلا أنّها تشترك جميعها في محاربة، أو إضعاف الحرية السياسية، والاجتماعية الداخلية، وهو واقع يشير إلى الترابط العضوي بين فقدان الحرية السياسية، والخضوع للقوى الأجنبية، الأمر الذي جعل بعض الباحثين يُقرون، بأنَّ غالبية النخب العربية الحاكمة تعمل على تكريس علاقة التبعية للخارج، واستمرارها، حتى ولو اضطرت أحياناً إلى استخدام القوة لمواجهة الحركات والتيارات المحلية الرافضة لهذا النمط من العلاقات مع الخارج، بل إنّها تعمل في هذا الاتجاه للدرجة التي تُغفل فيها أحياناً حتى التداعيات الناجمة عنها (الهزيلي، 2006).

منذ بداية الانفراد الأمريكي بالعالم العربي بعد حرب 1973م، تعتمد الدول العربية بصورة أساسية على رضاء العالم الخارجي كمصدر أساسي، وأحياناً وحيد للشرعية، فرضاء القوى الكبرى، ومساندتها، وتأييدها هي الضمان الوحيد لبقاء النظام السياسي وأحيانا بقاء الدولة ذاتها، لذلك تجاهلت معظم النظم السياسية في العالم العربي مطالب شعوبها، واحتياجاتها، وأحياناً لم تُلق بالاً لمآسيها، وكوارثها (عارف، 2011، ص 63).

ويُشكل التخوف الدائم الذي تعيشه البلدان الصغيرة والضعيفة أحد أبرز أسباب التبعية، إذ تحاول هذه الدول المحافظة على بقائها من خلال الاعتماد على القوى الأجنبية، وتلجأ إلى ممارسة الانغلاق، والتستر داخل مجتمعاتها، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة تبعيتها للخارج، وبالتالي تراجع سيادتها، مما يسهم في تنفيذ طلبات الدولة الحامية، فتعتمد سياسات هذا البلد الحامي دون أدنى اعتبار للرأي العام المحلي، بهدف تأمين شرعيتها متجاوزه الشرعية التي تعبر عنها الديمقراطية، ومتجهه نحو شرعية الرضا الخارجي (المصري، 2005، ص 76).

ضعف الدولة وانعدام الاستقرار السياسي:

عجزت الدولة عن إرساء أسس العلاقة الطبيعية مع المجتمع على أرضية الشرعية، والقانون، وبالتالي عجزها عن إدارة، وتعبئة مواردها بفاعلية، وقد ترتب على ذلك استفحال عجزها عن اتخاذ، وتنفيذ السياسات السليمة لمواجهة المشكلات الداخلية، والتحديات الخارجية، أما النتيجة فهي ضعف، أو عدم قدرتها على تحقيق الاستقلال الوطني الفعلي، والدفاع عنه، ومن ثم الحد من تبعيتها للعالم الخارجي، وإضافة إلى ذلك فشلها في تحقيق إجماع وطني، واجتماعي، وسياسي على القضايا العامة، والكبرى، وبعبارةٍ أخرى إنَّ المفارقة الكبيرة التي تظهر بين تضخم أجهزة الدولة العربية الحديثة، وتطاول دورها في الاقتصاد، والمجتمع من جهة، وضعف أدائها في مختلف ميادين الحياة العامة من جهة أخرى، تعكس حالة الاغتراب الفعلي بين شكل الدولة، ومضمونها، وهو اغتراب نعثر عليه في تدني إنجازاتها، وضعفها، وبالأخص فيما يتعلق بقضايا العدالة الاجتماعية، والديمقراطية السياسية، والتنمية الاقتصادية، والتقدم العلمي، والاستقلال الوطني، وهي النتيجة التي نعثر عليها في ضعف شرعيتها أمام مجتمعها المحلي والدولي (Ayubi , 1995 , p.p 105).

هذا بالإضافة إلى عدم تمثيل الدولة بمختلف أجهزتها، وممارساتها، وسياساتها لمصالح، وأهداف، وطموحات مختلف القوى الاجتماعية المكونة لها، فالدولة العربية الحديثة لجأت إلى التعامل مع المجتمع بالشكل الذي يتناسب مع سياساتها، وتوجهاتها الإيديولوجية، هذا الأمر يتمثل، ويظهر بشكل واضح في عدم السماح في أغلب الأحيان بقيام قوى سياسية، وتنظيمات اجتماعية قادرة على منافستها في إدارة شؤون الدولة، والمجتمع، من هنا تظهر السياسة المنظمة لتدمير أغلب عناصر المجتمع المدني، أو تغييبها، والحد من استقلاليتها الحقيقية عبر التحكم المباشر وغير المباشر بها من جانب أجهزة الدولة، ومؤسساتها، وهي سياسة مازالت متحكمة في نفسية وذهنية الدولة العربية الحديثة، بمعنى إصرارها العلني والمبطن على إلغاء، أو تحييد، أو إضعاف المجتمع المدني، وقواه الحية، وبالأخص في كل ما له علاقة بالحياة السياسية بشكل عام، وسياسة الدولة تجاه المجتمع بشكل خاص، فعدم وجود علاقة سليمة، وصحيحة تربط الدولة بالمجتمع، أدى إلى غلبة الطابع المركزي للدولة في المجال السياسي، وبالتالي تدني إن لم نقل غياب المشاركة السياسية للمجتمع بهذا الصدد، وهو ما دفع بالعديد من التيارات السياسية، والاجتماعية إلى اللجوء إلى الاحتجاج والعنف السياسي كوسيلة للتعبير عن مطالبها، وهي وسائل وأساليب وردود فعل تعكس الوجه الأخر لسياسية الدولة تجاه المجتمع، إذ أن أغلب ممارسات العنف، واستعمال السلاح من جانب القوى المناهضة للسلطة، جاءت كرد فعل للممارسات القمعية والكبت الذي تمارسه الدولة ضد المجتمع، وقواه السياسية، والمدنية، وهو

الأمر الذي انعكس لاحقاً في عجز الدولة بالمحافظة على وحدة مجتمعها وتماسكه (زهران، 2001، ص 334-339).

إن بعض الدول العربية يغلب عليها انتماءات تتجاوز الانتماء للدولة، وتتعارض معها، مثل الانتماءات القبلية، والطائفية، والدينية، كما يحدث في اليمن، والعراق، ولبنان، وليبيا، وسوريا، مما أدى لظهور بعض المشكلات التي عانت، وما زالت تعاني منها الدولة العربية الحديثة، مثل مشكلة الاندماج الوطني، والإقليمي، والاجتماعي داخل الدولة الواحدة، فضلًا عن مشكلات الحدود بين الدول، وبعضها، وتدخل الدول في سياسات الدول الأخرى نظرًا للروابط الطائفية، أو الدينية لبعض شعبها، مثل مشكلة الأكراد في سوريا، والعراق، وإيران، والتدخل الإيراني في الدول ذات الوجود الشيعي، وفي دول مثل سوريا، والعراق كانت الطائفية هي الحاكمة لا الدولة الحديثة (جلال، 2016).

ضعف البناء المؤسسي للدولة:

يسيطر على الدولة العربية الحديثة ضعف البناء المؤسسي، ومن هنا ينطلق يحيى اليحياوي في مقالة له بعنوان " الدولة الوطنية المحتلة ": **" لم تستطع الدولة الوطنية تشييد دولة تتجاوز القبيلة، أو تسمو على الطائفة، أو تعلو على العشيرة، أو ترتفع على مستوى الانتماء العرقي البدائي، أو تتنكر للارتباط المذهبي، أو تتعالى على اللون أو اللغة أو الجنس "** (اليحياوي، 2014)، فلم تستطع الدولة العربية الحديثة استكمال مقوماتها بالمعنى الحديث، سواء فيما يتعلق ببنائها المؤسسي، أو باستقلالها الذاتي عن شخص الحاكم، أيّاً كانت صفته وطريقة وصوله إلى السلطة، وهو الأمر الذي لعب دوراً هاماً في عرقلة استقرار مفهومها كدولة في الوعي الاجتماعي، وثباته في الوعي السياسي، وقانونيته في الوعي الحقوقي، حيث أدى عدم استكمال البناء المؤسسي للدولة العربية الحديثة، إلى ظهور مشاكل وإشكاليات عدة على مختلف الأصعدة، وفي مختلف الميادين، يأتي في مقدمتها تحول الدولة إلى وسيلة، وأداة لضمان استمرار الأنظمة الحالية دون تغير، ولا تبدل، بمعنى انعدام إمكانية التداول الحر، والديمقراطي، والاجتماعي للسلطة، مما أدى إلى تجذر أنماط تقليدية، مثل الحكم العائلي، والقبلي، والديني، أو الديمقراطي الشكلي، وليس مصادفة أن يتحول القمع السافر، والمبطن، وانعدام أبسط مقومات الحرية السياسية، والاجتماعية، إلى الأسلوب الوحيد، والفعال في ضمان استمرار، واستقرار الأنظمة الحاكمة (عباس، 2016)، وهو ما ذهب إليه محمد جابر الأنصاري حين توصل إلى أنَّ حالة التشوه التي شابت نمو الدولة العربية الحديثة، إنّما تعود إلى عدم معرفتها الفصل بين السلطة والدولة خلال صيرورة تكونها ونموها التاريخي، بل ذهب إلى أن الدولة العربية لم تقم بدور الحاضنة للسلطة كما ينبغي، بل السلطة هي التي مارست

دور الحاضنة للدولة، وهو ما يعني أنَّ القضاء على هذه الحاضنة، يتضمن بداخله تهديد وليدها بالخطر وربما بالموت (الأنصاري، 1994، ص 189-190).

من هنا تميزت الدولة العربية الحديثة بغياب بناء مؤسسي مستقر لتداول السلطة السياسية، فالأنظمة العربية وبشكل عام هي أنظمة فردية على أرض الواقع، حيث يظل الرئيس جاداً في محاولاته الاستمرار في الحكم طوال الحياة، بل يختار خليفته بناء على اعتبارات شخصية، دون أي دور لأيَّة مؤسساتٍ سياسية، أو دستورية (المصري، 2005، ص 73)، فالأصل أن الوضع الطبيعي الذي يأتي فيه رئيس الدولة هو الانتخاب من قبل الشعب بالطريقة التي ينص عليها الدستور، سواء بطريقة مباشرة من قبل الشعب، أو عن طريق المجلس النيابي، أو مزيجا من الوضعين، فإن حكام الانظمة العربية لا يتركون مقاعد الحكم إلا بالوفاة كما في مصر في عهد جمال الناصر سنة 1970، أو الانقلاب كما في العراق وسوريا أكثر من مرة، أو المرض كما حدث مع رئيس العراق أحمد حسن البكر سنة 1979، أو الاغتيال كما في حدث مع الرئيس السادات سنة 1981، وتعتبر لبنان وضعا استثنائيا في هذا المجال (إبراهيم، 1987، ص 260-262).

لقد تميزت الدولة العربية الحديثة إذاً، بضعف البناء المؤسسي لها، وضعف قدرة استقلالها عن الحكام، فصارت الدولة العربية الحديثة وسيلة لخدمة مصالح الأنظمة الحاكمة، فلم تشهد تداولًا حرًا ديمقراطيًا، أو اجتماعيًا للسلطة، مما أدّى إلى استبداد السلطات الحاكمة بالحكم في العالم العربي، وصعوبة استقلالها عن الحكام، وسيطرة الحكام على مؤسسات الدولة، بدءًا من المؤسسات السيادية كالجيش، والأمن، والتمثيل الدبلوماسي، أو المؤسسات الإنتاجية كشركات القطاع العام، والمشاريع الاقتصادية، والمؤسسات الخدمية كالتعليم، والصحة، والإسكان، والإدارات المحلية، هذا فضلًا عن أزمة العلاقة بالعالم الخارجي، وضعف قدرتها على تحقيق الاندماج السياسي، والاجتماعي، والتنمية الاقتصادية (جلال، 2016).

ضعف الشرعية:

ذهب "ماكس فيبر" إلى: **" أن النظام الشرعي هو الذي يشعر معه مواطنوه أن ذلك النظام صالح، ويستحق التأييد والطاعة "** (إبراهيم، 1994، ص 209)، أما برهان غليون فذهب إلى أبعد من ذلك، فقد رأى أن شرعية النظام تتجاوز قبول الأغلبية من المحكومين لحق الحاكم في الحكم، وتشمل إقرار هؤلاء بموافقة السلطة

في صورتها القائمة، وأسلوب تداولها وطريقة ممارستها، والرضا بالخضوع الطوعي لسلطانها (المصري، 2005، ص 79).

أمَّا الوقائع فإنها تُدلل على أن الطريقة التي تشكلت بها الأنظمة السياسية العربية، أفقدتها شرعيتها، التي تحاول مرارا الحصول عليها، ولو بالقوة، فهي نخب سياسية عسكرية، أو نظم تقوم على العشائرية، والقبلية العصبوية، أو أنظمة ثيوقراطية، وفي مجمل ما سبق فهي أنظمة الشيوخ، أو العسكريين، ولم تحقق مطالب مجتمعاتها في الديمقراطية، والتنمية، والتقدم، ومن أجل الحصول على شرعيتها، أو جزء من هذه الشرعية اعتمدت أدوات القمع والقوة، ومن هذه الشرعيات شرعية القوة والتسلط، والتي لطالما كلفت الشعوب العربية كثيراً والتي يسميها (عبد الإله بلقزيز) " بانسداد الأنظمة السياسية "، إلى جانب إقفال المجال السياسي أمام شعوبها، بعد أن قيّدت الحريات، وهضمت الحقوق، فشرعية القوه والتسلط طغت على شرعية الانتخاب الديمقراطي، الأمر الذي أدى إلى مصادرة التداول السلمي للسلطة (المصري، 2005، ص 79-80).

يمكن القول أن ضعف الشرعية مرتبط أساساً بظروف نشأة الدولة العربية الحديثة ذاتها، كما يمكن القول أيضا أن ضعف الشرعية يعود في جانب منه إلى عجز الدولة العربية الحديثة عن أن تكون وعاءً لسياسة تعكس المصالح الوطنية العامة، وكذلك عجزها عن إشاعة مفهوم الدولة الديمقراطية، والقانونية، كإطار لتنمية مفهوم المواطنة، وتجاوز مختلف أصناف الولاء الجزئي، والتقليدي، إلى مصاف الولاء للدولة والقانون، والسبب يعود بذلك إلى إخفاقها في تحقيق الاندماج السياسي، والاجتماعي، والتنمية الاقتصادية، والعدالة في توزيع الثروة والسلطة (غليون، 1997).

وتمتاز الأنظمة الحاكمة في الدول العربية في اعتمادها على شرعية، مصدرها ديني، أو طائفي، أو أيديولوجي، أو ثوري، معتمدة على شعارات أعلنها النظام كالحرية، أو الاشتراكية، أو تصفية الاستعمار، أو تحقيق التنمية (المصري، 2005، ص 73).

التخلف الاقتصادي والاجتماعي:

يعيش العرب حالة واضحة من التخلف الاقتصادي، والسياسي، والاجتماعي، فمنذ نشأة الدولة العربية الحديثة، والحديث لم ينقطع عن اصلاح مناهج التعليم، وتطوير الأرياف، وتحسين الخدمات الصحية والبلدية، والقضاء على الفساد السياسي، والاداري، والمالي، والعسكري، والقضائي، وتطوير وضع المرأة العربية، وتقوية التضامن، والتعاون الاقتصادي، والسياسي، والعسكري، والامني، والاعلامي، لكن الدولة العربية الحديثة فشلت في ذلك (الرواف، 2003).

ظلت الدول العربية أسيرةً لأوضاع ما بعد الاستعمار، فلا يزال العالم العربي في وضع متخلف، ولم يدخل عصر الصناعة بعد، وحتى البلدان التي ولجت الباب، ظلت صناعتها ضعيفة، وغير منافسة، حتى في أسواقها المحلية، وفشلت بلدان العالم العربي فشلاً ذريعاً في تحقيق تنميةٍ حقيقيةٍ ومستدامة (عمر، 2015)، فالدول العربية تعاني من خللٍ هيكليٍّ كبير، تمثل ذلك في تركز عمليات التنمية في مناطق وأقاليم معينة، تتمحور حول العاصمة كبؤرة تركز سياسي، واقتصادي، أو بعض المدن والأقاليم الجاذبة لقطاعات اقتصادية معينة كالسياحة، أو التجارة الخارجية، أما باقي أقاليم الدولة فإنها تُركت تعاني من الفقر، والجهل، والتهميش، ويجب أن نلاحظ أنه لم تنجح دولة عربية في الارتقاء إلى مصاف الدول المتقدمة، فجميع الدول العربية هي دول نامية، بل إن الدول العربية ما زالت تعتمد على الخارج في قضايا، سواء على الصعيد القطري، أو الإقليمي، فالغذاء، والدواء، والسلاح، يأتي للدول العربية من الخارج (عارف، 2011، ص 64).

حداثة تشكل نموذج الدولة الوطنية في المنطقة العربية:

تنفرد الدولة في العالم العربي أيضا بخصوصية متفردة، وهي ظهورها للوجود بطريقة مصطنعة، وغير طبيعية، ورسمت حدودها القوى الاستعمارية بصورة لا تراعي الإنسان، أو المجتمع، ولا تحترم خصوصية الجماعات البشرية، وثقافتها، وحدود وجودها، وأنماط معيشتها، بل على العكس من ذلك، تم تمزيق العديد من الجماعات البشرية بين أكثر من دولة، مثل حالة الأكراد في العراق، وسوريا، وإيران، وتركيا، والنوبيين بين مصر والسودان، ناهيك عن القبائل العربية الواحدة التي توزعت بين أكثر من دولة (عارف، 2011، ص 64).

جاءت نشأة الدولة العربية الحديثة نتيجة للتطورات الدولية، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، إضافة إلى تنامي فعالية الوعي، والكفاح الوطنيين، وأدى ذلك إلى تسريع الانتقال من صيغة الانتداب إلى منح الاستقلال الوطني بتدرج، الأمر الذي

أدى إلى نشوء شكل من أشكال الاستقلال الوطني، المرتبط بمعاهدات، واتفاقيات ثنائية، وبالتالي فعمر الدولة العربية الحديثة قصير نسبيا، افتقرت الدولة العربية خلاله للخبرات التراكمية التاريخية، وهو ما جعلها تتخبط ما بين التبعية للخارج، ومحاولة استنساخ النماذج الغربية في بناء الدولة، وما بين الارتجال والبناء العشوائي (تركماني، 2009).

خلاصة:

إن إقامة الدولة العربية الحديثة، ورسم حدودها الجغرافية كانت في الأغلب نتاجاً للسياسة الاستعمارية للدول الأوروبية، وبالتالي لم تتسق مع معطيات التاريخ، والجغرافيا، والثقافة، والاجتماع، وفي هذا تكمن الكثير من الأسباب، والمقدمات التي جعلت منها بناءً يحتوي في ذاته، رغم ظهورها المستقل، على العديد من المشكلات الداخلية، والإقليمية، ومن بين أهم هذه المشكلات مشكلة الاندماج الوطني، والإقليمي، والاجتماعي داخل الدولة الواحدة، إضافة إلى مشكلات نقص الموارد الطبيعية، والبشرية، وأخيراً المشكلات المفتعلة للحدود العربية – العربية، والعربية – غير العربية (سعد الدين، 1988، ص 170-174).

من خلال ما سبق يتضح لنا أن الدولة العربية الحديثة تميزت بمجموعة من الخصائص، كانت أغلبها بسبب أن الدولة في العالم العربي لم تكن نتاجاً لعملية تطور تاريخي تدريجي، فقد لعبت العوامل الدولية، والداخلية دورا في تشكيل هذه الخصائص، وهي خصائص ساهمت في ظهور أغلب المشكلات، والأزمات التي تعاني منها الدولة الوطنية في العالم العربي، حيث شكلت هذه الخصائص الأرضية التاريخية لبروز الأزمات التي تهدد بقاء الدولة الوطنية، واستمراريتها، سيما وأن الدولة الوطنية الحديثة في العالم العربي فشلت في ترتيب أولوياتها بعد الاستقلال، فقد استُنزفت مواردها، وطاقاتها، في مشاريع، وخطط، وبرامج، لم تكن ملحة، أو ذات أولوية، وخاضت الدولة العربية الحديثة معارك وصراعات مع الاستعمار، لاستكمال عمليات التحرر، والتخلص من التبعية، كما ضاعت الكثير من الامكانات في عمليات بناء مؤسسات الدولة، ونشبت الكثير من الاحتقانات الداخلية بسبب تعثر مسيرة الديموقراطية، وتوزيع الموارد، والثروات، وتحقيق العدالة والمساواة.

الفصل الثالث

أزمة الهوية في الوطن العربي

الفصل الثالث

أزمة الهوية في الوطن العربي

مقدمة

تحتل مسألة الهوية اليوم حيزاً هاماً في النقاشات لدى جميع النخب العربية، السياسية، والاجتماعية، والفكرية، والإعلامية، والأكاديمية، فهي قضية العصر، وموضوع اللحظة، وتأخذ هذه القضية أبعاداً شتى في كافة أنحاء العالم، لكنها في العالم العربي تحتل مكانة بارزة، فقد تزايد الاهتمام بموضوع الهوية في النصف الثاني من القرن العشرين، وساهم صعود الوعي القومي، والثوري، وحركات التحرر الوطني، ومواجهة التبعية، ومتطلبات تصفية الاستعمار، وانتشار الحركات الإسلامية، في تزايد الاهتمام بهذه القضية، وبدأ ظهور ما يعرف بخطاب الهوية، الذي يشكل تصورا خاصا من كافة التشكيلات داخل المجتمعات العربية للهوية الوطنية الجامعة، التي ينضوي الجميع تحت لوائها، والتي تعطي الشرعية للنضال السياسي، والاجتماعي في المجتمعات العربية، في معاركها لبناء الدولة الحديثة، وتحقيق التنمية والحداثة.

في هذا الفصل سوف تحاول الدراسة الإجابة عن التساؤلات الآتية: ما أزمة الهوية؟، وكيف نشأت في العالم العربي؟، وما آثارها، وتداعياتها على الاستقرار السياسي للوطن العربي؟.

التأصيل المفاهيمي والنظري لأزمة الهوية

وهذه الدراسة سوف تقوم في هذا المبحث بإلقاء الضوء على مفهوم الهوية، وعلى ما تناولته الدراسات السياسية والاجتماعية فيما يتعلق بهذا الجانب، للإحاطة بجوانب الموضوع، كمقدمة للحديث عن الأزمة التي يعاني منها العالم العربي فيما يتعلق بالهوية.

مفهوم الهوية

لا شك أن مفهوم الهوية هو من أكثر المفاهيم الخلافية بين الباحثين، فهو أحد أهم الإشكالات التي واجهها الفكر المعاصر، بسبب الصعوبات التي يثيرها هذا المفهوم، وكثرة الاعتبارات التي يجب مراعاتها عند التطرق لهذا الأمر، واختلاف مرجعية من يتناول هذا الموضوع، سواء من الناحية السياسية، أو الاجتماعية، أو

الطائفية، أو النفسية، أو الفلسفية، وربما اختلاف الظروف السياسية، والاجتماعية من مرحلة تاريخية إلى أخرى (فارس، 2013، ص 17).

التحديد اللغوي للهوية

تشير كلمة الهوية في اللغة العربية لنفس ما تشير إليه كلمة (indentity) في اللغة الإنجليزية، وهي مستمدة من الأصل اللاتيني (indentitas)، والتي تعني: " نفسه أو عينه "، وهو معنى يؤكد على درجة الاشتراك في التشابه التام، أو التفرد عن الآخرين في نطاق خاص أو غرض محدد (Rummens , 2001 , P. 13)، أما في اللغة العربية، فالهوية هي مصدر صناعي مركب من " هو " ضمير المفرد الغائب المعرف بأداة التعريف " ال "، ومن اللاحقة المتمثلة في الياء المشددة، وعلامة التأنيث " ة " (البوني، 1983، ص 5)، وفي لسان العرب لابن منظور، فإن الهوية من هوى يهوي هوة، والهوية تصغيرها لهوة، وقيل الهوية بئر بعيدة الهواة (ابن منظور، ج6، ص 4929).

واستناداً لما سبق فإن كلمة الهوية في العصور الإسلامية تشير إلى حقيقة الشيء، أو الشخص الذي يميزه عن غيره (فارس، 2013، ص18)، واعتبر الفارابي أن هوية الشيء هي: **" عينيته، وتشخصه، وخصوصيته، ووجوده المتفرد، الذي لا يقع فيه إشراك "** (البوني، 1983، ص 5)، وأشار الجرجاني إلى الهوية باعتبارها امتياز الشخص عن غيره بقوله: **" إن الأمر المتعلق من حيث امتيازه عن الأغيار يسمى هوية "** (لبيض، 2009، ص 32).

من خلال ما سبق يمكن الاستنتاج أن الهوية في اللغة تعني التفرد، وعدم الاشتراك بأي خاصية لشخص أو لشيء، مع شخص، أو شيء آخر، وهذا التفرد والتميز، هو الذي يجعل من صاحبه متميزاً عن غيره بميزات خاصة به.

المعنى الاصطلاحي للهوية

ذكرنا فيما سبق أن مفهوم الهوية هو مسألة خلافية بين الباحثين، فقد تناوله العديد من باحثي العلوم الإنسانية، كلٌّ بما يخدم توجهاته، فعلم النفس اختلف في رؤيته للهوية عن علم الاجتماع، وعلم السياسة نظر للهوية من جوانب مختلفة، وهكذا اختلفت فروع العلوم الإنسانية في نظرتها لمفهوم الهوية (فارس، 2013، ص 20-21).

أما المفهوم الاصطلاحي للهوية فإنه يشير إلى: **" تعارف جماعة معينة على أنها مجموعة متجانسة، إثنياً، أو محلياً، أو مهنياً، أو دينياً، أو قومياً، وهي الوعي بالذات، والمصير التاريخي الواحد، من موقع الحيز المادي والروحي، والتي تحدد توجهات الناس، وأهدافهم، وتدفعهم إلى العمل معاً في تثبيت وجودهم، والمحافظة على منجزاتهم "** (لبيض، 2009، ص 32)، وبموجب التعريف السابق للهوية، فإنه لا يمكن تصور وجود جماعة بشرية، دون أن تكون لها فلسفتها الخاصة، وقواعدها، ومعاييرها، أو قيمها، وعاداتها.

الهوية بشكل عام تتعلق بفهم الناس وتصورهم لأنفسهم، ولما يعتقدون أنه مهم في حياتهم، ويتشكل هذا الفهم انطلاقاً من خصائص محددة، تتخذ مرتبة الأولوية على غيرها، مثل الجنس، الطبقة، أو الاثنية (فارس، 2013، ص 20).

يدل مفهوم الهوية على مجموعة من الخصائص يُفترض أنها أساسية ومستمرة عند فرد من الأفراد، رغم التغيرات التي يمكن أن تطرأ عليه، وهذه الخصائص هي التي تجعل فرداً ما يظل هو هُوَ، متماثلاً مع ذاته، بحيث يمكن التعرف عليه من خلالها، وتميزه عن غيره، وبمعنى آخر، فالهوية هي انتماء شخص ما إلى جماعة بشرية معينة، تعيش في فضاء جغرافي محدد، ولها تراث ثقافي متميز، يشمل تاريخاً مشتركاً، ولغة، وعادات، وتقاليد، وتطلعات مستقبلية مشتركة، فالهوية هي صورة مثالية، تكونها جماعة بشرية معينة عن نفسها، مقارنة بجماعات أخرى، وهذه الصورة هي السبيل إلى تعريف الذات من خلال تأكيد ما يميزها عن ذوات أخرى (الدواي، 2013، ص 154)، وهي نتاج تفاعل بين مجموعة من البشر، ومركب من الظروف التاريخية، والبيئية الثابتة على مدى زمني معقول (المسيري، 2002، ص 10).

مفهوم الهوية في الفكر العربي

دخل مفهوم الهوية إلى الفكر العربي في نهاية القرن التاسع عشر، حيث بدأ العرب يبحثون عن هويتهم، للتخلص من الهيمنة الغربية، التي فُرضت على بلدانهم من خلال الاستعمار، وللتحرر كذلك من مظاهر الاستغلال الطبقي، والاستبداد، والاضطهاد الداخلي (أبو عنزة، 2011، ص 36)، وبدأ مفهوم الهوية ينبعث من جديد خلال النصف الثاني من القرن العشرين، وبصفة خاصة خلال فترات انتشار حركات التحرر الوطني في العالم، وبداية الانهيار التدريجي للاستعمار في شكله القديم، وكذلك مع سقوط الأنظمة الشمولية في مرحلة لاحقة، ثم تقاطع مفهوم الهوية مع مفاهيم كثيرة، كالديمقراطية، وحقوق الانسان، كل ذلك أدى إلى ظهور حركات

كثيرة، تعمل على إحياء الهوية كلٌّ حسب ما يرتضي، لإضفاء طابع المشروعية على نضالاتها السياسية، والاجتماعية (الدواي، 2013، ص 155).

إن هوية الإنسان في الوطن العربي تتحدد بثلاثة أبعاد رئيسية، متداخلة ومتكاملة، هي الولاء، والانتماء، والاعتزاز بالأمة، دينياً، وفكرياً، وتراثاً، وحضارة، ومن ثم تتطور هذه الأبعاد الثلاثة، من ولاء، وانتماء، واعتزاز بالأمة العربية، إلى ولاء، وانتماء، واعتزاز بالوطن العربي، أرضاً، وشعباً، ونظاماً (أبو عنزة، 2011، ص 63)، وقد نظر الكثير من المفكرين إلى الأمة العربية على أنها أمة متجانسة، مكونة من أصل واحد، ومن ثقافة مشتركة واحدة، ورغم اعتراف هؤلاء بوجود العديد من الفوارق، إلا أنهم ينظرون إليها على أنها فوارق عرضية زائلة، لن تستطيع الصمود إذا ما استيقظ الوجدان العربي، لكن الخطأ الذي وقع فيه هؤلاء، هو إنكارهم لأهمية التمايز للهوية العربية الأم عن الهويات الفرعية للجماعات العربية العديدة، وهو ما أدى فيما بعد إلى أن أصبح التنكر لخصوصية هذه الجماعات، هو أساس الممارسة السياسية في العالم العربي، التي أفرزت على مدار عقود من الزمن نمطا سياسيا في الحكم، قائم على الإقصاء، والتهميش، ومراعاة مصالح طرف على حساب أطراف أخرى عديدة، فقد تجاهلت هذه الأطروحات واقع التعدد والاختلاف في المجتمع العربي، الذي هو في حقيقة الأمر ينقسم إلى قبائل، وعشائر، وجماعات إثنية، وأديان، ومذاهب، وطوائف، وطبقات اجتماعية متباينة، وبالتالي فبدلاً من تجاهل هذا التمايز لصالح هوية تلغي ما عداها من هويات فرعية، كان من المفترض أن يتم البحث في عملية تتجاوز هذا الاختلاف والتنوع في إطار من الوحدة التي تقبل التنوع داخلها (أبو عنزة، 2011، ص 32-63).

الهوية الشخصية والهوية الجماعية (الاجتماعية)

الإنسان كائن اجتماعي بطبعه، فهو يميل بالفطرة إلى التعايش مع الآخرين، لتحقيق العديد من الأهداف، وإشباع رغباته، وبالتالي، فالإنسان لديه ميل شعوري، أو غير شعوري نحو العلاقات الاجتماعية، وفي هذا السياق يمكن التمييز بين نوعين للهوية:

الهوية الشخصية أو الفردية

الهوية الفردية هي الهوية التي تميز الفرد عن غيره من أفراد المجتمع، وهي هوية يعبر عنها في العديد من الدول من خلال بطاقة الهوية الرسمية التي تتضمن المعلومات الشخصية والأساسية للفرد (أبو عنزة، 2011، ص 39)، ويمكن تعريف الهوية الفردية بأنها: **" مجموع العلامات، أو السمات النفسية، والجسدية الخاصة**

بشخص معين، تميزه عن غيره من أبناء جنسه "، فالهوية الشخصية تشترط في الفرد أن يحقق ذاته بين الآخرين، وأن يفصل نفسه عنهم، فهي الوعاء المتضمن لنسق المعاني في لحظة معينة من تفاعلات الفرد التي تمكنه من ضبط علاقاته بذاته، وبالموضوعات الخارجية، سواء كانت اجتماعية، أم غير اجتماعية، فهي إذاً هوية تميز الفرد عن غيره من الأفراد، وتُعرّف الآخرين به، وتحدد اتجاهه، ومسار فكره، وعقيدته، وانتماءاته، وهي الهوية التي تجمعه بغيره من الذين يشتركون معه في الاتجاه، والفكر، والعقيدة، والانتماءات، وتميزه في الوقت نفسه بتلك الفروق التي لا يشترك معه فيها غيره (فارس، 2013، ص 22-23).

الهوية الجماعية

الهوية الجماعية أو الهوية الاجتماعية هي الهوية التي تعرف اليوم بالمواطنة، أي أن الهوية الجماعية هي مرادف للهوية الوطنية (كاظم، 2009، ص 267)، فهي هوية جماعة ما، أي مجموعة القيم، والالتزامات، وطرق الحديث، والسلوك التي تشترك فيها جماعة واحدة (عدلي، 2007، ص 87)، ويمكن القول أن أغلب الدراسات التي تتناول موضوع الهوية من ناحية سياسية، أو فكرية تركز على وصف تصرفات الأفراد الجماعية أكثر من الفردية، لأن الهوية الجماعية لها سماتها التي تختلف عن الهوية الفردية، كما لا يمكن فهم الفرد إلا من خلال فهم الجماعة التي ينتمي إليها، والهوية الجماعية تتشكل من الأفراد الذين يصنعون، ويحققون من خلال أعمالهم وتصرفاتهم المظهر العام لأنفسهم وللآخرين (فارس، 2013، ص 23).

العلاقة بين الهوية الجماعية والهوية الفردية

لا يمكن فهم الهوية الجماعية، أو الفردية كلا على حدة، إلا من خلال فهم العلاقة الكامنة بينهما، فلا يمكن لهوية فردية أن تتشكل، وتنمو بمعزل عن الآخرين في المجتمع، وفي المقابل لا يمكن لهوية اجتماعية أن تتشكل، من دون وجود فواعل يشكلونها، وهذه الفواعل من دون شك، هم الأفراد أصحاب الهويات الفردية، حيث توجد علاقة تفاعلية بين الفرد، والمجتمع، أو بين الفرد، وهويته الاجتماعية، إذ يؤثر كل طرف في الآخر، وتتوقف هذه العلاقة على دور الفرد في الجماعة، فالذات الفردية هي انعكاس للمجتمع، والمجتمع بدوره يحدد السلوك الاجتماعي للأفراد، فهي إذاً حالة نفسية على مستوى الفرد، وحالة اجتماعية على مستوى الجماعة (القصبي، 2006، ص 309).

مـن هنـا يتضـح لنـا أن العلاقـة متلازمـة، وتفاعليـة بـين الهـويتين الفرديـة، والجماعية، فالهوية الفردية موجودة بالفطرة داخل الإنسان، والهوية الجماعية أيضا موجودة بالفطرة، على اعتبار أن الانسان اجتماعي بطبعه، والتفاعل بين الهويتين، هو الذي يؤدي إلى تشكيل هوية المجتمع ككل، وهي الهوية الوطنية، أو القومية (الجابري، 2007).

الهوية الوطنية

الهوية الوطنية هي مجموعة من القواسم المعنوية والحسية المشتركة بين مواطني دولة معينة، تنتقل إليهم عبر مؤسسات الدولة والمجتمع، والمتمثلة بالنظام السياسي، والأحزاب، والجماعات، والأسرة وغيرها (بن جديد، 2013، ص 58)، وهذه القواسم والسمات تتكون عبر الزمن، وتشكل النسيج الذي يربط الهوية الفردية بالهوية الجماعية، وكذلك بالهوية الوطنية (عدلي، 2007، ص 89).

فالهوية الوطنية هي نتاج اجتماعي ثقافي تاريخي عام وتمثل علاقة متكاملة، وتغطي مدىً واسعاً للتصنيف والتنظير، وتعطي المواطنين شعورا بأنهم مرتبطون ببعضهم برابط محدد وتتجاوز أحيانا كل الولاءات الطبقية والتحتية (المنياوي، 2014).

والهوية الوطنية كذلك لا تكتسب مقدرتها على البقاء، فضلا عن مصداقيتها، إلا بمقدرتها على التطور والتفاعل مع المعطيات الاجتماعية والسياسية والثقافية والتاريخية، وبوعيها لهذه الخصوصية المرنة، والانفتاح على المكونات الفرعية لها (خراط، 2004، ص 28)، ومن هنا تتبلور الهوية الوطنية انطلاقا من شعور وواقع انتماء جماعة بشرية، يشترك أفرادها في الثقافة، والتاريخ، والمصير المشترك، إلى فضاء جيو-بوليتيكي واحد يُعرف بالدولة، فيتغذى هذا الانتماء برمزية الدولة، وهو ما يعرف بالمواطنة القومية، وهي المواطنة التي ترسخت كمفهوم وممارسة بسبب الثورتين الصناعية والفرنسية (بن جديد، 2013، ص 58).

الهوية والانتماء

الانتماء والولاء

ينبع انتماء فرد ما لدولته أو مجتمعه من مفهوم المواطنة، حيث أن مفهوم المواطنة والذي يشير إلى الانتساب الجغرافي لأفراد المجتمع من خلال الارتباط ببقعة جغرافية محددة تتمثل بالمدينة والدولة وبالوطن الواحد (كاظم، 2009، ص 266)، لأن المواطنين وحتى تكتمل مواطنتهم لابد لهم من نظام سياسي، وعلاقات اقتصادية واجتماعية، وقوانين تضبط هذه العلاقات، وكل هذا إنما يُبنى على معتقدات وقيم ومعايير أي على هوية معينة، لكن العلاقة بين المواطنة بركنيها الانتماء والولاء، وبين الهوية يمكن أن تتعرض لانتكاسة، عندما ينقسم المواطنون في بلد واحد على ثقافات وهويات مختلفة، هنا يصبح لدينا إشكالية في انتماء المواطن وولاؤه لدولة ما (عيد، 1996، ص 17-23).

لا شك أن تعدد الولاءات والانتماءات ليس مشكلة في حد ذاته، لكن ذلك يعتبر مشكلة عندما يتعذر ترتيب أولويات الانتماء في الوعي الجماعي لأي شعب أو أمة، أو حين يصعب ترسيخ الولاء نفسه في الثقافة السياسية الناظمة لسلوك الأفراد والجماعات في المجتمع، هنا تظهر إشكالية تعدد وتوزع الانتماء والولاء، وهو ما يؤدي بدوره إلى أزمة هوية (مالكي، 2006، ص 51-52).

يمكن أن تتداخل الولاءات التحتية والفرعية مع الولاء والهوية القومية للوطن، إلا أن الأمر الهام هو ترتيب هذه الأولويات بشكل يُعلي من قيمة الهوية الوطنية، وفي نفس الوقت يحترم ولا يتجاهل الهويات الفرعية، والهوية لا تكتمل إلا بوجود الآخر، أما المواطنة فهي حالة الانتماء إلى مجتمع واحد يشترك بمجموعة من الروابط الاجتماعية والثقافية والسياسية على رقعة جغرافية واحدة في ما يعرف بالدولة. (المنياوي، 2014).

أزمة الهوية والانتماء

أزمة الهوية مرتبطة بفقدان المرجعيات، ومختلف الانتماءات (العائلة، الطبقة، الأمة، الجماعة)، التي كانت تسمح للأفراد بتفعيل هوياتهم داخل المجتمع، لم تعد حاسمة وتراجع دورها بشكل كبير، وهكذا أصبح العالم يعيش اليوم في عصر التحولات الكبرى والجذرية التي ولّدت لدى الإنسان شعورا بالاضطراب والقلق والتخوف من فقدان الهوية، لكن غالبية المجتمعات والأفراد ترفض الشعور بأن هوياتها في أزمة، والجماعات البشرية أصبحت تنزع إلى العودة إلى هويات بسيطة، يمكن تعرف عناصرها بسهولة، واعتناقها بوثوقية غير قابلة للنقاش،، وهذا ما يسمى (الشعور الوهمي بامتلاء الهوية)، وقد عمّقت العولمة من أزمة الهوية، فالأفراد والجماعات فقدوا الحدود الواضحة لهوياتهم، وبدأت عملية انتقال من الانتماءات الأولية المميزة للجماعات البشرية على أساس روابط الدم والدين والثقافة واللغة والتقاليد إلى انتماءات حرة ورخوة تنعدم فيها الحدود والثوابت وترتبط بخيارات الأفراد وقناعاتهم الشخصية، وأصبح من الصعب تعريف ذاتنا وهويتنا، وتحديد ذوات وهويات الغير المختلف عنا، وحتى وقت قريب كان من المشروع التساؤل عما يميزنا ويحددنا عن الآخر سواء على المستوى الفردي أو الجماعي أو القومي، أما اليوم فقد تعددت انتماءات الأفراد ومرجعياتهم بشكل يصبح معه تأكيد مرجعية هوياتية واحدة وبسيطة أمرا لا يتطابق مع الواقع التعددي والمركب لمختلف الهويات، ويمكن القول أن تأزم علاقة الأفراد والجماعات بهوياتهم جاء نتيجة لثلاثة عوامل: تحرر الأفراد من الروابط الاجتماعية والثقافية، والتحديث الاقتصادي، والعقلية المؤسساتية (سعدي، 2010، ص82).

لقد تكونت في العالم العربي أنماط من الولاءات، غدا الفرد بسببها موزعا بين انتسابه إلى إطاره الأولي، أي القبيلة أو العشيرة، ثم وطنه بحدوده الجغرافية والسياسية، علاوة على انتماؤه القومي، الذي تنظمه مقومات الدين واللغة والتاريخ المشترك (مالكي، 2006، ص 52).

مكونات الهوية وأهميتها

مكونات الهوية

يرى الكاتب الأمريكي صامويل هنتغتون بأن مصادر الهوية تتلخص فيما يلي: (هنتغتون، 2005، ص 43).

1- **السمات الشخصية:** وتشمل: العمر، السلالة، الجنس، القرابة (قرابة الدم)، القرابة الاثنية (القرابة البعيدة)، العرق.

2- **السمات الثقافية:** وتشمل: العشيرة، القبيلة، اللغة، القومية، الدين، الحضارة.

3- **السمات الإقليمية:** وتشمل: الجوار، القرية، البلدة، المدينة، الإقليم، الولاية، المنطقة، البلد، المنطقة الجغرافية، القارة، نصف الكرة الأرضية.

4- **السمات السياسية:** وتشمل: الانشقاق ضمن الجماعة، الزمرة، القائد، جماعات المصالح المشتركة، الحركة، القضية، الحزب، الأيديولوجيا، الدولة.

5- **السمات الاقتصادية:** وتشمل: الوظيفة، المهنة، مجموعة العمل، المستثمر، الصناعة، القطاع الاقتصادي، الاتحاد العمالي، الطبقة.

6- **السمات الاجتماعية:** وتشمل: الأصدقاء، النادي، الفريق، الزملاء، مجموعة وقت الفراغ، المكانة الاجتماعية.

ترى الدراسة أنه من المحتمل أن يكون الفرد مرتبطا في كثير من هذه المجموعات، ومع ذلك، فلا يعني ذلك أنها بالضرورة تشكل مصادر هويته، فربما يكون الفرد منتميا لمجموعة ما لكنه يرفضها، ويشعر بالكراهية تجاهها، وهناك بعض الهويات يمكن قبول التنوع فيها، بينما يستحيل ذلك في هويات أخرى، فمثلا قد نجد أمريكي من أصل لبناني، وهو يعتبر نفسه أمريكيا ولبنانيا في نفس الوقت، لكن من المستحيل أن يكون مسلما ومسيحيا في آن واحد.

إن هوية أية أمة هي صفاتها التي تميزها عن باقي الأمم، لتعبر عن شخصيتها الحضارية، والهوية هي مجموع ثلاثة عناصر: العقيدة التي توفر رؤية للوجود، واللسان الذي يجري التعبير به، والتراث الثقافي الطويل المدى، فالدين هو أهم عنصر من عناصر الهوية، إذ تذوب في الحروب الهويات المتعددة العناصر، وتصبح الهوية الأكثر معنى بالنسبة للصراع هي السائدة، وغالبا ما تتحدد هذه الهوية دائما بالدين، ثم يأتي في المرتبة الثانية بعد الدين اللغة، فهي عامل مميز لشعب عن شعب، ثم التاريخ والثقافة وهما عنصرين في غاية الأهمية في تشكيل الهوية لشعب ما (كاظم، 2009، ص 259).

أهمية الهوية

لا شك أن الاهتمام بالهوية وإشكالياتها يتعاظم باستمرار، وفي شتى أنحاء العالم، ففي ظل انتشار أيديولوجيات سياسية وفكرية، والتقدم الكبير الذي قطعته الحضارة الإنسانية، دفع جميع الشعوب والجماعات البشرية إلى التمسك بالهوية،

لمواجهة تعدد الهويات الذي بات يهدد الهوية الأصيلة لمجتمع ما (الدواي، 2013، ص 154).

من الوظائف الأساسية للهوية هي أنها تمنح المواطنين مشاعر الأمن والاستقرار والطمأنينة، وعلى الرغم من احتواء هذه الهوية على معاني رمزية وروحية وحضارية تربط المواطنين معا، فإن هذا غير كاف، بل ونجاحه مرهون بفعالية الدولة التي تحمل هذه الهوية في الدفاع عن أرضها ومجتمعها، وفي تنمية اقتصادها، وفي إشباع الحاجات الأساسية لمواطنيها، وفي إقرار حد أدنى من العدالة التوزيعية بين طبقاتها (العلي، 2002، ص 65)، فالهوية توحد المجتمع حول فهم ذاتي مشترك، وتركز على إعادة إنتاج الجماعة وتواصل الأجيال، من خلال توحيد آمال وتطلعات وطموحات المجتمع، وتركيز جميع الجهود لتحقيق مصالح مشتركة، تضمن إنجاز عمليات التنمية والتطور (Parekh , 2000 , p.6).

يمكن القول أن الهوية الوطنية ذات أهمية حيوية للكيفية التي من خلالها ينتظم العمل السياسي والاجتماعي، فهي تؤثر على القضايا الرئيسية التي تهم المجتمعات، خاصة فيما يتعلق بالاندماج الاجتماعي أو العزل الاجتماعي، لذا فان الإجراءات الأساسية لبناء الهوية الوطنية تتمثل في دعم الهوية الوطنية المحددة، وتنطوي كذلك على معان ودلالات رمزية وثقافية وجماعية تعطي الفرد إحساسا بالانتماء إلى الجسم الأكبر، وتخلق لديه الاعتزاز بهذا الجسم الكبير، وهذه وظيفة مهمة للهوية الوطنية بالإضافة إلى فعالية الدولة التي تحتضن الهوية، وتوفرها للدفاع عن أرضها ومجتمعها أو في تنميتها الشاملة، وإشباع الحاجات الأساسية لمواطنيها، وإقرار مبدأ العدالة للمواطن، وهذا المفهوم يشير إلى وجود بعد ذاتي وبعد جمعي للهوية، وبعد آخر مرتبط بالدولة والسكان على حد سواء، فالهوية الوطنية هي نتاج اجتماعي ثقافي تاريخي عام وتمثل علاقة متكاملة، وتغطي مدى واسعا للتصنيف والتنظير، وتعطي المواطنين شعورا بأنهم مرتبطون ببعضهم برابط محدد وتتجاوز أحيانا كل الولاءات الطبقية والتحتية (المنياوي، 2014).

تأتي أهمية الهوية الوطنية في أنها تقوي الشعور الوطني لدى أفراد الوطن الواحد، بالوحدة والتشابه والمصير المشترك، خاصة في الأوقات الحرجة التي تكون فيها الدولة مهددة، ومن ثم تكون الهوية الوطنية مبعثا لهذا الشعور لتضامن وطني، يقوى بقوة هذا الشعور، ويضعف بضعفه، وقد كان يُعبَّر عن هذا الشعور بالهوية الوطنية في القرن التاسع عشر بمصطلح (الوعي الوطني)، ومن هنا يمكن القول أن الدولة هي وطن عندما يحصل في نفسية وشعور المواطن اعتراف بذلك، وهذا لا يحصل إلا عندما تقوم الدولة بواجباتها تجاه المواطن، ويقوم المواطن بواجباته تجاه

الدولة، وعندما تتوحد أهداف المجتمع المدني والمجتمع السياسي للدولة، ويحصل اتفاق بينهما على آليات وسياسات تحقيق هذه الأهداف (أبو حجلة، 1997، ص 31).

إن مسألة الهوية تنطوي في الأساس على معان رمزية وروحية وحضارية جماعية، تعطي الفرد إحساسا بالانتماء إلى جسم أكبر، وتخلق لديه الولاء والاعتزاز بهذا الجسم الأكبر (وطفة، 2002، ص 96-112)، فالهوية إذاً رابطة روحية ضميرية بين الفرد وأمته، بمقتضاها يسعى إلى إعلاء شأن هذه الأمة ورفع مكانتها بين الأمم، كما تحتم هذه الرابطة على الفرد أن يعيش مدركا لمقومات ذاتية أمته، التي هي في ذات الوقت عوامل تمايزها إزاء غيرها من الأمم، وأن يسعى إلى الحفاظ على تلك المقومات في مواجهة أسباب التحلل والانهيار(وهبان، 2010، ص 5)، وإذا أصبح الفرد لا يشعر بهويته، يتولد لديه ما يمكن أن نسميه أزمة الهوية، وهي الأزمة التي يكون من نتائجها أزمة وعي، تؤدي إلى ضياع الهوية نهائيا، فينتهي بذلك وجوده (البيطار، 1982، ص 11)، لأن غياب هوية وطنية جامعة، أو ضعفها يؤدي إلى الشعور بالضياع، وهو ما يؤدي حتما إلى التبعية لهوية ثانية مهيمنة، وهو ما يشكل البذرة الأولى لانقسام حاد وكبير في المجتمع، بين تيارات ترى التبعية للهوية المهيمنة طريقا للخلاص، والتنمية والحداثة، وبين تيارات محافظة ترى خطر اندثار الهوية الوطنية لصالح هويات وافدة تهدد القيم والمفاهيم الأساسية للمجتمع، وفي المقابل يؤدي ذلك إلى تشتت الجهود في صراع آخر مع الهوية المهيمنة، ويفتح الباب على مصراعيه أمام التدخل الخارجي، والذي يأخذ في حالات كثير طابع العنف والإجبار بالقوة (الدواي، 2013، ص 156-157).

أسباب أزمة الهوية على مستوى العالم

يمكن القول أن أسباب أزمة الهوية في العالم اليوم هي: (سعدي، 2010، ص 83-84)

1- تزايد قوة التيارات التفكيكية (البعد الإثني، القومي، الثقافي، الديني..)، في تحريك التوترات الاجتماعية والسياسية في مناطق عدة من العالم.
2- العودة القوية للرهانات المرتبطة بالمطالب الثقافية لدى جماعات إنسانية عدة، ما يجعل من الفاعل الهوياتي والتعددية الثقافية أحد العناصر الأساسية المتحكمة في الديناميات الدولية الجديدة.

3- التصاعد المتزايد للنزعات الانشطارية والانفصالية داخل مناطق عدة تفتقد الانسجامين الثقافي والإثني، وقد اتخذت هذه النزعات في بعض الدول أبعادا عنيفة لم تنفع معها أي تسويات سياسية.

4- تصدر الهويات الدينية والطائفية والقومية أو الإثنية جداول التوترات والاضطرابات داخل الدول وفي ما بينها.

5- تكاثف تدفقات الهجرة العالمية أثر بشكل كبير في تحديد التفاعلات الاجتماعية والثقافية على المستويين الوطني والدولي، مما خلق مجموعة من التحديات الاجتماعية والثقافية والأمنية للمجتمعات المستقبلة للمهاجرين.

توصيف أزمة الهوية في الوطن العربي

لا شك أن أزمة الهوية ليست مشكلة مجتمع بذاته، بل هي مشكلة مجتمعات عدة، ففي اليابان مثلا هناك نقاش حاد حول الهوية اليابانية، هل هي آسيوية بحكم الموقع والتاريخ؟!، أم هي غربية بحكم التقدم والحداثة؟!، وفي إيران أيضا، توصف إيران بأنها أمة تبحث عن هوية، وجنوب أفريقيا منشغلة في البحث عن هوية، والصين والبرازيل كلاهما يعاني من أزمة هوية، والولايات المتحدة نفس الأمر لديها أزمة هوية، وفي كندا توجد أزمة هوية مستمرة، وفي الدانمارك أزمة هوية حادة، وفي تركيا وروسيا والمكسيك، وفي الكثير من دول العالم، مما يدفعنا للقول بأن أزمة الهوية هي ظاهرة عالمية (هنتغتون، 2005، ص 28).

من خلال ما تقدم يتضح لنا أن العالم بأجمعه تقريبا مأزوم بقضية اسمها الهوية، لكن يجب الاعتراف بأنه لا يوجد أمة في العالم تواجه أزمة هوية شبيهة بأزمة الهوية التي تعاني منها الهوية العربية، فأزمة الهوية العربية متشابكة الجوانب والأبعاد، ففي أي دولة عربية يثار السؤال التقليدي الذي يعبر عن طبيعة الأزمة: ما هي هويتنا؟، وبدوره يفتح هذا السؤال المجال واسعا لإجابات متنوعة، يدل تعددها، والاختلاف حولها على عمق الأزمة، فالقول أن هويتنا هي عربية، يختلف تماما عن القول أنها محلية وطنية، ويختلف كذلك عن القول أن هويتنا ذات طابع ديني أو طائفي أو مذهبي، ومن الطبيعي أن ينعكس الاختلاف في الإجابة، على كافة جوانب الحياة، سياسيا واقتصاديا وأمنيا وعسكريا، وفكريا وثقافيا (أبو عنزة، 2011، ص 82-83).

وفي هذا المبحث سوف تحاول الدراسة الإجابة عن تساؤل مهم: ما هي أبعاد أزمة الهوية في العالم العربي؟ وكيف نشأت هذه الأزمة؟.

هوية الدولة الوطنية بعد الاستقلال

يعيش العالم العربي في المرحلة الحالية أنواع متعددة من الهويات والانتماءات الفكرية والسياسية والأيديولوجية والاجتماعية والطائفية، تشكل بمجملها ساحة صراع وصدام بين هذه التيارات، وهو ما يهدد الجسم العربي، ويجعل عملية التنبؤ بمستقبله قضية غاية في الصعوبة، وأمراً محفوفا بكثير من المخاطر.

عندما ولدت الدولة الوطنية العربية، تنازعتها على الأقل ثلاث هويات متنافسة، ومتناقضة، وهي الهوية الوطنية، والهوية القومية، والهوية الدينية، واختيار الدولة لهوية ما صراحة أوضمناً، ترتب عليه تعرض الدولة لمشكلات داخلية وإقليمية عديدة، وولّد بدوره أزمات عديدة، فالدولة التي اختارت الهوية الوطنية مثل تونس والجزائر ولبنان ومصر، وجدت نفسها في صدام مع قطاعات واسعة من المجتمع، ترى في الهوية الوطنية ردة عن الانتماء الحضاري والتاريخي لهوية أكثر اتساعا وشمولا، كالهوية العربية القومية، أو الهوية الإسلامية، كما وجدت الدولة نفسها عاجزة عن المضي قدما في مشاريع التنمية والتحديث بسبب ضعف الموارد الوطنية، وفي المقابل فإن الدول التي اختارت الهوية القومية كالعراق وسوريا، وجدت نفسها في صدام مع الأقليات الإثنية غير العربية داخل نسيجها المجتمعي، مثل الأكراد في العراق، كما وجدت نفسها في صراع مع غيرها من الدول الوطنية، صراع بين ما هو قومي وما هو وطني مثل سوريا مقابل لبنان، ثم صراع مع القوى العالمية المناوئة لهذه النزعة، ومن ناحية ثالثة فإن الدول التي اختارت الهوية الدينية وتحديدا الهوية الإسلامية، مثل السودان، وجدت نفسها هي الأخرى في حالة صدام وصراع مع الأقليات الدينية غير المسلمة (شيحة، 2006، ص 318)، لكن وبرغم وجود هذه الهويات الثلاث، فإن الممارسة القطرية كانت هي السائدة في جميع الدول العربية، ولم تقم دولة عربية، أيا كانت الهوية التي تبنتها، بما يساعد على صياغة هوية جامعة لجميع مكونات المجتمع، فالممارسة على الأرض كانت تنذر بأزمة هوية لا محالة (الجابري، 1995، ص 7).

لقد أصبحت أولويات الدولة الوطنية العربية هي تصفية الاستعمار، ولذلك ظهرت حركات التحرر الوطني في العديد من الدول العربية، وبعد نيل الاستقلال وبغض النظر عن اكتماله أو نقصانه، أصبحت المهمة الأساسية لحكومات الاستقلال في الدولة الوطنية هي بناء الأمة والدولة معا، ولذلك كانت جميع الجهود موجهة نحو هذا الهدف الذي بات واضحا أنه يجب أن يكون وفق مفهوم الدولة كما ظهر بعد صلح وستفاليا في أوروبا عام 1648، وهو أن الدولة تضم وتحكم شعبا واحدا، داخل

إقليم محدد، أي أنه يجب الانضواء تحت هوية وطنية تجمع جميع الأطياف داخل المجتمع تحت لواءها (حماد، 2015، ص 54).

الجذور التاريخية لنشأة أزمة الهوية في العالم العربي

مرت الدولة الوطنية العربية بعد الاستقلال بعملية بناء الدولة، وشأن أي دولة جديدة، كانت الدول العربية راغبة في النجاح في توطيد ذاتها كدولة وطنية، ولذلك حاولت أن تكتسب كل السمات التي تجعلها دولا حقيقية، شرعية وذات سيادة، وعلى الرغم من افتقارها إلى كثير من المؤسسات الحقيقية لبناء دولة حديثة، إلا أنها سلكت طريقا كما لو أنها تملك هذه المؤسسات، فبدأت في برامج لبناء هياكل سياسية، وشرعت في خلق هوية وطنية، محلية جامعة، ينضوي تحت لواءها جميع أفراد المجتمع، لترسيخ وجودها كدولة (أبو عنزة، 2011، ص 86).

لكن ما حدث فعليا هو أن الدولة الوطنية فشلت، وكانت أسباب الفشل في صياغة هوية جامعة هو طبيعة نشأة الدولة، وطبيعة تطورها السياسي فيما بعد، فقد نشأت الدولة العربية الحديثة بعد الحرب العالمية الثانية في إطار عملت فيه النخب السياسية على تدعيم هيمنتها على المجتمع، وليس على تثبيت دعائم وأسس للحكم الرشيد، فبدلا من أن تقوم هذه النخب باعتبار الدولة أداة لتحقيق مطالب وتطلعات المجتمع، عملت على تسخير المجتمع بكامله لخدمة الدولة، وهنا كانت البذرة الأولى لعدم الاستقرار في الدولة الوطنية الحديثة في العالم العربي، فلم تقم الدولة بمحاولة إدماج المجتمع بتكويناته المختلفة في الدولة، على أساس من المواطنة التي يصبح للجميع فيها حقوق متساوية، بل قامت بعملية تقاسم لمقومات القوة، من قبل جماعة معينة على حساب الآخرين، وهو الأمر الذي أضعف من الانتماء لهوية جامعة، مما أدى لتنامي هويات فرعية جزئية كالقبيلة أو الطائفة أو الجماعة، تنامت لتصبح بديلا للهوية الأم (النجار، 2014، ص 51-52).

كما ساهم انشغال الجميع عقب نشأة الدولة الوطنية بهويات فوق وطنية، فقد انقسم العالم العربي بين من يدعون للقومية العربية، وبين من يدعون لهوية اسلامية، وبذلك فلم تترسخ الدولة الوطنية في الوعي العربي (الأيوبي، 2010، ص 38)، ويمكن القول أن أزمة الهوية في العالم العربي تعود في جذورها إلى طبيعة الدولة العربية، التي يُنظر إليها على أنها دولة سلطانية، أي أنها كما يقول ابن خلدون: **" الرئاسة لا تكون إلا بالغلب، والغلب إنما يكون بالعصبية، فلابد في الرئاسة على القوم أن تكون من عصبية غالبة لعصبياتهم "**، ولذا، فالدولة العربية وبسبب جذورها التاريخية تمثل غنيمة لمن يصل إليها ويهيمن عليها، يقوم باحتكار منافعها عليه وعلى جماعته دون الآخرين، ومن هنا فالثقافة السياسية للدولة العربية بفعل

عوامل تاريخية كثيرة، هي ثقافة قائمة على احتكار المنافع والمزايا، ومن ثم فهي دولة إقصائية، ولذلك فمن الطبيعي أن لا تنجح الدول العربية في صياغة هوية جامعة لجميع المكونات داخل المجتمع، لأن البينة الأساسية للدولة تقوم على هوية غالبة، يعمل أتباعها على إضعاف الهويات الأخرى، وهو ما شاهدناه في الدول التي حل فيها الربيع العربي، كمصر وتونس وليبيا واليمن وسوريا، حيث تحولت الدولة ومؤسساتها، إلى كنز منافع يغرف منه الأفراد والجماعات الممسكة بزمام الدولة، بفعل علاقات الدم والمصاهرة والدين والأيديولوجيا السياسية، فتعززت وفقا لذلك انتماءات الفرد الإثنية والقبلية والحزبية على حساب انتماؤه الوطني مما أدى إلى ظهور أزمة هوية لدى المواطن العربي (النجار، 2014، ص 59-62).

آثار انهيار الاتحاد السوفياتي وتغير النظام العالمي على الهوية العربية

كانت نهاية الحرب الباردة بمثابة نقطة تحول في مستقبل الدولة الوطنية العربية، فمع انهيار الاتحاد السوفياتي، انتهت التوازنات والتحالفات التي كانت سائدة خلال الحرب الباردة، والتي انخرطت فيها الدولة الوطنية العربية، فقد كانت الدولة الوطنية ورغم وجود نواقص كثيرة في بنيتها قادرة قبل انهيار الاتحاد السوفياتي على احتواء أو تحجيم العديد من التحديات مثل التطرف والتمزق الطائفي، لكنها بعد ذلك ومع انتشار العولمة والتطور الهائل في الاتصالات والتكنولوجيا، بدأت قدرة الدولة الوطنية تتراجع، وأصبحت التحديات تتوالى عليها، خاصة التحديات في مسألة الهوية، حيث بدأت تظهر إلى السطح هويات فرعية وانفصالية عن الهوية العربية، كما ظهر في جنوب السودان، وفقدت الدولة الوطنية صفتها كفاعل ومؤثر وحيد، لحساب فاعلين جدد من غير الدول، مثل التنظيمات والميليشيات والحركات السياسية، وتيارات الإسلام السياسي، والشركات متعددة الجنسيات، والمنظمات الدولية، وهو ما جعل الأوضاع في العالم العربي عائمة على بحر من التحديات (سالم، 2015، ص 87).

أسباب أزمة الهوية في العالم العربي

الدور الاستعماري والتدخل الخارجي

أسهم التدخل الخارجي المتصاعد لقوى اقليمية وخارجية في الشؤون الداخلية للمنطقة العربية في تعميق حالة الضعف والانقسام التي تشهدها دول المنطقة (شحاتة ووحيد، 2011، ص 11)، فقد كان التآمر الخارجي على الأمة العربية يستهدف غايتين رئيسيتين، أولاهما: تفتيت بنية الوطن العربي، والثانية: هي إحباط أي جهود لتوحد الأمة العربية (مصطفى، 2013، ص 26).

تفتيت بنية الوطن العربي

كانت الدول الاستعمارية ترى بأنه من الضروري أن تتفتت المنطقة العربية بين أكثر من دولة، لدرجة أن الرائد الأمير شكيب أرسلان، وهو أحد المفكرين الوحدويين العرب، أحصى قبل أكثر من 90 سنة ما يزيد عن مائة مشروع استعماري لتقسيم المنطقة العربية (شلبي، 1987، ص 136-239)، وبالتالي فقد ناصبت الدول الاستعمارية الحركة القومية في الوطن العربي العداء، وسعت لتصفيتها، وإحلال الحركات ذات النزعات التجزيئية محلها (مصطفى، 2013، ص 36).

لم تتوقف هذه المحاولات الاستعمارية على مدار العقود السابقة، ومع احتلال أمريكا للعراق، بدأت الولايات المتحدة في العمل على استدعاء التراكيب الإثنية واللغوية والحضارية، لتفتيت المنطقة العربية إلى دول ودويلات، تكون في حاجة مستمرة إلى الولايات المتحدة والغرب، ولتكوين شتات ضعيف من الدول غير القادرة على تهديد المصالح الأمريكية، وهو ما يعتبر إعادة إنتاج للخطة البريطانية – الفرنسية، المعروفة (بسايكس بيكو) (رياض، 2008، ص 40-47).

لم يتوقف الحال على الغرب في محاولاته التقسيمية والتجزيئية للعالم العربي، بل قامت إسرائيل كذلك بالعمل على ذلك، حيث تتطلع إسرائيل إلى الاندماج في المنطقة العربية، كقوة مهيمنة، من خلال ما يعرف بالشرق الأوسط الجديد، وقد حاولت إسرائيل التسويق لهذا المفهوم على لسان شيمون بيريز، مع انطلاق عملية التسوية السياسية مع العرب، بل إن أحد أكبر الكتاب الصهاينة، وهو (ديفيد كاما)، يتحدث عن الأمم التي يجب إيقاظها، وطالب إسرائيل بمد يد العون لها، وإيجاد لغة مشتركة معهم، كالأكراد والدروز والزنوج والموارنة والأقباط وغيرهم، داعيات إياهم إلى العمل من أجل التحرر والاستقلال (قهوجي، 1982، ص 127).

كما ظهرت محاولات لابتكار هوية متوسطية تكون بديلا عن الهوية العربية، حيث طرح الاتحاد الأوروبي عام 1999، ما يعرف (بعملية برشلونة) وهي الاتحاد من أجل المتوسط، وتطورت لاحقا في مبادرة الرئيس الفرنسي ساركوزي عام 2008، من أجل تحقيق التعاون بين أوروبا والدول المتوسطية (مخيمر، 2010، ص 89-124).

إحباط محاولات الوحدة في العالم العربي

كانت تجربة محمد علي في مصر هي أول محاولة في العصر الحديث لإقامة دولة عربية، وقد وقفت بريطانيا ضد هذه المحاولة، وعملت على إجهاضها، وأجبرت القوات المصرية على التراجع والانسحاب من بلاد الشام (مصطفى، 2015، ص 27)، وفيما بعد نظرت الولايات المتحدة بحذر بالغ لقيام الوحدة بين مصر وسوريا عام 1958، حيث اعتبرت هذه الوحدة انقلابا خطيرا يهدد مصالح الغرب في الشرق الأوسط (هلال، 1989، ص 158)، ولذلك بدأ الغرب يعمل على منع انضمام أي دولة عربية إلى دولة الوحدة، وقدمت دعما ماليا كبيرا للدول المجاورة لمصر وسوريا، وقامت بإثارة الشكوك والخلافات بين دولة الوحدة وغيرها من الدول العربية، لتأزيم العلاقات العربية (مصطفى، 2013، ص 28)، لذلك فليس من الغريب أن الغرب يعتبر حركات التحرر العربي خصمه الرئيسي في المنطقة العربية (المسفر، 2007، ص 31-58).

لقد تعرضت المنطقة العربية ولا زالت للعديد من المحاولات والمشاريع التي تهدف لصياغة هوية محددة في المنطقة، فهناك المحاولات لصياغة هوية شرق أوسطية، لأهداف متباينة، فالولايات المتحدة تنظر إلى الهوية الشرق أوسطية كمدخل أساسي لدمج إسرائيل في المنطقة كفاعل أساسي ومقبول، وتركيا تتطلع لهذه الهوية ذات الطابع الإسلامي كمفتاح للعودة كلاعب رئيسي في مستقبل العرب، وفي استعادة المجد العثماني، بينما تنظر إيران للهوية الشرق أوسطية وهي ذات طابع إسلامي أيضا، باعتبارها بوابة الدخول في صُلب التفاعلات العربية، من خلال التمدد الشيعي والحركات المسلحة، ومساندة الأطراف المارقة والمناوئة للولايات المتحدة، واستعادة الأمجاد الفارسية، كما أن هناك المشروع الإسلامي، الذي تتعدد أطرافه وتتباين كثيرا، بين ما هو معتدل أو متشدد، أو بين ما هو سلفي أو إخواني، ثم هناك المشروع القومي الذي يطفو أحيانا على السطح، ويغرق أحيانا أخرى (سالم، 2015، ص 89).

غياب الديمقراطية والمشاركة السياسية

هناك ارتباط كبير بين غياب الديمقراطية والمشاركة السياسية لمكونات أي مجتمع، وبين ظهور أزمة هوية في هذا المجتمع، فعدم وجود نظام سياسي يسمح بالتعددية والشراكة، وصيانة الحريات الأساسية لأفراد الشعب، كحرية المعتقد والدين، وحرية التعبير عن الرأي، وعدم وجود آليات ديمقراطية لحماية الحريات الشخصية، كل هذه أمور إذا افتُقدت في مجتمع ما، فإن ذلك يؤدي لا محالة إلى أزمة هوية، لأن وجود الديمقراطية والمشاركة السياسية من قبل جميع أفراد المجتمع يعمل

على تنضيج الوعي الوطني، ومأسسة قيم المجتمع الحر والديمقراطي، الذي يحترم حقوق الإنسان، وهي مفاهيم تعزز من ارتباط المواطن بوطنه وتقاليده، والدفاع عنه، وتنمي لدى المواطن ارتباطه الروحي والمادي بوطنه، وهو ما يعني أنه سيشعر بمواطنته الحقيقية داخل الدولة، وبالتالي فهذه المواطنة هي التي ستمثل بلا شك هويته الوطنية، وكينونته التي يتحرك بموجبها داخل وخارج بلده، ودوره كمواطن فاعل في وطنه (الحريري، 2008، ص 197)، لكن الدولة الوطنية الحديثة في العالم العربي تميزت بأنها دولة بوليسية، قائمة على نظرية القوة، وليست على مؤسسات ديمقراطية تضمن تحقيق العدالة لجميع مكونات المجتمع (الأيوبي، 2010، ص 44)، فلم تقم الدولة بمحاولة إدماج المجتمع بتكويناته المختلفة في الدولة، على أساس من المواطنة التي يصبح للجميع فيها حقوق متساوية، بل قامت بعملية تقاسم لمقومات القوة، من قبل جماعة معينة على حساب الآخرين، وهو الأمر الذي أضعف من الانتماء لهوية جامعة، مما أدى لتنامي هويات فرعية جزئية كالقبيلة أو الطائفة أو الجماعة، تنامت لتصبح بديلا للهوية الأم (النجار، 2014، ص 51-52).

انتشار الطائفية والمذهبية

لقد أصبحت الدولة الحديثة في العالم العربي سلطة مضافة إلى الأمة، لا دولة الأمة بكل مكوناتها، وهو ما جعلها وحشا يفترس الحريات الفكرية والسياسية والدينية، ولم تنجح الدولة في أن تجعل من نفسها إطارا جماعيا وفكريا وسياسيا وإداريا يوحد الجماعة ويبني إجماعا قوميا، وعملت الدولة على حل جميع المشكلات والأزمات ليس من منظور وطني، وإنما من منظور قبلي أو طائفي (غليون، 2012، ص 112).

إن معظم المشكلات التي تعاني منها الدول العربية تعود في جذورها إلى انتشار الطائفية والمذهبية، مثل ما يحدث في سوريا واليمن والعراق ولبنان، كما فتح هذا الانتشار الباب أما تدخل غير عربي في شؤون العرب، مثل التدخل التركي والإيراني والإسرائيلي والأمريكي، وتكمن خطورة الصراع الطائفي في أنه يهدد بتغيير خريطة الوطن العربي، وانفراط عقد الدولة الوطنية بإعادة تقسيمها على أسس طائفية ومذهبية، من خلال نشوء كيانات جديدة، وهو ما يعني تفتيت للدولة، مثل ما حدث في السودان، حيث اقتُطعت مساحات كبيرة من الدولة لصالح كيان جديد، وبذلك فإن العرب هم المسؤولون عما وصلت إليه بلادهم من صراع طائفي، فإخفاق الدولة عن القيام بواجباتها، وفشلها في تحقيق المصالح الوطنية المتمثلة في الأمن والديمقراطية والعدالة والتنمية، هو الذي أعطى الفرصة لدعاة الطائفية والمذهبية، للتشدق بدعواتهم التي لا تهدف إلا إلى تمزيق الوطن وتقسيمه، والاستيلاء عليه (الدسوقي، 2015، ص 80-81).

الفشل في تحقيق الاندماج الاجتماعي والسياسي

إن أزمة الهوية في العالم العربي مرتبطة ارتباطا وثيقا بمشكلة عدم تحقيق الاندماج السياسي والاجتماعي بين مكونات المجتمع، حيث أن اختيار الدولة لهوية يتبعه محاولة الاقصاء للهويات الفرعية، واستبعادها من مجرى الحياة السياسية العامة، وهو ما يدفع بأتباع هذه الهويات إلى الانسحاب والتقوقع، أو إلى التمرد والعصيان، ومن ثم فلا يشعرون بأي انتماء أو ولاء لهذه الدولة أو هويتها، مثل الأكراد في العراق، والمسيحيين في جنوب السودان (شيحة، 2006، ص 321-322).

لقد فشلت معظم الدول العربية في تحقيق الاندماج الوطني بين الجماعات الدينية والعرقية والاثنية المختلفة، وتعرضت معظم الاقليات في العالم العربي لمظاهر الاقصاء والتمييز الديني والثقافي والاجتماعي، وهو ما دفع هذه الأقليات

بالتحرك للمطالبة بحقوقها السياسية والثقافية، أو المطالبة بالانفصال بشكل جزئي او كامل عن الدولة الأم (شحاتة ووحيد، 2011، ص 11).

الشعور بالتغريب والتخلف الاقتصادي

إن أحد أهم أسباب ظهور أزمة الهوية العربية، هي عملية التغريب التي بدأ العقل العربي يحياها قبل وبعد الاستقلال، فبسبب تخلف العالم العربي وتراجعه في شتى المجالات، بدأت بعض الأصوات تطالب بضرورة اللحاق بركب الحضارة الغربية، وهنا ظهر صراع ما بين دعاة الأصالة ودعاة الحداثة، وحاولت الكثير من النخب الحاكمة التبرؤ من التراث التاريخي والثقافي العربي، باعتباره أحد أهم أسباب التخلف والتراجع، بحثا عن هوية تتسم بالحداثة والتقدم، وهو ما أدى إلى أزمة هوية حقيقية، حيث نسي هؤلاء أن التراث الثقافي التاريخي لشعب ما، هو الوسيلة لإدراك الذات، ولا يمكن لإدراك الذات أن ينبثق إلا من الماضي، ولا شك أن الحداثة مطلوبة، لكن الحفاظ على التراث والمخزون الفكري والثقافي هو صمام الأمان لأي مجتمع (الايوبي، 2010، ص 65).

العمل على فرض هوية أحادية بالقوة

إن محاولة الدولة في العالم العربي في أكثر من حالة صياغة هوية أحادية، تعمل على صهر وتذويب الهويات الفرعية داخل المجتمع، عن طريق القسر والإكراه والتمييز والإذلال، بديلا عن هوية تحترم الخصائص والمميزات الخاصة بكل هوية فرعية كانت له آثارا مدمرة على الاستقرار، وبدلا من أن تؤدي هذه المحاولات لصياغة هوية واحدة، أدت إلى أزمة هوية، حيث أدى ذلك إلى شعور أصحاب الهويات الفرعية بالظلم والاضطهاد ومحاولات الاستئصال، مما دفعهم للتمسك أكثر بهويتهم، والحفاظ عليها، بكل الطرق والوسائل، حتى لو وصل الأمر لاستخدام العنف (الجباعي، 2014، ص 145)، أي أن ذلك يؤدي في النهاية إلى صراع بين الهويات، حيث يشعر أصحاب الهوية الغالبة بأنهم مهددون بخسارة المكتسبات التي حققوها من خلال الهيمنة على مصادر القوة، وبوجود منافسة لهم، وفي المقابل يشعر أصحاب الهوية المستبعدة بأنهم مهددون بالذوبان في منظومة لا تراعي خصوصيتهم وتميزهم، مما يخلق أزمة في الثقة، وتدخل العلاقات بين الجانبين في دائرة الفعل ورد الفعل (غليون، 2012، ص 29-32).

بسبب عدم وجود مؤسسات ديمقراطية للحكم الرشيد، وبسبب أن الدولة الوطنية في العالم العربي هي دولة سلطانية، يهيمن عليها طرف على حساب الأطراف الأخرى، فقد قامت النخب السياسية الحاكمة في المنطقة العربية بتبني مواقف وسياسات إقصائية للمختلف معها، وهو ما أدى إلى تنامي ما يسمى بالشعور

الجمعي بالاضطهاد والظلم، فسياسة الإقصاء والاستبعاد والظلم إذا وقعت على مجموعة محددة، عرقية كانت أو دينية أو قبلية، فإنها تؤدي تلقائيا لما يسمى بالتضامنية الهوياتية، أي التعاضد فيما بين أصحاب الهوية الواحدة، في مواجهة أصحاب الهويات الأخرى، ويؤدي هذا مع التراكم إلى تحول مطالب تلك الجماعات التي تعرضت للاستبعاد والاقصاء من مطالب ذات طابع اجتماعي، بالعدالة والمساواة، إلى مطالب سياسية تتجاوز تحقيق العدالة والمساواة إلى الاستقلال والانفصال، كما في الحالة الكردية العراقية، والمسيحية السودانية، وأكراد سوريا، وهنا تصبح أزمة الهوية أمرا واضحا لا شك فيه (النجار، 2014، ص 68-69)، لأنه إذا تطلعت الجماعات الدينية والمذهبية إلى ممارسة دور سياسي، فإن ذلك يحمل في طياته مشكلة كبرى، حيث أن هذه الممارسة لن تكون سوى ممارسة فجة وهمجية للعصبية، واستثمارا لمصادر القوة، يمكن أن يتطور إلى مشكلة طائفية أو إثنية أو عرقية، وهو ما يُشكل مُدخلا مهما لإثارة أزمة هوية تعصف بالمجتمع وتهدد بقاءه واستقراره (الجباعي، 2014، ص 144).

آثار وتداعيات أزمة الهوية على الاستقرار السياسي للوطن العربي

شهدت الدول العربية في السنوات الأخيرة تصاعد الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية، خاصة في تلك الدول التي تتمتع بقدر عال من التنوع العرقي والديني والإثني، وقد نتجت عن هذه الظاهرة عن عدة عوامل مختلفة، في مقدمتها قيام النظم السلطوية لعقود طويلة بحجب الحريات الدينية والثقافية، وبحرمان جماعات مختلفة من حق التعبير بحرية عن هويتها، وعن ثقافتها، وعن عقيدتها، كما حدث في حالة الامازيج في شمال افريقيا، أو في حالة الاكراد والشيعة في العراق، كما حاولت النخب الحاكمة في العالم العربي ان تفرض الهوية الثقافية العربي السنية على الجماعات الاخرى من خلال المنظومة التعليمية والاعلامية المهيمنة، وكثيرا ما تعرضت الاقليات العرقية والدينية والاثنية في العالم العربي إلى ممارسات تمييزية أثرت ليس فقط في وضعها الثقافي، ولكن أيضا في وضعها السياسي والاقتصادي، كما حدث في حالة مسيحي جنوب السودان، والشيعة في العراق والخليج ولبنان، وأخيرا فإن انسداد قنوات المشاركة السياسية وتقييد الحريات السياسية والمدنية منعا هذه الجماعات من التعبير عن مطالبها بشكل شرعي وقانوني، وقد دفعت مظاهر التمييز الثقافي والسياسي والاقتصادي بعدد من الجماعات الفرعية في العديد من الدول العربية إلى الانسلاخ عن الجماعة الوطنية، والالتفاف حول هوياتها الفرعية، واتجاهها إلى الانفصال عن الدولة المركزية، وتكوين دول جديدة، كما حدث في حالة السودان، أو في مناطق حكم ذاتي كما نشهد الآن في العراق، ومن المرجح أن تنتشر هذه الظاهرة في المنطقة العربية بشكل أوسع في السنوات القادمة، وقد تشهد المنطقة

تفكك عدد من الدول القائمة، وقيام دويلات جديدة تعبر عن تطلعات الفئات والجماعات التي عانت التهميش والاقصاء لعقود طويلة (شحاتة ووحيد، 2011، ص 12-13).

كانت بداية فشل الدولة الوطنية في العالم العربي في الحرب الأهلية في لبنان والتي استمرت من 1975 وحتى عام 1989، حيث ظهر عجز الدولة عن الاحتفاظ بسيادتها الكاملة على قرارها، أو ترابها الوطني، وأصبحت سيادة الدولة منقوصة لحساب أطراف خارجية كثيرة، كسوريا وإسرائيل والولايات المتحدة وفرنسا والسعودية وإيران، ثم جاء الصومال كنموذج ثاني في العالم العربي على فشل الدولة الوطنية العربية في التعامل مع التحديات الكبرى، حيث انهارت سلطة الدولة منذ ثمانينات القرن العشرين لصالح أمراء الحرب، ثم انتقلت عدوى الفشل والعجز للجزائر الذي اندلعت فيه حرب أهلية على مدار عقد التسعينات من القرن العشرين، أضعفت من سيادة الدولة، وجاء الغزو الأمريكي للعراق عام 2003 ليدمر الدولة الوطنية العراقية، وتواصلت مسيرة الفشل لمفهوم الدولة الوطنية العربية مع اندلاع الربيع العربي أواخر 2010، وانضمت سوريا وليبيا واليمن للقائمة، بل وحتى في فلسطين، وأصبحت الهويات كثيرة، سنة وشيعة، وإسلاميين وليبراليين، وإسلام سياسي وإسلام سلفي، بلغت أوجها في العقد الأخير وتصاعدت أكثر مع الربيع العربي، وما زالت مستمرة حتى تاريخ الآن (حماد، 2015، ص 53-54).

إن أخطر ما يواجه الدول العربية هو حالات التفكك الجغرافي في بعض الدول، وتنامي النزعات الانفصالية لدى الأقليات الدينية أو العرقية أو الاثنية (عبد الرحمن، 2011، ص 28)، ففي الدول التي تعاني مظاهر الانقسام القبلي والطائفي كان للقوى ذات الارضية الطائفية أو القبلية أو المناطقية دور مهم في الثورة على الانظمة الحاكمة، ففي اليمن كان للحراك الجنوبي والتمرد الحوثي دور كبير في إضعاف الدولة وتحجيم شرعيتها مما فتح المجال أمام قوى أخرى مثل الشباب الجامعي وأحزاب التحالف المشترك للانضمام للقوى المطالبة بإسقاط النظام، كما كانت المناطق الشرقية التي تعاني التهميش والاستبعاد أول من تحرك ضد نظام القذافي، وفي البحرين اتخذت الثورة الشعبية صبغة طائفية، حيث مثلت الطائفة الشيعية التي تعاني الإقصاء السياسي والاقتصادي والتمييز الثقافي، رغم أنها تمثل غالبية السكان، مثلت الوقود المحرك للاحتجاجات ضد النظام الحاكم (شحاتة ووحيد، 2011، ص 13-14).

أدى فشل الدول العربية في تحقيق المطلوب منها في تحرير الفرد والمجتمع على الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إلى نمو وترسخ شعور جماعي لدى المواطنين في الدول العربية مفاده أن الدولة ليست دولتهم، وإنما هي دولة قلة منهم، وأن ما يحدث داخل الدولة لا يعنيهم بقدر ما يعني فئات محدودة منهم، بسبب غياب العدالة الاجتماعية الناجمة عن سوء توزيع السلطة والثروة (مالكي، 2006، ص 54).

خلاصة

هناك إشكالية مرتبطة بمفهوم الهوية، حيث ينظر الكثيرون للهوية على أنها مجرد موروثات من الماضي تورث من جيل إلى آخر، لكن هؤلاء يتناسون أن الهوية في جزء منها هي مشروع مستقبلي، منفتح دائما على القابلية للتجدد وإعادة التشكل واكتساب سمات جديدة (الدواي، 2013، ص 158)، فالخطر الذي يمكن أن يترتب على وجود أزمة هوية على المدى البعيد، هو أن وجود هذه الأزمة سوف يؤدي مع التراكم التاريخي لهذه الأزمة إلى الحرب الأهلية التي تهدد بتفتيت السيادة وتمزيق الوحدة الوطنية داخل الدولة، كما سيفتح الباب أمام التدخل الخارجي، مما سيؤدي إلى انتزاع السيادة ونقلها إلى كيانات دولية وإقليمية أكبر كالنظام الشرق أوسطي الجديد (محمد، عدد 429، ص 13).

وبناءً على ما سبق ترى الدراسة أن العالم العربي يعيش في هذه اللحظات أزمة هوية طاحنة، تهدد بضياع جميع المكتسبات الوطنية التي حققها العرب على مدار تاريخهم، حتى وإن كانت قليلة، فالخطر الذي يهددهم هو زوال الدولة الوطنية الحديثة، وتفككها لصالح أجندات غير وطنية وغير قومية، ويمكن القول بكل ثقة بأن العرب دفعوا أثمانا باهظة بسبب تشتتهم لاثنين وعشرين دولة، حيث تفرقت جهودهم، وأصبحوا عاجزين عن مواجهة التحديات والمعضلات الكبرى، فكيف سيكون الحال، إذا تزايد التشتت، وكثر العدد من الدويلات التي لا تملك من مقومات القوة إلا اليسير، في عالم لا يعترف إلا بالأقوياء، وفي زمن تتحطم فيه الحدود وتزول المسافات، ويصبح بالتالي الحفاظ على الهوية مسألة حياة أو موت.

الفصل الرابع

الثورة الليبية وسقوط القذافي

الفصل الرابع

تاريخ ليبيا حتى سقوط نظام القذافي

مقدمة

مرت ليبيا عبر تاريخها الطويل بتحولات كبيرة، ومنعطفات هامة، أثرت في رسم التطورات التي شهدتها ليبيا في العصر الحديث، وكان مصيرها ومستقبلها خلال فترات طويلة، شديد الارتباط بما يحدث في محيطها العربي والإسلامي، في هذا الفصل سوف تتناول الدراسة المحطات التاريخية الهامة في التاريخ الليبي، والإجابة عن التساؤل الهام: ما هي جذور أزمة الهوية في الدولة الليبية؟.

أزمة الهوية في ليبيا قبل سقوط نظام القذافي

مع وصول معمر القذافي للحكم في ليبيا سنة 1969م، بدأ يعمل على تجسيد الهوية العربية الليبية، لكنه تذبذب على مدار سنوات حكمه بين هويات متعددة، فتارة هوية أفريقية، وتارة هوية اشتراكية وتارة هوية أممية عالمية، وفي زحمة الهويات انحسر الشعب الليبي في هويات فرعية استندت للمنطقة أو القبيلة، ولأن حاضر أي بلد هو امتداد لماضيه، فإن الدراسة تلقي الضوء على تاريخ ليبيا و، ودور هذا التاريخ في الأزمة الحالية التي تعيشها ليبيا.

نبذة عامة عن ليبيا

نبذة جغرافية عن ليبيا

تقع ليبيا في شمالي أفريقيا، بمساحة (1.759.540 كيلو متر مربع)، يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط، ومن الشمال الغربي تونس، ومن الغرب الجزائر، ومن الجنوب الغربي النيجر، ومن الجنوب التشاد، ومن الجنوب الشرقي السودان، ومن الشرق مصر (الكيالي، 1979، ج 5، ص 548)، وقد أثر هذا الموقع على مدار التاريخ في التفاعلات السياسية الليبية، حيث أن المساحة الشاسعة، والحدود المتنوعة والطويلة مع 6 دول، كان له أثر بالغ على جميع نواحي الحياة في ليبيا، فالقسم الأكبر من ليبيا هو عبارة عن صحراء قاحلة جرداء، وتنقسم ليبيا إلى ثلاثة أقسام، برقة، وطرابلس، والفزان (الموسوعة العربية العالمية، 1999، المجلد 21، ص 251)، وتُشكل برقة 40% من مساحة ليبيا، بينما طرابلس فتشكل

14.2%، والفزان تشكل 45.8% من مساحة ليبيا الإجمالية (زيادة، 1958، ص 1).

نبذة تاريخية عن ليبيا

استخدم اسم " ليبيا " لأول مرة خلال العهد الإغريقي والروماني، ومع الحكم الإسلامي استخدم اسم طرابلس الغرب لوصف ليبيا، واستمر هذا الاسم حتى الاستعمار الإيطالي، حيث استخدمت الإدارة الاستعمارية الايطالية اسم ليبيا، كخطوة على طريق إعادة الإمبراطورية الرومانية في البحر المتوسط (روسي، 1991، ص 24)، إلا أن شخصية ليبيا بدأت تتشكل فعليا بعد الفتح الإسلامي لليبيا، الذي يُعد أخطر تحول سياسي في تاريخ ليبيا، إذ حدد مصيرها ومستقبلها السياسي حين أصبحت عضوا في الدولة العربية الإسلامية الكبرى (حمدان، 1996، ص 29).

بدأ المسلمون يفكرون بفتح ليبيا لحماية مصر من البيزنطيين، لذلك وجه والي مصر عمرو بن العاص جيشا لفتح ليبيا، تمكن في النهاية من فتح ليبيا سنة 643 م، وبدأ العرب يهاجرون إليها ويقيمون فيها، مما ساعد على تعريب المجتمع الليبي، وانتشار الإسلام، وخلال الفترة التي مرت بين الفتح الإسلامي وقيام الدولة الفاطمية كان مصير ليبيا مرتبطا بمصير مصر، فما يصيب مصر يصيب ليبيا، (زيادة، 1958، ص 29-31).

ومع ظهور الدولة العثمانية شكّلت ليبيا أهمية استراتيجية بالغة بالنسبة لها، حيث أنها كانت بوابة أفريقيا، لذلك بدأت الدولة العثمانية تركز على ضرورة السيطرة على ليبيا (أحميدة، 1998، ص 75)، وقد نجحت الدولة العثمانية في 1554 م في السيطرة على ليبيا، وأصبحت الأقاليم الرئيسية الثلاث (برقة، وفزان، وطرابلس)، ولاية واحدة تخضع لوالي عثماني يمارس سلطاته باسم السلطان العثماني، وبقيت ليبيا تحت الحكم العثماني حتى الاحتلال الايطالي لليبيا سنة 1911 م، ولم يستقر الأمر للعثمانيين خلال هذه الفترة بالكامل، فقد قامت عدة ثورات وانتفاضات شعبية، وعدة محاولات للاستقلال عن الدولة العثمانية، كان أولها ما قام به أحمد باشا القرمانلي، الذي عُين واليا على ليبيا سنة 1711 م، ثم ما لبث أن استقل عن السلطة المركزية في اسطنبول عام 1714 م (الكيالي، 1979، ج 5، ص 552-553)، واستمر الحكم وراثيا في عائلته حتى قامت الدولة العثمانية باستعادة ليبيا إلى

سيطرتها في 1835، وبقيت منطقة برقة خارج النفوذ العثماني حيث كانت تقع تحت سيطرة السنوسيين (روسي، 1991، ص 422-423).

نبذة عن المجتمع الليبي

الأصول التاريخية للمجتمع الليبي

لكي نفهم التركيب الاجتماعي للمجتمع الليبي، يجب العودة إلى الأصول التاريخية للمجتمع، فقبل الفتح الإسلامي لليبيا كان سكان ليبيا من البربر، ثم مع الفتح الإسلامي وهجرة العرب إلى ليبيا، بدأت عملية تعريب للسكان البربر، وحدث انصهار وتزاوج بين الفاتحين العرب، والسكان البربر، وتوحد الشعبان العربي والبربري لغة ودينا وحياة وتقاليدا وأوضاعا اجتماعية (بازامة، 1975، ص 82-93).

قدر التعداد السكاني في ليبيا عشية الاحتلال الإيطالي عام 1911 بحوالي 600 ألف نسمة تقريبا، وكان سكان ليبيا ينقسمون إلى فئات متنوعة، طبقات وقبائل: تجار وفلاحون، عبيد وتكوينات قبلية جماعية، وعكست غالبية السكان مزيجا من البربر، العرب، الأتراك، الزنوج، أي أن ليبيا كان تتميز بوجود تعدد عرقي فيها، إلا أن انتماء أغلبية السكان للإسلام السني المالكي، خفف من حدة هذا التنوع العرقي، وكان يوجد بالإضافة لذلك أقلية تنتمي للإسلام الأباضي الخارجي، وأقلية يهودية منغلقة على ذاتها، كما كان هناك تقسيما آخر للقبائل، ما بين قبائل عربية ترجع في أصولها للفاتحين المسلمين الأوائل، وأخرى ثانوية، ثم كان هناك تقسيما ما بين الأشراف الذي ينتمون لأسرة الرسول (ص)، وغير الأشراف، ومن ثم، يمكن القول أن المجتمع الليبي في القرن التاسع عشر كان مجتمعا تعدديا عكس انتماءات طبقية، قبلية، وإقليمية، وقد كان الاقتصاد الليبي قائما على الزراعة والرعي والتجارة، وبسبب الصراع على مصادر المياه والمراعي نشأت العديد من الحروب بين القبائل، تمتعت القبائل الليبية في القرن التاسع عشر والربع الأول من القرن العشرين باستقلال سياسي عن الدولة المركزية، وكانت هذه القبائل تملك السلاح لحماية مراعيها من القبائل الأخرى، ولم تستطع السلطة المركزية من فرض سيادتها على دواخل البلاد في برقة وسرت والقبلة والجبل الغربي وفزان، أي أن القبائل كانت بمثابة شبه دول تخضع لها بعيدا عن سيطرة الدولة المركزية، ولها سلطانها وقانونها الخاص، وبالرغم من أن هذه القبائل جمعها مع احتلال إيطالي لليبيا هدف مشترك في النضال ضد إيطاليا، إلا أن العصبية القبلية كانت هي الغالبة على المجتمع الليبي،

فبرغم وجود هوية جامعة وهي الإسلام، إلا أن كل قبيلة وطبقة كانت لها هويتها الخاصة (أحميدة، 1998، ص 76-83).

باختصار فإن المجتمع الليبي يغلب عليه الطابع القبلي، والقبيلة في ليبيا لا تختلف في بنائها الاجتماعي عن القبيلة العربية حيث كانت مكونة من عشائر وبطون وأفخاذ، وكل فرع منها يمثل في بنائه القبيلة نفسها، وللقبيلة وطن، أي أرض تنتقل فيها وتملكها، وتحميها، وفي نطاق هذا الوطن تكون أوطان أصغر خاصة بالعشائر والبطون والأفخاذ، وأفراد القبيلة، أو أي فرع من فروعها، متضامنون متكافلون فيما عليهم من واجبات، وما لهم من حقوق (زيادة، 1958، ص 14).

لكن يجب ملاحظة أنه برغم هذا التنوع العرقي إلا أنه لا يمكن القول بأي حال من الأحوال أن هناك مشكلة أقليات في ليبيا، حيث أن نسبة الأقليات في جملتها وبجميع أنواعها وفروعها لا تزيد تقريبا على (5-10%)، من مجموع الشعب الليبي، نصفها من البربر، والنصف الآخر من العناصر السودانية، فالتنوع العرقي هو في حدود ضيقة، إلا أن التمايز في المجتمع الليبي في الغالب هو قبلي وطبقي (حمدان، 1996، ص 195).

التركيبة الحالية للمجتمع الليبي

تبين لنا مما سبق أن المجتمع الليبي هو مجتمع قائم أساسا على القبيلة، التي تمثل حجر الأساس في الدولة الليبية، وتشير التقديرات إلى أن ليبيا تضم حوالي 140 قبيلة وعشيرة بعضها يمتد من مصر إلى تونس، كما تشير التقديرات إلى أن حوالي 30 قبيلة تتمتع بنفوذ كبير (تقرير الشرق الأوسط، 2014، ص 10)، يشكل العرب غالبية سكان ليبيا يليهم الأمازيغ فالأفارقة، فالطوارق، وتتوزع هذه المجموعات على قبائل تستوطن ليبيا حيث تنتشر القبائل العربية من حدود مصر على طول الساحل الليبي، وصولاً إلى تونس وتمتد في عمق الصحراء، فيما يوجد الأمازيغ في جبل نفوسه، وبعض المناطق المحاذية للحدود مع تونس، فيما تستوطن قبائل التبو مناطق أوزا وغدامس والقطرون جنوب البلاد والكفرة جنوب شرق، فيما يعيش الطوارق داخل الصحراء في المناطق المتاخمة للحدود مع تشاد والنيجر والجزائر ومالي، وتتوزع هذه القبائل في ليبيا، ما بين قبيلة سليمان في الجنوب الليبي، وقبيلة البراعصة شرق البلاد، وقبيلة القذاذفة في طبرق، وبنغازي، وسرت، وفزان، وطرابلس، وغريان، والزاوية الغربية، والأمازيغ في جبال غرب البلاد، والطوارق في دواخل الصحراء المتاخمة مع حدود تشاد، النيجر، الجزائر، ومالي

(المنياوي،2014)، وفي هذا الصدد يمكن ذكر أهم القبائل التي لعبت دورا هاما في التفاعلات السياسية الليبية، وهي (حجال، 2014، ص 78):

أولا: القبائل المساندة للقذافي:

1. **القذاذفة:** أكثر القبائل نفوذا وتسلحا في عهد القذافي نظرا لانتماء القذافي إليها.
2. **المقارحة:** هي ثاني أكبر قبيلة عددا بعد قبيلة ورفلة، كما كانت من أكثر القبائل نفوذا.

ثانيا: القبائل المعارضة للقذافي:

1. **ورفلة:** وهي أكبر قبيلة ليبية عددا، إذ يبلغ تعدادها مليون فرد، وتعتبر من أكثر القبائل تعرضا للتهميش.
2. **الزنتان:** لها نفوذ اجتماعي كبير، ومن أكثر القبائل معاداة لنظام القذافي.
3. **مصراتة:** أكبر القبائل في شرق ليبيا، ومن أشدها عداءً للقذافي.

ليبيا تحت الاستعمار الإيطالي

ظهرت أطماع إيطاليا في ليبيا مبكرا في القرن 19، ولكنها لم تتبلور وتأخذ صورة محددة، أو معلنة إلا بعد الوحدة الإيطالية، وكنتيجة لها بدأت هذه المطامع تظهر بشكل جدي على سطح السياسة الإيطالية (حمدان، 1996، ص 43)، حيث كان المشروع الاستعماري الإيطالي لليبيا مدفوعا بعوامل اقتصادية وأيديولوجية وسياسية، فاقتصاديا كانت الأوضاع الاقتصادية داخل إيطاليا إلى حد ما بحاجة إلى عملية نهضة لتلحق إيطاليا بأوروبا المتقدمة، كما كانت إيطاليا تعاني من مشكلة الفلاحين في جنوب إيطاليا الذين تصاعدت مطالبهم بالإصلاح، وكان احتلال ليبيا يمثل حلا من خلال فتح الباب أمام استيطان الفلاحين في ليبيا، وسياسيا، كان هناك تنافس حاد بين القوى الاستعمارية في احتلال أراضي الغير، ويجب على إيطاليا لتبقى داخل السباق أن لا تنحصر داخل حدودها (أحميدة، 1998، ص 147-148) - وأيديولوجيا، كان لدى الإيطاليين إيمان بأنهم ورثة الإمبراطورية الرومانية، وبالتالي كان لديهم حق تاريخي في منطقة البحر المتوسط، وليبيا وبسبب قربها من إيطاليا كانت جزءاً من هذه الإمبراطورية، ويجب أن تعود كذلك، لذا بدأت إيطاليا تتطلع لاحتلال ليبيا في أواخر القرن التاسع عشر، وشرعت في اتخاذ إجراءات تحقيق هذا

الهدف، عن طريق فتح المدارس، وإرسال الجماعات التبشيرية (زيادة، 1958، ص 80)، وفتح فروع للبنوك الإيطالية التي بدأت تقرض السكان، تمهيدا لاغتصاب أراضي المواطنين الليبيين، حيث تحجز على أراضيهم عند عجزهم عن السداد (الموسوعة العربية العالمية، 1999، ج 21، ص 262).

انطلاقا من العوامل السابقة قامت إيطاليا باحتلال ليبيا سنة 1911، وبذلك انتهى النفوذ العثماني على ليبيا، خاصة بعد أن تنازلت تركيا عن ليبيا لصالح إيطاليا بموجب معاهدة أوشي التي وقعتها الدولتان في 1912/10/18 (مكتبة المنارة الأزهرية، 2011)، وخلال الفترة التي حكمت فيها إيطاليا ليبيا، فقد مارست سياسة الاستيطان التي تهدف لجعل ليبيا إيطالية (الكيالي، 1979، ج5، ص 554-555)، لكن الأوضاع لم تستقر لإيطاليا بالكامل، حيث قامت العديد من الثورات الشعبية بهدف التخلص من الاستعمار الإيطالي، وقدّم الشعب الليبي الآلاف من الشهداء (حمدان، 1996، 49-51)، عندما قامت إيطاليا باحتلال ليبيا عام 1911 م كان المجتمع الليبي يغلب عليه طابع التعدد، فقد كان مكونا من تحالفات قبلية قوية، وكان هناك صراعا دائرا بين القبائل، إلا أن كل ذلك توقف بطبيعة الحال مع احتلال إيطاليا لليبيا (أحمينة، 1998، ص 33، ص 145).

ليبيا تحت الاستعمار البريطاني والفرنسي

عندما اندلعت الحرب العالمية الثانية عام 1939، وقفت إيطاليا بجانب ألمانيا في جبهة واحدة ضد بريطانيا وفرنسا، ومع انتصار الحلفاء في معركة العلمين التي جرت في ليبيا، غرب مدينة الإسكندرية في خريف 1942، واستسلام إيطاليا، وخروجها نهائيا من ليبيا (زيادة، 1958، ص 121)، حيث دخلت القوات البريطانية والفرنسية ليبيا في عام 1943، وتقاسمت الدولتان السيطرة على الأراضي الليبية، حيث كانت طرابلس وبرقة من نصيب بريطانيا، وفزان من نصيب فرنسا، وعندما انتهت الحرب العالمية الثانية، وُضعت ليبيا تحت سيطرة الأمم المتحدة التي قررت في مايو 1949 فرض الحماية البريطانية على إقليم برقة، والإيطالية على إقليم طرابلس، والفرنسية على إقليم فزان، لكن الشعب الليبي رفض الحماية، واندلعت المظاهرات والمواجهات ضد الوجود البريطاني والفرنسي (الكيالي، 1979، ج5، ص 556-557)، كان هدف بريطانيا المتماشي مع سياستها المعهودة (فرق تسد)،

هو الفصل بين إقليمي برقة وطرابلس ومنح فزان لفرنسا، وكذلك العمل على غرس بذور الفرقة بين أبناء ليبيا، وبينما رأى الليبيون أنه بهزيمة إيطاليا سنة 1943م يجب أن تكون السيادة على ليبيا لأهلها، إلا أن الإنجليز والفرنسيين رفضوا ذلك وصمموا على حكم ليبيا حتى تتم التسوية مع إيطاليا (حبيب، 1981، ص 11)، لكن الأوضاع تأزمت في ليبيا بسبب الرفض الشعبي للسياسات الاستعمارية لكل من فرنسا وبريطانيا، حتى اضطرت الأمم المتحدة في 1949/11/21 منح ليبيا الموحدة الاستقلال خلال عامين، وبموجب الترتيبات الاستعمارية التي قامت بها بريطانيا لضمان عدم نشوء كيان ليبي قد يهدد المصالح البريطانية، عملت بريطانيا على تسهيل إقامة المملكة الليبية المتحدة في 1951/12/24، بنظام فيدرالي يضم ثلاث ولايات (طرابلس، برقة، فزان)، تحت حكم الملك محمد إدريس السنوسي، الذي أصبح بموجب الدستور أعلى سلطة داخل الدولة، بصلاحيات واسعة تتجاوز حتى مجلس النواب (الموسوعة العربية العالمية، 1999، ج 21، ص 267-268).

ليبيا بعد الاستقلال

تبين لنا فيما سبق أن المملكة الليبية أقيمت برعاية بريطانيا، وكانت بريطانيا كذلك هي صاحبة الفضل في تنصيب محمد السنوسي ملكا على ليبيا، وهو ما جعل السياسة البريطانية الاستعمارية تتحكم في السلطة في ليبيا، سيما وأن المملكة الليبية كانت مقسمة وضعيفة تحت النظام الاتحادي الذي أعلنت على أساسه المملكة، وهو الأمر الذي لم يكن يتناسب مع حالة ليبيا أبدا، فليبيا دولة متجانسة إلى حد كبير، وقيام نظام اتحادي فيها هو أمر لم يكن في صالح نهضتها واستكمال عملية استقلالها، وساهمت هذه الخطوة في ضعف سلطة الملك والحكومة المركزية (حبيب، 1981، 11)، حيث سيطر عليها نخبة من شيوخ القبائل والأعيان بمنطق قيادة القبيلة وليس الدولة، فلم تكن هناك مؤسسات دولة حقيقية، كما أن هذه النخب صاغت الدستور، وسيطرت على الدولة، مستغلين مواقعهم وسلطاتهم لتحقيق مصالح خاصة بهم، ولذلك كانت لهم روابط عميقة مع الغرب، والدوائر الاستعمارية (أحميدة، 2012، ص 2). وهو ما أدى إلى فشل كل محاولات تطوير هوية ليبية جامعة، الأمر الذي يعني أن أزمة الهوية الوطنية الليبية برزت منذ تأسيس الدولة الليبية الحديثة عام 1951م، فلقد كان مفهوم الهوية الوطنية الليبية عائماً، وكانت هناك ضرورة ملحة بعد الاستقلال لتشكيل مثل هذه الهوية بصورة تتجاوز الهويات المحلية والمناطقية

والقبلية السائدة آنذاك، لكن النظام الملكي في ليبيا استنزف جهوده في الصراع السياسي نحو فرض سيطرته، ولم يكن هناك تركيز على الهوية الوطنية الليبية إلا في فترة متأخرة، وهكذا، وبسبب الصراعات القبلية، والجهوية تكونت الولاءات، والانتماءات على أسس مناطقية، وجهوية، وقبلية تحت-وطنية، أو قومية وإسلامية فوق-وطنية، ولم يكن ذلك ضمن هوية وطنية ليبية جامعة، بل على حسابها وضدها في كثير من الأحيان(المغيربي، 1993، ص52).

وبسبب ارتباط الملك والنخب الحاكمة بالغرب وتشابك المصالح، فقد قام الملك السنوسي بحكم ليبيا بسياسة الحديد والنار، حيث قام بمنع الأحزاب، وملاحقة الوطنيين، وتوج تبعيته لبريطانيا بتوقيعه معاهدة الصداقة والتحالف مع بريطانيا في 1953/7/29، وهي المعاهدة التي ربطت ليبيا ببريطانيا لمدة 20 سنة من الناحية الاقتصادية والسياسية والثقافية، وأصبحت ليبيا نقطة ارتكاز لبريطانيا في المنطقة، من خلال انتشارها العسكري في ليبيا، وقواعدها العسكرية الثلاث في بنغازي وطرابلس والعدم، ثم قام الملك السنوسي في سبتمبر 1954 بتوقيع معاهدة مع الولايات المتحدة أجّرت بموجبها قاعدة هوبلس لمدة 17 سنة للولايات المتحدة مقابل مبلغ زهيد، وهي القاعدة التي أصبحت أكبر قاعدة أمريكية في القارة الإفريقية (الكيالي، 1979، ج5، ص 557).

كل هذه التطورات السياسية كانت تحدث في ليبيا وسط غضب شعبي كبير، واستياء بالغ من الانقسام السياسي والاجتماعي داخل ليبيا، ولذلك كان لابد من إجراء تغييرات على الواقع الذي فرضته السياسات الاستعمارية في ليبيا، لذا قام الملك إدريس السنوسي تحت ضغط الممثلين النيابيين المنتخبين في 1963/4/26 بإصدار مرسوم ملكي يقضي بتعديل الدستور، وإلغاء النظام الاتحادي وإقامة النظام المركزي، كخطوة نحو تأسيس دولة ليبيا الموحدة تحت اسم المملكة الليبية وعاصمتها طرابلس، لكن هذا التعديل لم يؤدِ إلى تهدئة الغضب الكامن في أعماق الشعب الليبي بسبب ممارسات الملكية التي كانت تستخدم العنف والاستبداد كطريقة للحكم، وهو ما مهّد لثورة الفاتح من أيلول عام 1969 (حبيب 1981، 20).

الثورة الليبية سنة 1969 وسقوط الملكية

كانت الثورة الليبية التي قادها العقيد معمر القذافي ضد النظام الملكي لحظة فارقة في التاريخ السياسي الليبي، فقد أطاحت الثورة بالنظام الملكي، واستبدلته بنظام جمهوري، وغيرت الثورة من أهمية ليبيا الاستراتيجية بالنسبة للعالم كله، كما كان

لها دور كبير على مدار أربعة عقود، في جر ليبيا لأزمة الهوية التي تعصف بها في الوقت الراهن.

مقدمات الثورة

بدأت حالة من النقمة والغضب تجتاح الشعب الليبي في عهد الملكية، خاصة مع تصاعد المد القومي

والوطني في العالم العربي، وبدأت إرهاصات الثورة في ليبيا تظهر، حيث بدأت المطالبات الشعبية في يناير 1964، بضرورة جلاء القوات الأجنبية وتصفية قواعد الاستعمار في ليبيا، ومع تصاعد الغضب الشعبي قامت بريطانيا في 1965 بالجلاء عن طرابلس، بينما بقيت قواعدها في برقة، وقاعدة هوبلس الأمريكية كما هي، ومع عدوان إسرائيل على العرب في 1967، واحتلالها للكثير من الأراضي العربية بدأت الجماهير الليبية تطالب بقوة، بتصفية القواعد الأجنبية، وقامت بريطانيا لتجاوز حالة الغضب الشعبي بالانسحاب من قاعدة برقة في 1968، واحتفظت بقاعدة العدم والحامية العسكرية في طُبرق (الكيالي، 1979، ج5، ص 557).

اندلاع الثورة وسقوط الملكية وقيام الجمهورية

أصبح الشعب الليبي مقتنعا أن الملك السنوسي أصبح في عزلة تامة عن شعبه، وآماله وآلامه، ومنذ انتفاضة 1964، وقيام الملك بقمعها بدأت قطاعات واسعة من الشعب الليبي ترى ضرورة تغيير الأوضاع في ليبيا، خاصة مع تصاعد المد القومي والوطني الذي اجتاح العالم العربي، وبدأت الكثير من التنظيمات الليبية تعمل على تنظيم نفسها بشكل سري لقيادة التغيير المرتقب في ليبيا، وقد كان أبرز هذه التنظيمات هو تنظيم " الضباط الوحدويين الأحرار " الذي ضم العديد من الضباط الليبيين بقيادة العقيد معمر القذافي، الذي بدأ تحركه في 1969/9/1 للإطاحة بالنظام الملكي، وقد نجحت الثورة بالفعل في إجبار الملك السنوسي على التنازل عن العرش، وأعلن قيام الجمهورية العربية الليبية، وتم تشكيل مجلس قيادة الثورة كسلطة عليا لإدارة البلاد، وأصبح العقيد معمر القذافي رئيسا للمجلس ورئيسا للوزراء (الكيالي، 1979، ج5، ص 558).

ليبيا في عهد القذافي

بدأ القذافي فور وصوله للحكم في ليبيا بالعمل على تصفية النظام القديم، وكانت أول أهدافه تصفية الاستعمار وبقاياه، ففي عصر الملكية لم تتحرر ليبيا فعليا، وإنما كانت الملكية مرحلة انتقال بين الاستعمار الفعلي وبين التحرير، حيث كانت ليبيا مستقلة اسميا، لكنها فعليا كانت مكبلة بقيود الاستعمار السياسية والعسكرية والاقتصادية، لذلك بدأت الثورة في ليبيا تعمل على استكمال عملية تصفية القواعد الأجنبية، ثم رأى القذافي أن التحرير الفعلي يتمثل بالسيطرة على موارد الثروة الليبية، وهي بالأساس البترول، لذلك شرع في عملية تأميم لموارد البترول (حمدان، 1996، ص 83-84)، وما أن تمت عملية ترتيب الأوضاع الداخلية في ليبيا حتى تقدمت ليبيا مباشرة إلى الوحدة القومية داخل البيت العربي الكبير، فدخلت ليبيا في عهد القذافي أولا مع سوريا ومصر في اتحاد الجمهوريات العربية في سبتمبر 1971، ثم أعلنت الوحدة بين مصر وليبيا عام 1972، ثم بين ليبيا وسوريا عام 1980، ثم الاتحاد المغاربي مع دول المغرب العربي عام 1989 (الموسوعة العربية العالمية، 1999، ج18، ص 96).

لقد ارتبط النظام السياسي الليبي بشخصية معمر القذافي، الذي جاء للحكم بعد ثورة قام بها بدعوى القضاء على الاستبداد ومحاربة الظلم وتحقيق العدالة والمساواة، واكتسب القذافي شرعيته من أربعة عناصر أساسية، الثورة القومية، المساواة

والعدالة الاجتماعية، شرعية الكرامة والهوية الوطنية، والقيمة الرمزية لشخصيته كمناضل ضد الإمبريالية (حجال، 2014، ص 69).

بدأ العقيد القذافي يعمل على تركيز جميع السلطات والصلاحيات في يده، ولذلك قام في مارس 1979 بحل مجلس قيادة الثورة، ونصب نفسه قائدا أعلى للقوات المسلحة الليبية، ووضع لنفسه صلاحيات مطلقة باعتباره الزعيم وقائد الثورة وصاحب الحق المطلق في الحكم (علي، 2014).

كانت التركيبة النفسية للقذافي تعتمد على نظرة القذافي لذاته باعتباره أمين الوحدة العربية، ووريث جمال عبد الناصر، وهو ما كان له انعكاسات مباشرة على التوجهات الداخلية والخارجية للسياسة الليبية، التي انعكست بدورها سلبا على الدولة نظرا لارتكازها على العوامل النفسية أكثر منها على العوامل الموضوعية (حجال، 2014، ص 72-73)، وترجع هذه الصفات أساسا إلى البيئة البدوية التي نشأ فيها القذافي، فقد ولد القذافي في بلدة سرت، وكانت أسرته تعمل في الزراعة وتربية المواشي، فترعرع في ظل ظروف قاسية للغاية، وقد أثرت فيه هذه النشأة إلى حد كبير، حيث دفعته إلى السيطرة على كل شيء، وفرض نفسه بأي وسيلة على الحياة السياسية الليبية (الموسوعة العربية العالمية، 1999، ج 18، ص 95-96).

وضع القذافي الكتاب الأخضر، وطرح ما أطلق عليه النظرية العالمية الثالثة، التي شرحها في كتابه، وقام بتجسيد أفكاره على النظام السياسي، لتصبح عمليات اتخاذ القرار في يد المواطنين من خلال الديمقراطية المباشرة، التي تمارَس عن طريق المؤتمرات الشعبية (القذافي، 1978، ص 122)، وفي 1990/3/11 أصدر القذافي من مؤتمر الشعب العام وثيقة الشرعية الثورية، حيث منح نفسه بموجبها الحق في ممارسة التوجيه الثوري للجان والمؤتمرات الشعبية والمؤتمر الشعبي العام (حمدان، 1996، ص 276)، كما قام بإضعاف الجيش، حيث أصبحت المناصب العليا داخل الجيش توزع على أساس قبلي، وليس على أسس وطنية، بل أصبحت المؤسسة العسكرية عبارة عن ميليشيات شعبية وكتائب تابعة له عن طريق قبيلته وعائلته، وأصبحت لعائلة القذافي مكانة سامية فوق المحاسبة والمسائلة (المناوي، 2010، ص 17).

ومن الطبيعي في ظل هكذا وضع أن تظهر معارضة للآليات التي يحكم بها القذافي ليبيا، وهنا لم يتوان القذافي بممارسة القمع الشديد ضد كافة رموز المعارضة داحل وخارج البلاد، والذي بلغ أوجه في التسعينات من القرن العشرين، مستغلا

الحظر المفروض على ليبيا (سواري وآخرون،2011، ص12)، ناهيك عن دور سياسة القذافي في انقسام المجتمع الليبي إلى عدة قبائل متناحرة وحاقدة على بعضها البعض، من خلال دعمه لبعض القبائل كآلية للبقاء في الحكم لأطول فترة ممكنة، مع اعتماده أيضا على العوائد النفطية لشراء ولاءات شيوخ القبائل (جبر، 2012، ص 105).

كل هذه السياسات والخطوات جعلت ليبيا تعيش تحت سيطرة نظام سياسي عسكري، يحتكر عملية صنع القرار التي انحصرت في شخص القذافي (عبد، 2012، ص 39).

دور سياسة القذافي في ظهور أزمة الهوية

لا شك إذاً أن سياسات القذافي كانت لها آثار وخيمة على الاستقرار والانسجام الاجتماعي، فقد أدت سياسة الإقصاء والتهميش لكافة مكونات المجتمع الليبي إلى ظهور أزمة هوية ألقت بظلالها على جميع نواحي الحياة، وأدت بتراكماتها على مدار عقود إلى الأزمة الليبية الحالية.

لقد نظر القذافي في بداية عهده إلى القبيلة بعدوانية، حيث اعتبر الولاء للقبيلة جريمة، وسعى إلى تقويض النظام القبلي الذي اعتبره متخلفا ومرتبطا بالممارسات الملكية الرجعية، وبعد فترة قصيرة من حكمه اتخذ سلسلة من الإجراءات لتعديل الحدود الإدارية التي كانت تستند إلى الخطوط الفاصلة بين القبائل، كما قام بعزل جميع المسؤولين الذين عينهم الملك على أساس قبلي، ولم يمض الوقت طويل حتى بدأ القذافي في اتباع سياسة البدونة، وهي سياسة اعتمدت على الارتكاز على القبيلة كورقة رابحة للسيطرة على الحكم وعلى الدولة، حيث قام القذافي بتشجيع الطقوس البدوية والريفية المرتكزة إلى القيم القبلية المتعلقة باللباس والموسيقى والأعياد، وهو ما كان واضحا للجميع في نمط اللباس الذي كان يرتديه القذافي، واستخدامه لرمزية الخيمة، ولقاءه العديد من ضيوفه في الصحراء وداخل الخيام (أحميدة، 2012، ص 19-20)، وسعى القذافي للعب على الخلافات بين القبائل، وشراء الولاء القبلي، وبدأ بسبب ضعف قبيلته من حيث العدد ببناء التحالفات مع القبائل الأخرى، كقبيلة المقارحة، وقبيلة الورفلة قبل محاولة الانقلاب عام 1993، التي قام بها ضباط ينتمون للقبيلة، وبعد فشل الانقلاب قام القذافي بالانتقام بوحشية من قبيلة الورفلة، حيث قام بإعدام ومعاقبة عائلات الضباط الذين شاركوا في الانقلاب، لتصبح قبيلة الورفلة بعد ذلك مهمشة إلى أبعد الحدود (حجال، 2014، ص 78-79).

أدى اعتماد القذافي على تسييس القبيلة، إلى تهميش الفئات الضعيفة والمعارضة له، وخاصة في الشرق، وبدأت ظاهرة التمايز المناطقي، حيث حُرمت مدن الشرق من أبسط الأشياء في ظل الثراء الفاحش لمدن الغرب التي كانت القبائل

المساندة للقذافي تتمركز فيها (تقرير الشرق الأوسط، 2014، ص 10)، لذلك ليس غريبا أن الثورة الليبية عام 2011 انطلقت شرارتها من الشرق.

باختصار يمكن القول أن القذافي أقام في ليبيا دولة تسلطية، شعبوية، قائمة على المصالح الخاصة للنخب الحاكمة، ولم تقدم حلولا لأبرز المشاكل السياسية في ليبيا، والمتمثلة في الموروث الأليم لفترة الاحتلال الإيطالي، أو الاستبداد وضعف الدولة في عهد الملكية السنوسية، أو الهويات الجهوية والقبلية المترسخة في المجتمع الليبي، وثقافة اللادولة التي هيمنت على التفاعلات السياسية والاجتماعية في ليبيا(أحميدة،2012،ص 2).

حيث أن سياسات القذافي الإقصائية والتهميشية للكثير من مكونات المجتمع الليبي أدت إلى التمايز المناطقي، وغياب العدالة، وهو ما كان بمثابة البذور الحقيقية لأزمة الهوية في ليبيا التي تصاعدت في ظل سياسات الإقصاء والظلم والتهميش.

الفصل الخامس

أزمة الهوية في ليبيا

الفصل الخامس

أزمة الهوية في ليبيا

مقدمة

تكاد جميع المشاكل السياسية في العالم العربي تنحصر بمسألة الهوية، ففي الواقع السياسي الراهن أنشئت الدول العربية بقرار من المستعمر، ما عدا مصر التي تمتد جذور الدولة فيها عميقاً في التاريخ، والسعودية التي قامت على فتوحات عبد العزيز آل سعود لمعظم أجزاء جزيرة العرب وتوحيدها، في الشكل أوجدت الدول هوية وطنية رسمية تتجلى في الوثائق الشخصية، بطاقة هوية، جواز سفر، لكن الهوية الوطنية الحقيقية التي تعبر عن انتماء الفرد تعيش أزمة تخبط، وضياع تعلو وقت الازمات، وتنخفض عند ظهور حكم قوي (فرحات، 2015)، إلى جانب الهوية الوطنية، ظهرت بشكل متفاوت هوياتٍ فرعية تتقدم مع تقدم الفرع، أو تتراجع مع تراجعه، حيث اختلطت الهويات الفرعية بالهوية الوطنية الرسمية، فيُعرِّف المواطن عن نفسه بمنطقته، أو اثنيته، أو دينه، أو مذهبه، وفي بعض الاحيان قبيلته، أو الجهة القادم منها جنوبي أو شمالي، شرقي أو غربي، وفي ليبيا كان الحال كما في غيرها من الدول العربية(علوي، 2015، ص 83).

لقد مرت ليبيا عبر تاريخها الطويل بتحولات كبرى، وكان مصيرها ومستقبلها خلال فترات طويلة مرتبطا بجوارها، وبعدها العربي، والإسلامي، والأفريقي، ولأن المجتمعات العربية في الغالب مجتمعات قبلية، وفيها تنوع اثني، أو طائفي، فقد أثرَّت التركيبة الاجتماعية في ليبيا على مجمل الحياة السياسية للدولة الليبية بعد الاستقلال، فلم تنجح الدولة في جمع الكل الليبي تحت لواء هوية واحدة، بسبب التباينات القبلية، والعصبية بين الأقاليم، سيما وأن الدولة الحديثة سارت في غير طريق الديمقراطية، واستمرت الدولة على نفس النمط غير الديموقراطي حتى بعد ثورة الفاتح من سبتمبر وسقوط الملكية السنوسية، وتولي القذافي مقاليد الحكم في ليبيا، الذي ساهمت سياساته غير الديموقراطية، في ظهور أزمة هوية، كانت كامنة في عهده، بسبب سياسات القمع، لكنها طفت على السطح بعد سقوطه، وشكلت عامل هدم للدولة الليبية، ومنجزات الشعب الليبي، فقد فكك القذافي كل الروابط الجامعة للمجتمع الليبي، وأسَّس مفاهيم جديدة للحكم، اعتمدت على مكون دون آخر في إدارة البلاد (أحميدة، 2012، ص 2).

ومع اندلاع الثورة الليبية وسقوط نظام القذافي كان هناك أمل في عهد جديد تتركز فيه جهود الجميع نحو بناء دولة عصرية على أسس ديمقراطية تضمن مشاركة الجميع في صنع القرار، لكن هذا الأمل تبخر، حيث لم تستطع المنظومات القائمة أن تسد الفجوة، من خلال ممارسة بعض مسؤوليات الدولة ووظائفها، فقد خلق انهيار نظام القذافي فراغاً في السلطة في كل أنحاء ليبيا، وهو ما فتح الباب أمام جميع الأطراف لاستغلال الوضع لصالحها.

بعد انهيار النظام في ليبيا تأزمت الأوضاع الأمنية، وانتشرت الميليشيات المسلحة، وتزايدت حدة الانقسامات والاستقطابات السياسية بين الفرقاء الليبيين، وتغلبت الولاءات القبلية، والجهوية، والمناطقية على الولاء الوطني، حيث هيمنت الولاءات الاجتماعية الضيقة على مكونات المجتمع الليبي، ولم تعد هناك هوية جامعة، تجمع الكل الليبي حول أهداف وطنية عليا تتمثل ببناء الدولة الحديثة القائمة على العدالة والمساواة والديمقراطية (الدسوقي، 2013، ص7).

وقد انفرد هذا الفصل بدراسة الأزمة الليبية بعد سقوط نظام القذافي، والحديث عن التفاعلات السياسية ودورها في ظهور أزمة الهوية، التي باتت تعصف بالمجتمع الليبي، وتهدد بقاء الدولة واستمراريتها، وسوف تجيب الدراسة عن التساؤل الهام: كيف ساهمت أزمة الهوية في تدهور الأوضاع وتفكك الدولة في ليبيا؟.

تداعيات الربيع العربي على أزمة الهوية في ليبيا

في أواخر عام 2010م، ومطلع 2011م، اندلعت موجة عارمة من الثورات، والاحتجاجات في مُختلف أنحاء الوطن العربي، بدأت بمحمد البوعزيزي والثورة التونسية، التي كانت الشرارة لعدد من الثورات في كثير من الأقطار العربية، وعرفت تلك الفترة بربيع الثورات العربي، حيث انتشرت هذه الاحتجاجات بسرعة كبيرة في أغلب البلدان العربية، وشهدت نشوب معارك بين قوات الأمن، والمُتظاهرين، ووصلت في بعض الأحيان إلى وقوع قتلى من المواطنين ورجال الأمن، تميزت هذه الثورات بظهور هتاف عربيّ أصبح شهيراً في كل الدول العربية وهو:**" الشعب يريد إسقاط النظام"**.

مقدمة عن الربيع العربي بشكل عام

تعددت المسميات التي استُخدمت لوصف الأحداث، والتطورات الجارية في العالم العربي، بين من وصفها بالثورات، والحركات الاحتجاجية، والمظاهرات المطالبة بالديمقراطية، وبين من أطلق عليها الربيع العربي، والتمرد، وحركة 25

يناير كما في الحالة المصرية، لذلك فلابد بداية تحديد ماهية المفهوم قبل الدخول في عمق الأحداث.

ماهية الربيع العربي

الثورات العربية، أو ما يسمى بـ "ثورات الربيع العربي" في الإعلام، هي حركة احتجاجية سلمية ضخمة انطلقت في بعض البلدان العربية أواخر عام 2010م، ومطلع 2011، بدأت الثورات في تونس عندما أضرم الشاب محمد البوعزيزي النار في نفسه احتجاجاً على الأوضاع المعيشية، والاقتصادية المتردية، وعدم تمكنه من تأمين قوت عائلته، فاندلعت بذلك الثورة التونسية، وانتهت في 14 يناير عندما غادر زين العابدين بن علي البلاد إلى مدينة جدة في السعودية، واستلم من بعده السلطة محمد الغنوشي الوزير الأول السابق، وبعدها بتسعة أيام، اندلعت ثورة 25 يناير المصرية تليها بأيام الثورة اليمنية، وفي 11 فبراير أعلن الرئيس المصري محمد حسني مبارك تنحيه عن السلطة، وإثر نجاح الثورتين التونسية، والمصرية بإسقاط نظامين بدأت الاحتجاجات السلميّة المُطالبة بإنهاء الفساد وتحسين الأوضاع المعيشية - بل وأحياناً إسقاط الأنظمة - بالانتشار سريعاً في أنحاء الوطن العربي، فبلغت ليبيا وسوريا الأردن والبحرين والجزائر والسعودية والسودان والعراق وعُمان وفلسطين والكويت ولبنان وموريتانيا (وادي، 2014).

لقد بدا واضحاً مع الأحداث المتسارعة في عدد من الدول العربية، وتصاعد الاحتجاجات الشعبية أن الأنظمة العربية قد أصابتها حالة من الإرباك والتشنج، فقد ظهر عجز الأنظمة العربية التعامل مع مثل هذا النوع من الأزمات، فقد اعتادت فيما سبق على استخدام أدوات القمع، لكن هذه الأدوات بدت عاجزةً هذه المرة عن إطفاء شعلة هذه الاحتجاجات، بل على العكس أدى استخدام العنف في قمع هذه الاحتجاجات إلى تصعيد غضب الجماهير العربية (سالم، 2011، ص63).

أسباب الربيع العربي

تعتبر ثورات الربيع العربي حصيلة لمجموعة من العوامل الداخلية السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، منها على سبيل المثال: الطفرة الشبابية، والتهميش الاقتصادي، والاجتماعي لفئات كبيرة في المجتمع، وغياب الحريات السياسية، هذا إلى جانب العوامل الخارجية التي كان لها دور محدود، وبالتالي شكلت هذه الثورات العربية الداعية للتغيير السياسي، زعزعة لبنية الدولة في العالم العربي مما ساعد في سقوط بعض الأنظمة العربية، لذلك كان لثورات "الربيع العربي" دور فاعل في إحداث التغيير السياسي في المنطقة العربية (وادي،2014)، وقد ساهم التطور

التكنولوجي في وسائل الاتصال الاجتماعي، وانتشار الفضائيات في تعرية الأنظمة العربية القائمة على الاستبداد والقمع (بوشة،2011)، حيث أصبحت الاطاحة بالنظم الاستبدادية بكافة شخوصها، مطلبا شعبيا، وهذا يتطلب إحداث قطيعة كلية مع الحقبة الماضية المليئة بالمآسي والحزن والألم والتخلف والفساد، من خلال إقامة نظم ديمقراطية حقيقية وفاعلة، تُحقق ما عجزت عن تحقيقه النظم السابقة، وتلبي الحد الادنى والمعقول من تطلعات الجماهير التي صنعت التغيير (الشيوخ، 2013).

تداعيات الربيع العربي على المنطقة العربية

لم تكن النتائج التي ترتبت على الربيع العربي بتغيير أنظمة الحكم ثورات بالمعنى الفعلي للكلمة، بقدر ما كانت عملية إطاحة للأنظمة العربية الحاكمة، فلم تحدث في دول الربيع العربي تحولات جذرية في هياكل الحكم والسلطة، كالتي حدثت بعد مرحلة الاستقلال خلال خمسينات وستينات القرن العشرين (عوني، 2012، ص 4)، فقد نجحت الثورات العربية في إسقاط النظم المستبدة، لكنها علقت في نفق مظلم من الاختلاف والتنازع السياسي، ودارت في حلقة مفرغة من الضعف، والعجز عن الوفاء بالمتطلبات الاقتصادية العاجلة للشعوب، كما ترتب على الثورات حالة من عدم الاستقرار الداخلي، أدت إلى تراجع السياسات الخارجية للدول العربية (الدسوقي، 2013، ص 7).

من أهم تداعيات الربيع العربي أنه وضع المنطقة العربية على أبواب تغيير جذري في العلاقات الداخلية والخارجية للدول العربية، فالسياسة الخارجية كما هو معروف هي انعكاس للسياسة الداخلية، لذلك فالتحولات الداخلية ستنعكس آثارها على علاقات وتحالفات وأولويات الدول، مما سيفرز خريطة إقليمية جديدة تختلف عن الخريطة القديمة والمعتادة (راشد، 2011، ص 44).

وضعت الثورات العربية المحاور التي ساندت السياسة العربية في خطر، حيث انقسم العالم العربي خلال عقود -خاصة بعد معاهدة كامب ديفيد - إلى محورين هيمنا بشكل أساسي على مجمل التفاعلات العربية، محور اعتدال، تقوده مصر، ومحور ممانعة، تقوده سوريا، ومع اندلاع الثورة المصرية بدا أن محور الاعتدال يترنح، وذات الشيء يحدث في سوريا، وبذلك تكون المنطقة العربية مقبلة على تحولات استراتيجية كبرى، حيث أدت ثورات "الربع العربي" إلى تفكك خطير في العديد من البلدان العربية، واندلعت صدامات مسلحة وحروب أهلية هددت استقرار وأمن هذه البلدان، في سوريا واليمن وليبيا، ولا زالت حالة الاحتقان تسود في مصر (الحروب، 2011، ص 15-20).

كان التقسيم التقليدي للخارطة العربية قبل الربيع العربي يتم وفق ثنائيات ترتبط بالصراع العربي الإسرائيلي (ممانعة – اعتدال)، أو (تسوية – مقاومة)، لكن هذا النمط سقط مع الربيع العربي، وبدأت أنماط جديدة تتشكل وفق ثنائيات جديدة مختلفة تماما (تغيير – استقرار)، أو (قطرية – قومية)، وربما (إسلامية – عربية)، أو (سني – شيعي) (راشد، 2011، ص 53).

كما كان المأمول من نظم الحكم الجديدة التي حكمت بعد الثورات العربية أن تسعى سريعا نحو إعادة بناء النظم والمؤسسات، وإدارة عملية التحول الديمقراطي كجزء من عملية إعادة بناء الدولة، في إطار التوحد الوطني والرضا الشعبي المستند إلى حكم القانون، أي بناء الدولة الديمقراطية الحديثة، وتحقيق النهضة الاقتصادية الذي يؤدي إلى تحسين الأحوال المعيشية للشعوب العربية، وتخفيف وطأة الفقر، وتحقيق العدالة الاجتماعية، لكن التطورات صارت على أرض الواقع على نحو يخالف المأمول، فقد طغا الصراع الداخلي على المشهد السياسي العام لدول الربيع العربي، وسادت حالة من العجز في إدارة عملية التحول الديمقراطي (الدسوقي، 2013، ص 6-7).

الثورة الليبية

قلنا فيما سبق أن مصير ليبيا ومصر ارتبطا عبر التاريخ معا، وأن ما يحدث في مصر ينعكس على الأوضاع الليبية، لذلك كان نجاح الثورة المصرية في إجبار الرئيس المصري مبارك على التنحي، ومن قبله نجاح الثورة التونسية في إسقاط بن علي، حافزا ولمهما لليبيين على التحرك، وكسر حاجز الخوف الذي هيمن عليهم على مدى عقود، مطالبين بالتغيير والإصلاح، فقد حدث بالفعل وبعد أربعة أيام فقط من تنحي الرئيس المصري، أن طالبت مجموعة من الشخصيات والفصائل والقوى السياسية والتنظيمات والهيئات الحقوقية الليبية في الخامس عشر من فبراير 2011، بتنحي الزعيم الليبي معمر القذافي، لتبدأ الأحداث في ليبيا تتجه نحو ثورة شاملة تحولت إلى صراع مسلح، ثم أزمة حقيقية ما زالت ليبيا تعاني منها رغم سقوط القذافي.

أسباب الثورة الليبية

تتمثل أسباب الثورة الليبية فيما يلي (موسى، 2016):

1. **الضعف الهيكلي في النظام السياسي:**، إذ أن المؤتمرات واللجان الشعبية لم تعمق المشاركة المجتمعية في السياسة كما كانت تبتغي ، بل ظلت شرائح واسعة في المجتمع الليبي غائبة عن المشهد السياسي، كما ساهمت سياسات القذافي الإقصائية في تأزيم الأوضاع.
2. **توريث السياسة والأمن:** إذ أن الزعيم الليبي أطلق العنان لأبنائه في أن يحلوا محل مجلس قيادة الثورة ، عبر سيطرتهم على الملفات الرئيسية في البلد، وتحكم أبناء القذافي وأفراد عائلته، وقبيلته، والمقربين منه بمقاليد الحكم.
3. **استثمار القبلية في إضعاف الدولة:** إذ استطاع القذافي ابن قبيلة القذاذفة في سرت استثمار التحالفات القبلية في دعم نظامه وإضعاف الدولة، وتحييد الحركة السياسية داخل المجتمع.
4. **الفشل الاقتصادي:** فرغم أن ليبيا دولة نفطية على غرار دول الخليج إلا أن ثمة فارقا شاسعا في مؤشرات التنمية الاقتصادية والبشرية ، فبينما يصل متوسط دخل الفرد في قطر إلى ـ73 ألف دولار، لا يزيد في ليبيا عن 14 ألف دولار، وهو رقم لافت قياسا بثروات البلاد ومحدودية السكان إذ لا يزيدون عن 6.5 مليون نسمة، كما تعاني ليبيا من نسبة بطالة تصل لـ30% في مجتمع غالبيته من الشباب، وبجانب هذه المؤشرات فثمة فوارق جمة بين البنى التحتية في ليبيا ودول الخليج ، رغم الحجم الهائل من العوائد النفطية – تجاوزت الـ66 مليار دولار في تقرير للبنك الدولي في العام 2010 – والتي غالبا ما توزع على أجنحة النظام والقبائل المؤيدة للقذافي.
5. **إضعاف المؤسسة العسكرية:** إذ عمد القذافي على مدار عقود حكمه على إضعاف المؤسسة العسكرية، خوفا من أن تكون أداة التغيير السياسي في المجتمع بعد هيمنته على القوى القبلية والمدنية.
6. **تركز جميع السلطات في يد فرد واحد:** ومنع بشكل فعال أي تطور لأية مؤسسات سياسية أو حتى أجهزة الدولة، وكانت هناك بيروقراطية

صغيرة جدا وجيش ضعيف ومنقسم، تمكن القذافي من البقاء في السلطة من خلال نظام معقد من التحالفات مع زعماء القبائل وشبكة من العلاقات غير الرسمية.

أحداث الثورة الليبية

بيّنا فيما سبق الأسباب الحقيقية للثورة الليبية، إلا أنه يجب ملاحظة أن تلك الأسباب هي أسباب بنيوية، تراكمت على مدى عقود لتُشكل حالة من الغضب والرفض والرغبة في التغيير لدى الشعب الليبي، إلا أن هذه الأسباب لم تكن كافية بذاتها لتحريك الجماهير، وبالتالي كان لابد من شرارة لدفع الليبيين نحو التحرك، وجاءت الشرارة التي أشعلت الغضب الكامن في نفوس الشعب الليبي وحولته إلى طاقة حركية نحو الثورة هي اعتقال المحامي فتحي تربل في فبراير 2011 الذي كان يمثل عائلات السجناء الذين قتلوا عام 1996 في إطلاق النار عليهم داخل سجن أبو سليم في طرابلس، وهو ما دفع أهالي السجناء إلى الخروج في بنغازي يوم الخامس عشر من فبراير للمطالبة بإطلاق سراحه وكسر حاجز الخوف، والدعوة إلى يوم غضب في السابع عشر من فبراير عبر الفيس بوك ، على غرار ما حدث في مصر وتونس واليمن وغيرها ، حيث نزل آلاف المتظاهرين إلى الشوارع، ورغم تهديدات سيف الإسلام في مداخلته على التلفزيون يوم الأحد 20 فبراير بنشوب حربٍ أهلية ، إلا أن الاحتجاجات استمرت ، مما أدى إلى قمع أمني عنيف وسقوط قتلى، ولأنه كلما زاد مستوى العنف أدى إلى التفكك ، فقد وقعت انشقاقات في صفوف القوات المسلحة التي رفضت قتل المتظاهرين ، وهو ما أدى إلى عسكرة الثورة الليبية (موسى، 2016)، وهكذا كانت شرارة الثورة في بنغازي لكنها سرعان ما انتشرت في كافة أنحاء ليبيا، وقد نجح المحتجون في السيطرة على العديد من المدن الساحلية، وفي الشرق، والجنوب الشرقي، وبعض المدن في غرب البلاد، والتي رفعت العلم الليبي الذي كان موجودا عقب استقلال ليبيا في 1951 والذي ألغاه القذافي في 1969، وبقيت بعض المناطق تخضع لحكم القذافي، مثل بعض الأجزاء من طرابلس العاصمة، ومدينة سبها جنوب غرب البلاد، وكذلك مدينة سرت في وسط الساحل الليبي وهي مسقط رأس القذافي وقبيلته، وفي 27 فبراير تم تأسيس هيئة تعرف باسم المجلس الوطني الليبي تم تشكيلها لتكون الوجه السياسي للثورة، وبات واضحا أن الثورة الليبية لن تكون نتيجتها مشابهة لما حدث في تونس ومصر، وإنما أصبحت الأوضاع تنذر بحرب بين القذافي والثوار (مكتبة المنارة الأزهرية، 2011).

الحرب في ليبيا

بدأت الثورة الليبية على شكل مظاهرات سلمية، لكن قوات القذافي تعاملت بعنف شديد ضد المحتجين، واستخدمت كافة أنواع الأسلحة لقمع الثورة، وهو ما أدى إلى تحول الثورة من ثورة سلمية إلى ثورة مسلحة، خاصة بعد انضمام أعداد كبيرة من أفراد الشرطة والجيش الليبيين إلى الثورة الشعبية، واستيلاء الثوار على الكثير من الأسلحة من معسكرات الجيش وأقسام الشرطة، وكانت مدن الشرق هي أول مدن تتحرر بالكامل لتصبح تحت سيطرة الثوار، واستمر القذافي في حرب شرسة ضد الشعب الذي ثار في كل أنحاء ليبيا، واستمرت الثورة الشعبية وتحولت إلى كفاح مسلح، وانضمت بعض فرق الجيش من الضباط والجنود إلى الشعب، وسيطر الثوار على بنغازي وشكلوا حكومة مؤقته برئاسة وزير العدل المستقيل (مصطفى أحمد عبدالجليل)، واستمر تقدم الثوار وسقوط المدن الليبية الشمالية واحدة تلو الأخري في أيديهم، وسيطرت القبائل على الجنوب، وأعلنت العديد من القبائل الليبية اصطفافها مع الشعب في ثورته على القذافي، مثل قبيلة ورفلة والزوية والتبو وترهونة، واستمر تراجع القذافي ولم يبق له إلا طرابلس والتي سقط جزء كبير منها في أيدي الثوار، لكن المشهد لم يكن مطمئنا في ليبيا، خاصة وقد قام القذافي بالتهديد بحرق ليبيا في خطاب له أمام أنصاره يوم 2011/3/26، حيث قال:**" سأجعل ليبيا نار حمراء، جمرة تحترق "**، وهدد بفتح مخازن السلاح وتسليح القبائل (مكتبة المنارة الأزهرية، 2011).

الموقف العربي والدولي من الثورة الليبية

الموقف العربي من الثورة الليبية

في البداية كانت الردود العربية على ما يجري في ليبيا خجولة ومترددة إلى حد كبير، وذلك على الأرجح خوفا من تأزم العلاقة مع النظام الليبي إن استطاع إعادة السيطرة على الوضع. لكن الأزمة عرفت اتساعا كبيرا على المستوى الداخلي وشملت جميع المدن الليبية، مما جعل المشاكل تتفاقم وأصبح الحل الداخلي للأزمة مستحيلا، خصوصا وبعد بلوغ صداها إلى باقي الدول العربية، كمشكلة اللاجئين الفارين إلى مختلف الدول المحيطة بليبيا من جراء القصف العشوائي الذي تشهده البلاد، لذلك كان لزاما على الدول العربية التفكير في التدخل لإنهاء هذا الصراع (أوعلي، 2012)، ومع اشتداد حجم القمع والقتل الذي تمارسه قوات القذافي بحق المدنيين قرر مجلس جامعة الدول العربية في 2011/2/23 تعليق عضوية ليبيا في الجامعة لحين قيام السلطات الليبية بتحقيق أمن الشعب الليبي، وفي 2011/3/2

أصدرت الجامعة العربية القرار رقم (7298) الذي نصّ على التنديد بالجرائم المرتكبة ضد التظاهرات الشعبية السلمية، ورفض كافة أشكال التدخل الأجنبي في ليبيا، والتأكيد على وحدة ليبيا (حجال، 2014، 83)، لكن هذا القرار الرافض للتدخل الأجنبي في ليبيا ما لبث أن تغير بفعل تصاعد عمليات القمع والقصف ضد المدنيين، فقامت الجامعة العربية بإصدار القرار رقم (7360) بمناشدة مجلس الأمن بفرض حظر جوي على ليبيا، وقررت الجامعة في هذا القرار التعاون مع المجلس الانتقالي في خطوة لمنحه الشرعية، وهو بدوره طالب بالتدخل العسكري الدولي، وكان هذا القرار بالتأكيد هو الذي أعطى الشرعية العربية للتدخل الأجنبي في ليبيا (عقل، 2011، 45).

الموقف الدولي والتدخل العسكري

تحولت الاحتجاجات التي شهدتها ليبيا في 2011/2/17 إلى مواجهة مسلحة بين النظام والمحتجين، أدت إلى سقوط العديد من القتلى، وهو ما جعل ليبيا أمام أزمة حقيقية نتج عنها تدخل عسكري بذريعة حقوق الإنسان من قبل حلف الأطلسي في 2011/3/17، وهو التدخل الذي كان مبررا لعدة اعتبارات، منها طبيعة تعامل النظام مع المظاهرات، والموقف الإقليمي والدولي اللذين باتا غير راضيين عن نظام القذافي، والسند القانوني للتدخل وهو حماية المدنيين من قمع القذافي(حجال، 2014، 81)، ولذلك فبعد أقل من أسبوع من اندلاع الثورة أعلنت المفوضية السامية لحقوق الانسان في 2011/2/22 بأن:**" الهجمات ضد الشعب الليبي تمارس على نطاق واسع ومنهجي من قبل قوات النظام، وقد ترقى إلى مستوى جرائم ضد الإنسانية "**، وفي 2011/2/25 قام مجلس حقوق الإنسان باتخاذ قرار بإيفاد لجنة دولية مستقلة للتحقيق في جميع الانتهاكات لحقوق الإنسان في ليبيا (مجلس حقوق الإنسان، 2011).

مهدت التقارير الواردة عن انتهاك حقوق الانسان الطريق أمام المجتمع الدولي للتدخل في الأزمة الليبية، حيث قام مجلس الأمن الدولي في 2011/2/26 بإصدار القرار رقم (1970)، وينص على حصر الأسلحة، وتجميد أصول عائلة القذافي، وحظر السفر على عائلة القذافي، بالإضافة إلى إحالة الموضوع إلى المحكمة الجنائية الدولية بتهمة ارتكاب جرائم ضد الانسانية (مجلس الأمن الدولي، 2011).

مع اشتداد قصف قوات القذافي للمناطق المأهولة بالسكان في بداية مارس قام المجلس الانتقالي بالطلب رسميا بالتدخل الدولي وهو ما جعل التدخل الدولي مشروعا ومبررا، وبدأ القصف بعد قرار مجلس الأمن رقم (1973) الذي صدر في 2011/3/17، وفيه تم فرض منطقة حظر جوي شاملة فوق أراضي ليبيا، ومطالبة القذافي بوقف اطلاق النار، وإلا يحق لدول الأمم المتحدة في حال رفضه تنظيم عمليات قصف لتدمير قواته وحماية السكان منها، وهو الأمر الذي فتح الباب لبدء التدخل الدولي عسكريا في ليبيا (موسى، 2016).

سقوط القذافي

شكل قرار مجلس الأمن رقم (1973) الأساس القانوني للتدخل العسكري في ليبيا، وشرع حلف الناتو في 2011/3/19 بتطبيق قرار فرض الحظر الجوي في عملية عسكرية سميت (فجر الأوديسا) من خلال الغارات التي شنها على القواعد الجوية والمنشآت الحيوية، مما أدى إلى رجحان كفة قوات المعارضة التي استطاعت التقدم غربا حتى نجحت في السيطرة على طرابلس بالكامل في 2011/8/22، وانعدمت سيطرة القذافي تماما على التراب الليبي، حتى قام بالهروب، ليقع في قبضة الثوار ويُقتل في 2011/10/20، وهكذا انتهت عملية فجر الأوديسا في 2011/10/31، وسقط نظام القذافي، الذي كان المسؤول الأول عن إضفاء الشرعية على التدخل الأجنبي، وانتهت بسقوطه حقبة سوداء في حياة الشعب الليبي (حجال، 2014، 87-88).

الحالة الليبية بعد سقوط القذافي

لقد بينا أن القذافي قام بتوظيف القبيلة سياسيا، وهو ما جعله يرفض التعددية السياسية، ووجود الأحزاب، وعندما قامت الثورة عام 2011، وسقط نظام القذافي، وقعت الثورة أسيرة لقبضة القبيلة، التي أحكمت خناقها على العمل السياسي والبرلماني والجمعياتي، وهو ما فتح الباب أمام صراع بين جميع مكونات المجتمع الليبي، وكانت النتيجة أن الثورة بدل أن تساهم في إسقاط السلطة، كانت أداة هدم للدولة وتفكيكها (قوي، 2014، ص 2-3)، فقد بقيت ليبيا بعد سقوط القذافي عاجزة عن تحقيق الاستقرار الأمني والتوافق السياسي، الذي يسمح بعبور المرحلة الانتقالية إلى ليبيا الديمقراطية، وبقيت البلاد تنتقل من أزمة إلى أزمة، واندلعت الصراعات

الداخلية والصدامات المسلحة وأصبحت الدولة مهددة وجوديا (تقدير موقف، 2014، ص 1).

في علم السياسة وعند الحديث عن التهديدات التي يمكن أن تواجهها أي دولة، يمكن الحديث عن نوعين من التهديدات، أحدهما داخلي والآخر خارجي، وقلما توجد دولة تتعرض وفي نفس الوقت لهذين النوعين من التهديدات، لكن هذه الحالة النادرة تحققت في النموذج الليبي، حيث تتعرض ليبيا للعديد من التهديدات الخارجية والتهديدات الداخلية (علوي، 2015، ص 84).

التحديات الداخلية بعد سقوط القذافي وأزمة الهوية

كانت الدولة الليبية توصف في عهد القذافي بأنها دولة فاشلة، لكنها بعد القذافي أصبحت منهارة تماما، أو يمكن القول أنه لا توجد دولة في حقيقة الأمر، فقد انتشرت الأسلحة، واندلعت الصراعات القبلية، وظهرت ميليشيات موازية للسلطة المركزية، وانعدم الأمن في أبسط معانيه، وهيمن على الساحة صراع عنيف على السلطة والثروة، وأصبح المجلس الوطني الانتقالي وهو السلطة الشرعية في البلاد والمعترف فيها دوليا، مرتبطا حسب توجهات أعضاؤه بالميليشيات المسلحة، مما جعله رهينة لأجندات غير وطنية، وعرضة لانقسامات متتالية بفعل الاستقطابات بين القبائل بعضها مع بعض وبين القوى السياسية، أو بين القبائل والقوى السياسية، هذا بالإضافة إلى التحديات الاقتصادية، حيث توقفت صادرات الغاز (حجال، 2014، ص 94).

يمكن القول إذاً أنه بمجرد انتهاء العسكرية الدولية ضد نظام القذافي وسقوطه، فُتحت صفحة جديدة في الواقع الليبي، فبعد سقوط النظام في ليبيا تفككت الدولة الليبية، وضعفت سيطرتها على إقليمها، حيث أدى غياب الدولة الليبية إلى ظهور جماعات ارهابية، استمدت قوتها من طبيعة المجتمع الليبي، وانتشرت بشكل كبير مستغلة إلى حد بعيد ضعف وغياب الدولة الليبية، وأصبحت لهذه الجماعات الإرهابية علاقات عمل مع أطراف دولية وإقليمية عديدة، وبدأت الهويات الفرعية للمجتمع الليبي تطفو إلى السطح، واندلع صراع بينها، في محاولة من أصحاب كل هوية الانتصار لهويتهم على حساب الهوية الجامعة للمجتمع الليبي (علوي، 2015، ص 84).

التحديات الخارجية بعد سقوط القذافي

يكمن التحدي الأكبر الذي تواجهه ليبيا في تزايد التدخل الخارجي في التفاعلات السياسية، بما لا يتناسب مع مصلحة الدولة الليبية، لأن الدول الغربية

عندما تدخلت عسكريا في ليبيا لم يكن همها بالأساس هو إسقاط نظام القذافي، أو حماية الشعب الليبي، بدليل، وإنما كان كخطوة نحو إعادة ترتيب المنطقة بما يتناسب مع مصالحا الاستراتيجية (حجال، 2014، ص 95).

كانت أحد أهم أسباب نجاح التدخل الدولي العسكري في إسقاط نظام القذافي طبيعة ليبيا السياسية والعسكرية والجغرافية، فقد كانت ليبيا خالية من القوة السياسية والعسكرية والاجتماعية التي كان بإمكانها لو توفرت أن تحول دون القرار الدولي باستخدام القوة لإسقاط النظام، كما أن الوضع الجيواستراتيجي للدولة الليبية كان بمنتهى الضعف، فهي تقع على مساحة جغرافية واسعة - حوالي مليوني كيلو متر مربع - وتعداد سكاني قليل – حوالي 6 مليون نسمة - مقارنة بالمساحة الكبيرة، ناهيك عن غلبة الطابع الصحراوي على الأرض الليبية، أضف إلى ذلك الوضع الديموغرافي الليبي، حيث يغلب على المجتمع الليبي الطابع القبلي، كل هذه عوامل ساهمت في نجاح التدخل الدولي في إسقاط نظام القذافي وبسهولة، من خلال العمليات العسكرية الجوية والبحرية دون الحاجة للتدخل البري، لكنها في نفس الوقت عززت من أزمة الهوية وانقسام المجتمع الليبي (علوي، 2015، ص 84).

أزمة الهوية وتداعياتها على الاستقرار السياسي في ليبيا

واجهت الدولة الليبية بعد سقوط نظام القذافي العديد من الأزمات، التي هددت الاستقرار السياسي، والاجتماعي في ليبيا، حيث أصبح هناك غياب كامل لمؤسسات الدولة، وأصبح الأمن مهدداً بسبب انتشار الميليشيات المسلحة، التي هدت السلم المجتمعي، والأمان الأهلي، وبرزت بفعل ضغط الأزمات المتلاحقة في ليبيا، العديد من التساؤلات حول الهوية، والشرعية، وآليات إعادة بناء الدولة الليبية الحديثة.

ملامح الأزمة الليبية الحالية

لم يُنظر إلى ليبيا قطّ من الناحية التاريخية على أنَّها كيان موحَّد، بل باعتبارها ثلاث مناطق إقليمية كبيرة: طرابلس وفزان وبرقة، وهذا التقسيم انعكس أيضًا من جديد في الوضع الراهن، وذلك لأنَّ كلَّ منطقة من هذه المناطق طوَّرت هياكلها وثقافاتها الخاصة، وبالإضافة إلى ذلك فقد كانت ليبيا حتى استقلالها في عام 1951م، لا تزال جزءًا من إمبراطورية أخرى، ولذلك يمكن القول إنَّ المجتمع الليبي يعتبر إذا نظرنا إليه من الناحية التاريخية مجتمعًا ليس له انتماء إلى دولة، وفي ظلِّ هذه الحقيقة فإنَّ الليبيين يعوِّلون دائمًا فيما يتعلق بالمسائل القانونية والاجتماعية والثقافية

على المؤسَّسة الوحيدة المستقرة لديهم التي كانت منذ القدم مألوفة لديهم، وهي الكيانات القبلية (أوفرماير، 2015).

كانت ثورة السابع عشر من فبراير على نظام القذافي في ليبيا، اختباراً، وتحدياً، أمام شبكة الولاءات والانتماءات التحتية في المجتمع الليبي، فبينما كان لدى الثوار ومعارضو القذافي الرغبة في إنهاء عقود من الديكتاتورية وبناء الدولة الجديدة، كانت بعض دوافع معارضين آخرين للقذافي، تتمثل في إنهاء نظام القذافي دون وجود رؤية لما سيكون عليه شكل الدولة المستقبلية، و دون وجود توجهات حقيقة حول النظام الجديد إضافة إلى اشتراك منتمين لقبائل وجماعات على غير وفاق مع نظام القذافي، وبالتالي فقد ظهرت التناقضات القبلية والجهوية، ومظاهر الصراع السياسي بمختلف أشكاله، وبرزت إلى السطح بعد حسم الصراع مع القذافي، لتعكس واقع المجتمع الليبي بعد إسقاط النظام الذي قمع كل أشكال التنوع القبلي، والثقافي، والأيديولوجي، وحجزه خلف خطابه السياسي المهيمن، فنظام القذافي لم يكن بعيدا عما حدث من استقطاب قبلي، بل لعب أثناء الثورة، وطيلة فترة حكمه على هذا الوتر الحساس، فبني تحالفات قبلية، ووطد حكمه بالاعتماد على التصنيف القبائلي، وبعد انهيار القذافي يبدو أن المشهد الليبي لا يزال غارقا في مخلفات نظامه، وفي الصراع المحتدم الآن على السلطة تحتل النزاعات القبلية مرتبه هامة فيه خاصة في غرب ليبيا، ووسطها، وجنوبها، خاصة وسط انتشار السلاح، والكتائب المسلحة الغير مسيطر عليها من قبل أجهزة الدولة، أو مؤسساتها، وهو ما قد يزيد من دور العامل القبلي، إذ أن كثير من هذه التنظيمات الحاملة للسلاح تنتمي غالبية أعضائها لقبيلة معينة قد تنخرط بشكل أو بأخر في مشكلات سياسية، أو حتى عائلية تكون فيها هذه الكتائب سلاحا يصعب السيطرة عليه (المنياوي، 2014).

توصيف أزمة الهوية في ليبيا

الأسرة والعشيرة والقبيلة هي الوحدات التقليدية للمجتمع الليبي. ولا يمكن حل أزمة ليبيا باعتراف المجتمع الدولي بحكومة هنا، أو حكومة هناك في الداخل الليبي، بل بتشكيل حكومة معترف بها من جميع الأطراف الليبية، وهو ما فشلت التفاعلات السياسية الليبية في الوصول إليه حتى الآن، وهو ما فاقم بدوره من أزمة الهوية التي تعصف بالمجتمع الليبي، والتي وصلت به إلى الحرب الأهلية، والاقتتال.

تشكيل الهوية الوطنية

الهوية الوطنية هي تعبير عن المكونات التاريخية والاجتماعية لدى أي مجتمع، وهي تتطور ضمن السياق التاريخي والبنى الاقتصادية، والاجتماعية،

والسياسية، عبر مراحل البداوة والصراع ومن ثم الاستقرار والبناء، ويمكن القول أنه يوجد نمطين لطرق تشكل الهوية الوطنية لأي مجتمع (بشر،2012):

النمط الأول: الهوية في المجتمعات التقليدية:

وهي مجتمعات مبنية على الصراع، واقتصاد الغنيمة، وتتميز بالخصائص الآتية:

اقتصاد استهلاكي غير متطور، مكانة اجتماعية متوارثة، تقديس العادات والتقاليد، حريات فردية محدودة، تقديس العائلة والقبيلة والعشيرة، الاعتماد على المركزية في الإدارة والحكم.

النمط الثاني: الهوية في المجتمعات الحديثة:

وهي مجتمعات مبنية على التعاون، والتكاتف، وتتميز بالخصائص الآتية:

اقتصاد انتاجي متطور، المكانة الاجتماعية مكتسبة، لا توجد قداسة للعادات والتقاليد، حريات فردية واسعة، العلاقات العائلية ثنائية، الاعتماد على اللامركزية في الإدارة والحكم.

في النمط الأول تتشكل الهوية بناء على المصالح المتباينة لكل فئة من فئات المجتمع، حيث تتعارض المصالح بين مكونات المجتمع، وهو ما يدفع لتعدد الهويات بدل أن ينصهر الجميع في هوية واحدة جامعة، بينما في النمط الثاني نجد أن المجتمعات تنصهر في هوية واحدة بسبب تشابك المصالح والمكتسبات التي لا يمكن أن تتعارض لحد القطيعة.

وعند قراءة الواقع الاجتماعي، والسياسي الليبي، نرى أن ليبيا تندرج ضمن النمط الأول الذي تسوده مفاهيم الصراع والصدام، وهو ما أدى إلى عدم تطوير هوية وطنية ليبية جامعة.

الهوية الوطنية في ليبيا

قلنا في سبق أن أزمة الهوية الوطنية الليبية برزت منذ استقلال ليبيا عام 1951م، ولم تنتهي أو تتوقف حتى مع الثورة الليبية ضد نظام القذافي التي كان مؤملا منها أن تسهم في صياغة هوية وطنية جامعة، فقد نشبت صراعات عنيفة بعد ثورة فبراير بين جميع القوى السياسية الليبية، أدت إلى نشوب حرب أهلية بين مكونات المجتمع الليبي، ومزقت نسيجه الاجتماعي، والسياسي، ويتضح ذلك على سبيل المثال من الانقسامات الحالية في المجتمع الليبي بين جماعات، ومناطق تتمسك بهوياتها المحلية وتجعل لها الأولوية على الهوية الوطنية الليبية، وبين جماعات التطرف الإسلامي التي ترفض الاعتراف بالهوية الوطنية، والدولة الليبية من الأساس وتدعو إلى هوية إسلامية فوق-وطنية (أبو شهيرة، 2016، ص72).

وحتى تتضح الصورة أكثر لابد أن نأخذ بعين الاعتبار أنه بعد السابع عشر من فبراير 2011، فُتحت كل الأبواب، وشُرّعت كل النوافذ أمام المشاركة السياسية، والاجتماعية، وتشكلت الأحزاب السياسية، وتنامت منظمات المجتمع المدني، وأجريت الانتخابات المحلية، والوطنية، والتأسيسية، إلا أن تراكمات العقود السابقة بقيت مهيمنة، فعقود التصحر السياسي، وحظر الأحزاب، وتقييد منظمات المجتمع المدني، وغياب الانتخابات، كلها عوامل ألقت بظلالها المعتمة على الساحة السياسية وأنتجت أحزابا هشة، ومنظمات مجتمع مدني قاصرة، وانتخابات لم تترجم نتائجُها تطلعات الناخبين وطموحاتهم، وتصرفات وسياسات للنخب الحاكمة لم ترق إلى مستوى توقعات المواطنين، فقد تأثرت الأحزاب الناشئة بفترات المنع، والقمع

الماضية، وعوز الخبرة بالعمل الحزبي، والسياسي العلني، فهي تعاني ضعفا تنظيميا في إدارتها، وتفتقر إلى مشروع سياسي واضح المعالم، وإلى قاعدة اجتماعية حقيقية، وهي لذلك عاجزة عن تأدية دور الفاعل السياسي والاجتماعي القادر على إنجاح عملية التحول الديمقراطي، وإعلاء الصالح العام بالقطع مع القبيلة والغنيمة والعقيدة، أيضا فإن الأحزاب التي نشأت حديثا عكست دينامية تصارعية، عقدت المشهد السياسي، وجعلت الوصول إلى توافقات وتسويات غاية في الصعوبة، ولذلك فإن النخب الحاكمة بعد فبراير 2011 استمرت في اتباع نفس سياسات النظام السابق، واستخدمت الموارد النفطية في تشكيل التحالفات، وتكوين الميلشيات، وأصبحت في واقع الأمر رهينة لهذه الميلشيات المسلحة، ووصل الفساد بكل أشكاله إلى مستويات غير مسبوقة، وأصبح الولاء والانتماء للقبيلة، أو الحزب، أو المنطقة كل حسب مصالحه، وهو ما فاقم من أزمة الهوية، والانقسام داخل المجتمع الليبي (المغيربي والحصادي، 2014، ص36-39).

فقد تجلت أزمة الهوية بعد ثورة 17فبراير، في عدد كبير من المؤشرات المقلقة، والحوادث التي بالرغم من أنها حوادث فردية إلا أنها تعبر عن ارتفاع لولاءات فرعية على الولاء الأسمى، ومنها واقعة إعلان الحكم الذاتي المتكررة في برقة من قبل قيادات محلية بل وقيادات نافذة، والانتخابات المحلية في مدينة مصراته، وكذلك حالة الاضطراب وعدم الاستقرار في منطقة بني وليد، واندلاع اشتباكات بين ميليشيات موالية للسلطة، وأخرى مازالت على ولائها للقذافي، والاشتباكات التي وقعت في منطقة الكفرة، وفي مناطق الحدود الليبية- التشادية، وما للأخيرة من تاريخ (مشكلة إقليم أوزو الذي استردته تشاد عن طريق التحكيم من قبل محكمة العدل الدولية في فبراير 1994)، يدعم احتمالات سعيها لممارسة تدخلات في الشؤون الليبية، للحيلولة دون قيام دولة ليبية قوية على حدودها، إضافة إلى إشكالية الأمازيغ في الجبل الغربي، وغيرها من الإشكاليات، والحوادث التي تتطلب تعاملا جديا، كون سؤال الهوية لا يتعلق فقط بالتقدم وبناء الأنظمة الديمقراطية بقدر ما تتعلق بوحدة وكيان الدولة ومستقبلها، مع الأخذ في الاعتبار متغير انتشار السلاح في أيدي ميليشيات متفرقة، هذه الميليشيات قد ينتمي بعضها لولاءات فرعية مختلفة، وفي ظل احتفاظها بقوتها، وسطوتها، وعلو انتمائها الفرعي على الانتماء الجمعي، الذي انتهي بالقضاء على القذافي، فإن ذلك يمثل خطرا على وحدة البلاد، وكذلك فإن بروز تيارات إسلامية على الساحة السياسية في ليبيا، تنظر إلى الهوية باعتبار أن الدين أولوية عليا، يليه الوطن في الأغلب الأعم فإن احتمالات تعاضدت هذه التيارات مع ميليشيات مسلحة مؤمنه بذات الاهداف، ومعليه من ذات الأولويات والولاءات

يشكر خطرا متجددا على الدولة الليبية بعد الثورة، خاصة وسط زخم التدخل الخارجي في مالي والذي اعتبرته عدد من التيارات الجهادية حربا على الإسلام وما تبع هذا التدخل من هروب لقيادات الحركة الجهادية في الصحراء على الحدود وبالقرب من ليبيا(المنياوي، 2014).

الفصل السادس

مستقبل الدولة الوطنية الليبية

سيناريوهات استشرافية

الفصل السادس

مستقبل الدولة الوطنية الليبية

سيناريوهات استشرافية

واقع الدولة الوطنية الليبية الحالي

تعرضت ليبيا كالكثير من الدول العربية لموجة التغيير التي اندلعت مع الربيع العربي، وهي ما أحدثت تغييرا كبيرا في تاريخ ليبيا السياسي، بعد أن خضعت لحكم العقيد معمر القذافي لما يقارب 42 عاما، حيث غابت مبادئ الديمقراطية، وغابت المساواة والعدالة ومبادئ حقوق الإنسان، وشهدت سيطرة القبيلة على مفاصل الدولة، وحُرمت أغلب فئات المجتمع من المشاركة في عملية صنع القرار، وفشلت جميع برامج التنمية والتحديث وبناء دولة وطنية حديثة بسبب سياسات الإقصاء والتمييز.

تراكمت نتائج الفشل في بناء الدولة الوطنية الحديثة على مدار عقود، وتفاعلت مع كثير من الدوافع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية داخل المجتمع الليبي، حتى بات الانفجار حتمياً ولا مفر منه، حيث قام الشعب بكسر حاجز الخوف، متشجعا بالثورة التونسية والمصرية، وقامت الثورة الليبية كمحاولة لرفض منهج القذافي في إدارة البلاد خلال العقود السابقة، ورفض الكبت السياسي المفروض بالقوة على الشعب، ورفض التمايز المناطقي والحرمان الاقتصادي.

انطلقت شرارة الثورة في المناطق الشرقية لليبيا، وذلك لأن هذه المناطق هي التي دفعت فاتورة التمييز والإقصاء، لكن الثورة الليبية أخذت مساراً غير المسار الذي كان يطمح إليه الشعب المنتفض، فقد طال مدى حركة الاحتجاجات الليبية، وتطورت مع الوقت لتصبح نزاعاً مسلحاً بين المعارضة والنظام، قام فيه النظام الليبي باستخدام جميع وسائط القوة التي تراكمت في يده على مدار عقود لسحق الثورة الليبية، وهو ما فتح الباب أمام المجتمع الدولي للتدخل من خلال قوات حلف الناتو التي رجّح تدخلها كفة المعارضة نحو حسم الصراع لصالحها وإسقاط نظام القذافي (قديح، 2013، ص 128).

بعد سقوط نظام القذافي بدأت معالم النظام السياسي الجديد في ليبيا تتبلور مع إعلان تأسيس المجلس الوطني الانتقالي حين طرح رؤيته السياسية لمعالم ليبيا ما بعد القذافي، وهي الرؤية التي اتسمت بروح الليبرالية ممزوجة بقيم العدالة الاجتماعية في طرح يقترب كثيراً من فكرة دولة الرفاه الاجتماعي، حيث تضمنت هذه الرؤية

الأولية ضرورة صياغة دستور يُحدد اختصاصات مؤسسات الدولة المختلفة ويفصل بين سلطاتها الثلاث، كما تبنت مبادئ الانتخاب الحر والمباشر، وحرية الرأي والتعبير، وحق تكوين التنظيمات السياسية، وضرورة مدنية الدولة، لكن ما حدث على أرض الواقع أن هذه الرؤية السياسية لإقامة الدولة الليبية الحديثة اصطدمت بمعضلتين في غاية الخطورة، تمثلت المعضلة الأولى في أن رؤية المجلس الوطني الانتقالي السياسية كانت تفتقر للهيكلة السياسية والآليات التنفيذية، خاصة وأن هذه الرؤية طُرحت بعد أيام قليلة من إنشاء المجلس، مما أدى إلى العجلة في طرح مبادئ عامة دون تفاصيل، مما فتح الباب واسعا لتنوع الآراء والاجتهادات فيما بعد، وهو ما أدى لبروز خلافات حادة أثرت على عمل المجلس، بينما المعضلة الثانية تمثلت في الواقع المجتمعي الليبي القائم على القبلية، وهو ما يهدد الدولة الليبية خاصة مع تصاعد النزعات القبلية (موسى، 2011).

وهكذا لم يتمكن المجلس من جمع الشعب الليبي تحت راية سلطة مركزية واحدة في المستقبل، بحيث أن هذا المجلس فشل في تحقيق تماسك وتلاحم مختلف القبائل والعشائر الليبية، والتيارات الدينية، وكذلك الأقليات الإثنية، وهو الأمر الذي عرقل نجاح المجلس في التأسيس لبناء الدولة الليبية الحديثة (أوعلي، 2012).

لا شك أن فشل المحاولات لإعادة بناء الدولة الليبية على أسس حديثة ترجع في جذورها، لسياسات القذافي بتفكيك مؤسسات الدولة، حيث أسس لنفسه شبكة صغيرة من المنظمات التي أخضعت بالكامل لتحقيق نوع من توزيع السلطة بين أبناء "القائد"، وهو ما استوجب العمل على بناء هياكل جديدة بعد الإطاحة بحكمه، لكن مرحلة إعادة التأسيس، التي انطلقت مباشرة بعد انهيار النظام السابق، لم تستمر طويلاً، على الرغم من الحماسة الكبيرة التي صاحبت انتخاب المؤتمر العام، إذ سرعان ما ساد الانقسام وهيمن الصراع المفتوح بين القوى السياسية الجديدة قبل أن تحال الكلمة إلى لغة السلاح والقوة، وهكذا بدل أن تتوفر الفرصة لولادة طبيعية جديدة غير مشوهة للدولة الليبية، إذ بها تجد نفسها في سياق صراع دموي مفتوح، وفي ظل أوضاع غير مستقرة (الجورشي، 2016).

التحديات التي تواجه الدولة الوطنية الليبية

تعيش ليبيا حاليا جملة من التحديات الكبرى التي تهدد بقاء الدولة واستقرارها (أبو بكر، 2016) :

1- **تأزم الوضع الأمني:** والذي يتفاقم تعقده نظراً لانتشار الميليشيات وفي ظل فوضى السلاح، بالإضافة الى خطر الجماعات المتطرفة، في ظل غياب سلطة مركزية قوية تفرض هيمنتها على كامل التراب الليبي.

2- **تزايد حدة الانقسامات والاستقطابات السياسية:** وهو ما يتعارض مع الديمقراطية، والتي تنتفي في تنازع السلطات وهي أهم الشروط اللازمة لإحداث مجتمع مدني قوي وفعال.

3- **غلبة الولاءات القبلية والجهوية والمناطقية:** والتي تتناقض مع مكونات ووظائف المجتمع المدني وأهدافه، وتصاعد نفوذ القبائل على حساب السلطة السياسية، وهو ما أسس لدولة داخل الدولة، وغلّب المصالح الضيقة للقبائل على المصلحة الوطنية العليا.

4- **غياب ثقافة المجتمع المدني:** والتي ترتبط بهيمنة الولاءات الاجتماعية الضيقة، وترتبط أيضاً بخبرة عدم وجود المجتمع المدني في السابق.

5- **التدخل الغربي في الشأن الوطني الليبي:** وهو الأمر الذي يهدد السيادة الداخلية للدولة الليبية، ويفتح الباب أمام نهب الموارد الليبية واستغلال التناقضات الليبية لتأزيم الأوضاع الليبية بما يضمن ضعف الدولة لاستمرار عملية النهب (موسى، 2011).

6- **غياب مؤسسات الدولة الحقيقية:** التي تصدعت وتلاشت فعليا من المشهد السياسي الليبي لصالح الصراعات الطبقية والقبلية، والميليشيات المسلحة (أوعلي، 2012).

7- **تحدي اندلاع الحرب الأهلية:** تسبّب الفراغ في السلطة الذي نجم عن غياب القذافي في نشوب صراعات محلية للسيطرة على المراكز الحدودية والتجارة عبر الحدود بين القبائل المتنافسة وأيضاً بين الحكومة المركزية والعديد من الكتائب، وهو ما يهدد بنشوب حرب أهلية (كول، 2012).

السيناريوهات المستقبلية للدولة الوطنية الليبية

مقدمة

إن البحث في أزمة الهوية في العالم العربي، وتطبيق ذلك على الحالة الليبية هو محاولة لاستشراف الاستراتيجيات المحتملة، التي من الممكن أن يتخذها مسار تطورها، خاصة مع التحولات السياسية الكبرى في العالم العربي، والتي أثرت تأثيراً كبيراً على مستقبل الدولة الوطنية في العالم العربي، وغيرت شكل هذه الدولة في

كثيرٍ من البلدان خاصة بعد اندلاع الربيع العربي، ونشوب خلافات وصراعات أهلية داخل البلد الواحد.

إن استشراف مستقبل الدولة الوطنية الليبية كما ترى الدراسة، يسير وفقاً لثلاثة سيناريوهات محتملة، وما تسفر عنه من مسارات محتملة، مع ترجيح أي منها، وأيها أكثر واقعية وقابلية للحدوث، بما يتلاءم مع المعطيات على أرض الواقع.

السيناريو الأول: سيناريو الانفراج والتسوية

يتمثل هذا السيناريو في أن الأوضاع السياسية والأمنية في ليبيا ستشهد تحسنا ملحوظا، وذلك على الرغم من الخلافات الكبيرة الموجودة بين الفرقاء الليبيين، حيث ستشهد الفترة القادمة تحسنا في العلاقات بين اللاعبين الأساسيين في ليبيا، وسوف تقوم الأطراف الليبية بتهدئة الأمور فيما بينها بشكل مباشر أو غير مباشر، ومحاولة حل الخلافات القائمة بما يُفضي إلى إنهاء حالة الاستقطاب والتوتر، التي دفعت جميع الأطراف ثمناً باهظاً لاستمرارها، وشعورها بضرورة عودة الاستقرار لليبيا وإنهاء الخلافات العالقة كمقدمة نحو بناء الدولة الليبية الحديثة بما يضمن المشاركة السياسية من جميع الأطراف، على أسس العدالة والمساواة والديمقراطية.

باختصار يُعبر هذا السيناريو عن الأمل في انتهاء حالة التوتر والاستقطاب بين الأطراف الليبية، وهو كذلك السيناريو المرغوب فيه، والمفضل.

نتائج هذا السيناريو:

بناءً على التوصيف السابق لهذا السيناريو، يُتوقع حسب هذا السيناريو أن يؤدي ذلك إلى حدوث انفراج في العلاقات بين الأطراف الليبيين، مما يؤدي بدوره إلى تسوية تكون مقبولة من الجميع، لأن الجميع باتت لديه مصلحة حقيقية في التقدم نحو علاج أوجه التوتر والاحتقان، وإنهاء الأزمة، فحسابات الأطراف المعنية أصبحت تصب بعد سنوات من الاستقطاب في مصلحة ترميم هذه العلاقات، فوفقا لهذا السيناريو، تزداد الاحتمالات الآتية تحققا:

1- المصالحة الوطنية الشاملة بين كل الأطراف.
2- التأكيد على وجود تعددية سياسية حقيقية من خلال تهيئة حياة حزبية سليمة، وتعدى الفكر القبلي في السياسة.
3- جمع السلاح من كافة الجماعات وتوحيد الميليشيات في جيش ليبي واحد دون تفرقة بين جماعة وأخرى.
4- إعادة الاعتبار لمفهوم السلطة الشرعية الواحدة.
5- بدء عملية بناء مؤسسات الدولة الحديثة بمشاركة ومباركة جميع الأطراف.

السيناريو الثاني: بقاء الوضع على ما هو عليه

يتمثل هذا السيناريو في أن الأوضاع في ليبيا ستبقى كما هي، ولن تشهد تحسنا، كما أنها في المقابل لن تتجه نحو مزيدٍ من التوتر، ويستند هذا الافتراض إلى أن الأطراف في ليبيا لن تتجه نحو التصعيد، وستبقى الأمور لاعتبارات كثيرة في حالة من الجمود، حيث أنه لا يملك طرف حسم الأمور وفقا لرؤيته، وذلك بسبب عدم امتلاكه المقومات المطلوبة لمثل هذه المهمة، مما يعني عدم اتجاه الأوضاع نحو

مزيد من التدهور، وفي المقابل لا يُتوقع أن تُقدم الأطراف الليبية أية تنازلات لحل الأزمة.

ويفترض هذا السيناريو ما يلي:

1- وجود حكومة ليبية تحظى باعتراف دولي وعربي، مما يعطيها شرعية التخطيط لمستقبل ليبيا، لكنها في الوقت ذاته لا تملك مقومات التنفيذ على أرض الواقع بسبب الإرث الطويل من الصراعات القبلية، وانتشار الميليشيات المسلحة.

2- وجود خلافات وتباينات فكرية وسياسية وأيديولوجية وقبلية، يمنع من التوصل إلى نقاط مشتركة تدفع باتجاه حل الأزمة الليبية، فالأطراف بالكامل تتصلب خلف مواقفها.

3- ارتباط بعض أطراف الأزمة بأجندات خارجية يحرم الأطراف الداخلية من امتلاك المبادرة نحو حل الأزمة، أو التصعيد، إلا بما يتوافق مع مصالح الأطراف الخارجية.

نتائج هذا السيناريو:

استمرار الأزمة الليبية، واستمرار حالة غياب الدولة، وانتشار الميليشيات المسلحة، وهذا السيناريو مبني على أساس أن الظروف في ليبيا ليست مواتية لفتح صفحة جديدة في العلاقات بين الأطراف الليبيين، فالحكومة الليبية ما زالت تتصرف بمنطق أنها الطرف الشرعي الوحيد على الساحة الليبية، بينما ترسخت على الأرض سلطات فرعية تنافس الحكومة، كسلطة القبائل، وسلطة الميليشيات والجماعات المسلحة، وبالتالي فلا توجد ثقة بين الأطراف تمهد لتسوية ناجحة ومقبولة، وفي المقابل لا توجد معطيات تشير إلى قدرة أي طرف على الحسم.

باختصار يشير هذا السيناريو إلى حالة من الضبابية حول مستقبل الدولة الليبية، لأن خياري التسوية أو التصعيد كلاهما متاح، لكن الأمور ليست واضحة حول أي الخيارين أقرب إلى الواقع، ففي ظل المعطيات الحالية هناك حالة من عدم اليقين تدفع للاعتقاد بأن الأزمة الليبية ستبقى كما هي، وقضية تطورها، أو حلها مرتبطة بالتغيرات التي يحملها المستقبل.

السيناريو الثالث: تصاعد الأزمة

يمثل هذا السيناريو الجانب السلبي لمستقبل الدولة الوطنية الليبية، ويتمثل هذا السيناريو في أن الأزمة لن تبقى عند المستوى الحالي، بل ستشهد مزيدا من التوتر والتصعيد، وينطلق هذا السيناريو من احتمالات سوداوية تستند على الافتراضات الآتية:

1- وجود حكومة تحظى بالاعتراف على المستوى العربي والدولي، يعطي هذه الحكومة شرعية في التصرف وفقا لأجندتها المقبولة خارجيا إلى حد ما، وهو ما سيصطدم بواقع ليبي قائم على القبلية والتشرذم وانتشار الإرهاب، مما سيزيد من حدة الاستقطاب والصراع.

2- وجود خلافات حقيقية وعميقة داخل المجتمع الليبي، خلافات قبلية وأخرى على موارد الثروة، وثالثة على مناطق السيطرة والنفوذ، أدت إلى حالة من الاستقطاب الحاد، وعمقت من الفجوة داخل التيارات السياسية، وهو ما يجعل الصدام وتصاعده أمرا لا مفر منه.

3- تزايد التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية الليبية، ومحاولة الأطراف الدولية تأجيج الصراع داخل ليبيا، وتوجيه الأحداث داخل ليبيا بما يتوافق مع سياساتها ومصالحها في المنطقة.

نتائج هذا السيناريو:

هذا السيناريو رغم سلبيته وسوداويته، إلا أن الأطراف في ليبيا ربما ترى فيه خيارا مفضلا، قد يدفع باتجاهه في ظل الفشل المتواصل لتحقيق أي من الخطوات والمعادلات التي يحاول كل طرف فرضها على الآخرين، ووجود حالة من عدم الثقة والعداء، مما يؤدي إلى سعي كل طرف إلى توسيع سيطرته ومناطق نفوذه بالقوة المسلحة، وبالتالي سوف يتعاظم دور الميليشيات على حساب وحدانية السلطة، والأخطر أن التدخلات الخارجية سوف تزداد ويتعاظم معها دور القوى الخارجية التي تريد صياغة الإقليم بما يتماشى مع مصالحها وهيمنتها وتسوية حساباتها، دون أي اعتبار لمصالح الشعب الليبي، ولا يُستبعد أن تلعب هذه الدول دوراً خفياً يؤدى إلى تقسيم البلاد بعد تأجيج الصراع المسلح والوصول به إلى أقصى درجات العنف.

تعقيب على السيناريوهات:

يمكن القول أن الأوضاع داخل ليبيا معرضة لأكثر من سيناريو، ولترجيح أي سيناريو على الآخر، وتحديد أيها أكثر قابلية للحدوث، يجب الأخذ بعين الاعتبار العديد من المؤثرات التي قد ترجح سيناريو على آخر:

1- مدى امتلاك الأطراف الفاعلة للرشد السياسي، والوعي بمخاطر كل سيناريو.

2- دور العوامل الخارجية في التأثير على توجهات الأطراف المعنية.

3- حسابات الربح والخسارة لدى كل طرف.

4- دور الرأي العام المحلي والأحزاب والقوى والقبائل في الضغط والتأثير على صناع القرار لدى كل طرف.

واستنادا لهذه المؤثرات، وبعد عرض السيناريوهات المحتملة للأوضاع الليبية، ترى الدراسة، أن كل سيناريو له ما يعززه، وله ما يجعل منه أمرا مستبعدا، لكنها تعتقد أن السيناريو الأول هو الأكثر وجاهة ومعقولية، وذلك لاعتبارات كثيرة، منها:

1- جميع الأطراف أصبحت متضررة من استمرار الوضع الحالي، لأن استمرار الوضع الحالي بما هو عليه بات يشكل عبئا على الأطراف الرئيسية، وبالتأكيد فالتصعيد والتوجه نحو التأزيم ستكون له تكاليف باهظة أكثر.

2- ليبيا بحاجة ماسة إلى ترتيب أوضاعها الداخلية لمواجهة الأزمات الكثيرة التي تعاني منها، وخاصة الأوضاع المتدهورة أمنيا واقتصاديا، وهو الأمر الذي سيجعل من اقتراب الأطراف من بعضها البعض ضرورة من ضرورات البقاء.

3- انتشار الإرهاب يهدد ليس فقط الدولة الليبية، وإنما يهدد أكثر النسيج الوطني والاجتماعي للمجتمع الليبي، وهو ما سيدفع آجلا أو عاجلا الشعب الليبي إلى التكاثف من أجل مواجهة خطر الإرهاب، وهو الأمر الذي يعني أن جميع الأطراف في ليبيا يجب أن تحسم خلافتها لمواجه الخطر الأكبر.

4- استمرار الأزمة الليبية يهدد أيضا بخطر التقسيم لليبيا، وهو ما سيواجه برفض شعبي، ربما يكون حاليا غير مؤثر، لكنه سيكون حاسما إذا ما شعر الشعب الليبي أن التقسيم يهدد أمنه واستقراره ورفاهيته.

من خلال ما سبق ترى الدراسة أن السيناريو الأول هو الأقرب للواقع بحكم حقائق الجغرافيا والتاريخ والمصير المشترك، وأنه ربما تطول فترة التوتر، لكنها في النهاية ستعود إلى مسارها الطبيعي، بأن تنتهي الأزمة الليبية، وتتوحد جميع الجهود نحو بناء دولة ليبية حديثة.

المراجع

أولا: الموسوعات:

1) ابن منظور، لسان العرب، المجلد السادس، دار المعارف، القاهرة.
2) الكيالي، عبد الوهاب،1979، موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، الأجزاء (1، 2، 3، 4، 5).
3) الموسوعة العربية العالمية، 1999، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، ط 2، المجلدات (10، 18، 21، 24، 27).

ثانيا: الكتب العربية:

4) الأنصاري، محمد جابر، 1999، التأزم السياسي عن العرب وسوسيولوجيا الإسلام: مكونات الحالة المزمنة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، الطبعة الثانية.
5) الأنصاري، محمد جابر، 1994، تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية: مدخل إلى إعادة فهم الواقع العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
6) البيطار، نديم، 1982، حدود الهوية القومية: نقد عام، دار الوحدة، بيروت.
7) الجابري، محمد عابد، 1995، العروبة والإسلام والغرب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى.
8) الجابري، محمد عابد، 1994، مفاهيم الحقوق والعدل في النصوص العربية الاسلامية في: حقوق الانسان في الفكر العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
9) الجابري، محمد علي، 1990، إشكاليات الفكر العربي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية.
10) الجباعي، جاد الكريم، 2014، الدولة العربية: الاندماج الاجتماعي في بلد واحد: من المجتمع الأهلي إلى المجتمع المدني، من كتاب: جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي، مجموعة مؤلفين، المركز العربي للأبحاث والسياسات، بيروت، الطبعة الأولى.

11) الحاج، عبدالله جمعة، 2012، الدولة الوطنية والإسلام في العالم العربي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي.
12) الحمد، تركي، 1992، دراسات أيديولوجية في الحالة العربية، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الأولى.
13) الخزرجي، ثامر كامل، 2005، العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى.
14) الخطيب، أحمد، وآخرون، 1985، دليل البحث والتقويم التربوي، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان.
15) الدواي، عبد الرازق، 2013، في الثقافة والخطاب عن حرب الثقافات: حوار الهويات الوطنية في زمن العولمة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، الطبعة الأولى.
16) الصديقي، سعيد، 2008، الدولة في عالم متغير: الدولة الوطنية والتحديات العالمية الجديدة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، الطبعة الأولى.
17) العزاوي، رحيم يونس كرو، 2008، مقدمة في منهج البحث العلمي، دار دجلة، عمان الطبعة الأولى.
18) العزاوي، عباس، 1951، العراق بين احتلالين، ج4، بغداد.
19) الفائدي، محجوب عطية، 1994، طرق البحث العلمي في العلوم الاجتماعية مع بعض التطبيقات على المجتمع الريفي، مطبعة الدار البيضاء، جامعة عمر المختار، المغرب.
20) القذافي، معمر، الكتاب الأخضر، 1978، الدار الجماهيرية للنشر والإعلان والتوزيع، طرابلس، الطبعة الأولى.
21) القصبي، عبد الغفار رشاد، 2006، التطور السياسي والتحول الديمقراطي، الكتاب الأول، الطبعة الثانية، جامعة القاهرة، القاهرة.
22) الكواري، علي خليفة وآخرون، 2000، المسألة الديموقراطية في الوطن العربي. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

23) المسيري، عبد الوهاب، 2002، من هو اليهودي؟، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الثالثة.
24) المناوي، رمزي، 2010، رجل من جهنم، دار الكتاب العربي، القاهرة، الطبعة الأولى.
25) النجار، باقر سلمان، 2014، الدولة العربية: بين إخفاقات البناء وتعطل الاندماج، من كتاب: جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي، مجموعة مؤلفين، المركز العربي للأبحاث والسياسات، بيروت، الطبعة الأولى.
26) إبراهيم، حسين توفيق، 1985، مشكلة الشرعية السياسية في الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة.
27) إبراهيم، سعد الدين، 1987، أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط 2.
28) أبو حجلة، عمران، 1997، حالات فوضى الآثار الاجتماعية للعولمة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، الطبعة الأولى.
29) أحميدة، علي عبد اللطيف، 1998، المجتمع والدولة والاستعمار في ليبيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية.
30) أحميدة، علي عبد اللطيف، 2012، دولة ما بعد الاستعمار والتحولات الاجتماعية في ليبيا، دراسة صادرة عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة.
31) أنطونيوس، جورج، 1987، يقظة العرب، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الثامنة.
32) أومليل، علي، 1985، الإصلاحية العربية والدولة الوطنية، دار التنوير للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الأولى.
33) بازامة، محمد مصطفى، 1975، ليبيا: هذا الاسم في جذوره التاريخية، مكتبة قورينا، بنغازي، الطبعة الثانية.
34) برو، توفيق: وآخرون، 1976، تاريخ العرب الحديث والمعاصر، دمشق.

35) بشارة، عزمي، 2009، أن تكون عربيا في أيامنا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى.
36) بشارة، عزمي، 2011، في الثورة والقابلية للثورة، المركز العربي للأبحاث والدراسات، الدوحة.
37) حتي، يوسف ناصف، 1985، النظرية في العلاقات الدولية، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى.
38) حراز، السيد رجب، 1980، العالم العربي في التاريخ الحديث، القاهرة.
39) حسين، عدنان السيد، 2011، أزمة الدولة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
40) حمدان، جمال، 1996، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية: دراسة في الجغرافيا السياسية، مكتبة مدبولي، القاهرة.
41) رافق، عبد الكريم، 1974، العرب والعثمانيون، مكتبة أطلس، دمشق، الطبعة الأولى.
42) رافق، عبد الكريم، 1968، بلاد الشام ومصر، مكتبة أطلس، دمشق، الطبعة الثانية.
43) رسلان، أحمد فؤاد، 1986، نظرية الصراع الدولي: دراسة في تطور الأسرة الدولية المعاصرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
44) زهران، جمال علي، 2001، أزمات النظام العربي وآليات المواجهة، القاهرة، دار الشروق.
45) زيادة، نقولا، 1958، محاضرات في تاريخ ليبيا من الاستعمار الإيطالي إلى الاستقلال، معهد الدراسات العربية العالية، جامعة الدول العربية، القاهرة.
46) سالم، السيد مصطفى، 1969، الفتح العثماني الأول لليمن، القاهرة.
47) سعد الدين، إبراهيم، 1988، مستقبل المجتمع والدولة في الوطن العربي، منتدى الفكر العربي، عمان الطبعة الثانية.
48) سعودي، محمد عبد الغني، 1992، ومحسن أحمد الخضيري، الأسس العلمية لكتابة رسائل الماجستير والدكتوراة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

49) شكارة، نادية، 1996، اتخاذ القرار في الأزمة الدولية، دار النشر والطباعة، جامعة بغداد.
50) شلبي، عبد الودود، 1987، الإسلام وخرافة السيف، دار الخليج، القاهرة.
51) صايغ، يوسف، 1992، التنمية العصية من التبعية إلى الاعتماد على النفس في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
52) طالب، محمد سعيد، 1999، الدولة الحديثة والبحث عن الهوية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان.
53) عبد الرحمن، عبد الرحيم، 1984، تاريخ العرب الحديث والمعاصر، القاهرة.
54) عبد الكافي، إسماعيل عبد الفتاح، إدارة الصراعات والأزمات الدولية، بدون تاريخ نشر.
55) علوة، السيد، 1988، آليات الصراعات الدولية، دراسة سياسات التعاون الدولي، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
56) عمر، عبد العزيز عمر،1973، دراسات في تاريخ العرب الحديث والمعاصر، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى.
57) عيد، عبد الرزاق، 1996، الثقافة الوطنية والحداثة وإشكاليات الهوية، سلسلة دراسات فكرية، دار الصدقة، حلب.
58) غليون، برهان، 2012، المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، الطبعة الثالثة.
59) قنديلجي، عامر إبراهيم، 1993، البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات، مطبعة دار الشؤون الثقافية، بغداد.
60) قهوجي، حبيب، 1982، استراتيجية الصهيونية وإسرائيل تجاه المنطقة العربية والحزام المحيط بها، مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، دمشق.
61) لبيض، سالم، 2009، الهوية: الإسلام – العروبة – التونسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
62) مقلد، إسماعيل صبري، 1991، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في النظريات والأصول، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، الطبعة الرابعة.

63) هلال، علي الدين، 1989، أمريكا والوحدة العربية (1945-1982)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
64) هلال، علي الدين: مسعد، نيفين، 2010، النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
65) هيكل، محمد حسنين، 2002، أزمة العرب ومستقبلهم، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الثانية.
66) وهبان، أحمد محمد، 2010، الهوية العربية في ظل العولمة، الجمعية السعودية للعلوم السياسية، الرياض.
67) ياغي، إسماعيل أحمد، 1997، العالم العربي في التاريخ الحديث، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى.

ثالثا: الكتب المترجمة:

68) الأيوبي، نزيه ن، 2010، تضخيم الدولة العربية: السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط، ترجمة: أمجد حسين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 2010.
69) العلي، نادية، 2002، الحركة النسائية المصرية العلمانية والنوع والدولة في الشرق الأوسط، ترجمة: مصطفى رياض، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2002.
70) حبيب، هنري، 1981، ليبيا بين الماضي والحاضر، ترجمة: شاكر إبراهيم، المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والإعلان والمطابع، طرابلس، الطبعة الأولى، 1981.
71) حلاق، وائل، 2014، الدولة المستحيلة: الإسلام والسياسة ومأزق الحداثة الأخلاقي، ترجمة: عمرو عثمان، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، الطبعة الأولى، 2014.
72) روسي، إتوري، 1991، ليبيا منذ الفتح العربي حتى سنة 1911، ترجمة: خليفة محمد التليسي، الدار العربية للكتاب، الإسكندرية، الطبعة الثانية، 1991.

73) غريفيش، مارتن، وأوكالاهان، تيري، 2008، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، مترجم للعربية، مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2008.

74) هنتكتون، صموائيل. ب، 2005، من نحن؟: التحديات التي تواجه الهوية الأمريكية، ترجمة حسام الدين خضور، دار الحصاد، دمشق، الطبعة الأولى، 2005.

رابعا: المراجع الأجنبية:

75) Ayubi , Nazih N, Over –Stating the Arab State: Political and Society in the Middle East (London. I. B. Tauris – 1995)

76) Badie , Bertrand , Quand la globalization fait la difference , Croissance , n.399 , December 1996

77) De Waal , Alex , Sudan: What Kind of State ? what Kind of Crisis ? , London: Crisis States Research Center , Occasional , April 2007

78) Parekh , Bhiku , Defining British Identity , The political Quarterly , Vol. 71 , no.1 , Jan , March 2000

79) Rummens , Joanna Anneka , Canadian indentities: An interdisciplinary overview of Canadian research of indentiy , department Canadian heritage , Canada , 2001

خامسا: الدوريات والمجلات:

80) البوني، عفيف، في الهوية القومية العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد (57)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، نوفمبر 1983.

81) الحروب، خالد، الثورات العربية والنظام العربي: التفكيك وإعادة التركيب، شؤون عربية، العدد 146، صيف 2011.

82) الحريري، جاسم يونس، أثر المشاركة السياسية في تنمية المواطنة: دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة شؤون عربية، العدد (135)، خريف 2008.

83) الحوامدة، نضال صالح، إدارة الأزمة من منظور منهج دراسة الحالة، مجلة جامعة دمشق، دمشق، المجلد التاسع عشر، العدد الأول، 2003.

84) الدسوقي، أبو بكر، الحصاد الهزيل للثورات العربية، مجلة السياسة الدولية، العدد (192)، أبريل 2013.

85) الدسوقي، أبو بكر، الطائفية تهدد المستقبل العربي: هل تستمر الحروب المذهبية عقودا؟، مجلة السياسة الدولية، العدد (201)، يوليو 2015.

86) العلكيم، حسن حمدان، التحديات التي تواجه الوطن العربي في القرن الحادي والعشرين: دراسة استشرافية، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19، صيف 2008.

87) المسفر، محمد صالح، مقاربة أولية للاتجاهات المستقبلية في العلاقات العربية الأوروبية، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت، العدد (13)، يناير 2007.

88) المغيربي، محمد زاهي بشير، التحديث وشرعية المؤسسات السياسية :النظام الملكي الليبي 1951-1969، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، المجلد 21، العدد (4/3)، خريف/شتاء 1993.

89) أبو رمان، محمد، الصفقة المزدوجة: التغيير في الأردن بين " الثنائية الديموجرافية " والممانعة الرسمية، مجلة السياسة الدولية، العدد (184)، أبريل 2011.

90) أبو شهيوة، مالك، تحديات بناء الدولة ما بعد الدكتاتورية ومتطلبات نجاح عملية التحول الديمقراطي "الحالة الليبية"، مجلة عراجين، الإصدار الثاني، العدد التاسع، 2016.

91) أبو عامود، محمد سعد، تركيا وحلم إعادة انتاج دولة الخلافة العثمانية، مجلة السياسة الدولية، العدد (201)، يوليو 2015.

92) بن جديد، سلوى، العولمة الرأسمالية: وحدة المشهد الحضاري العالمي على حساب الهويات الوطنية، مجلة السياسة الدولية، العدد(192)، أبريل 2013.

93) بو غالم، عباس، تقرير عن ليبيا بعد أربع سنوات من الثورة: الحصيلة والمآلات وسبل الخروج من الأزمة، مجلة المستقبل العربي، العدد (441)، نوفمبر 2015

94) جبر، حافظ عبد العظيم، التطورات السياسية في ليبيا على إثر ثورة 17 شباط 2011: رؤية سياسية وتحليلية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد (38)، 2012.

95) حماد، عبد العظيم، فشل الدولة العربية وآثاره الوخيمة داخليا وإقليميا، مجلة السياسة الدولية، العدد (201)، يوليو 2015.

96) حمزاوي، عمرو، أزمة الديمقراطية عالميا وداخليا، مجلة السياسة الدولية، العدد (200)، أبريل 2015.

97) خراط، ادوارد، الأصالة الثقافية والهوية الوطنية، مجلة العربي، العدد (551)، 2004.

98) راشد، سامح، شرق أوسط جديد قديم: الخريطة الإقليمية في عصر الثورات، شؤون عربية، العدد 146، صيف 2011.

99) رجب، ايمان أحمد، طائفية الاحتجاجات: ملامح الأزمة الداخلية والإقليمية لمظاهرات البحرين، مجلة السياسة الدولية، العدد (184)، أبريل 2011.

100) رياض، محمد، الخريطة الجيوسياسية المتغيرة للشرق الأوسط: نظرة تاريخية، مجلة السياسة الدولية، العدد (174)، أكتوبر 2008.

101) سالم، صلاح، أثر الثورة المصرية في المحيط العربي والبيئة الإقليمية، شؤون عربية، العدد 145، ربيع 2011.

102) سالم، محمد أنيس، الدول العربية في مواجهة تحديات الأمن الإقليمي: تقييم الأداء وتوقعات مستقبلية، مجلة السياسة الدولية، العدد (201)، يوليو 2015.

103) سالم، محمد أنيس، الدول العربية في مواجهة تحديات الأمن الإقليمي: تقييم الأداء وتوقعات مستقبلية، مجلة السياسة الدولية، العدد (201)، يوليو 2015.

104) سعدي، محمد، الهوية: من الوحدة إلى التعدد، مجلة آفاق المستقبل، العدد (7)، أكتوبر 2010.

105) شحاتة، دينا، ومريم وحيد، محركات التغيير في العالم العربي، مجلة السياسة الدولية، العدد (184)، أبريل 2011.

106) شيحة، ميشيل، إشكالية الدولة القطرية العربية المعاصرة، جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، سوريا، المجلد 22، العدد الأول، 2006.

107) عارف، نصر محمد، المعادلات الجديدة: مستقبل الدولة في العالم العربي، مجلة السياسة الدولية، العدد (186)، أكتوبر 2011.

108) عبد الرحمن، حمدي، لماذا تتفكك الدول؟: السودان من الضعف العام إلى التقسيم الجغرافي، مجلة السياسة الدولية، العدد (184)، أبريل 2011.

109) عبد المؤمن، محمد السعيد، إيران ومحاولات استعادة الحلم الإمبراطوري، مجلة السياسة الدولية، العدد (201)، يوليو 2015.

110) عبيد، منى حسين، أبعاد تغيير النظام السياسي في ليبيا، دراسات دولية، العدد (51)، 2012.

111) عدلي، هويدا، الشباب العربي والهوية والعولمة: جدليات القبول والرفض، مجلة شؤون عربية، العدد (132)، شتاء 2007.

112) عقل، زياد، الأزمة الليبية من الاحتجاج السلمي إلى التدخل الأجنبي، ملف الأهرام الاستراتيجي، العدد (196)، أبريل 2011.

113) علوي، مصطفى، التعريف بظاهرة الأزمة الدولية، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي، بيروت، العدد 19، 1987.

114) علوي، مصطفى، كيف يتعامل العالم مع الثورات العربية؟، مجلة السياسة الدولية، العدد (184)، أبريل 2011.

115) علوي، مصطفى، مهددات الأمن العربي: خريطة معقدة، مجلة السياسة الدولية، العدد (201)، يوليو 2015.

116) عوني، مالك، الأسئلة الإشكالية: محاولة أولية للاقتراب من أبعاد الصعود الإسلامي ومآلاته، ملحق تحولات استراتيجية، مجلة السياسة الدولية، العدد (188)، أبريل 2012.

117) كاظم، ثائر رحيم، العولمة والمواطنة والهوية: بحث في تأثير العولمة على الانتماء الوطني والمحلي في المجتمعات، مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية، العدد (1)، المجلد (8)، 2009.

118) كربوسة، عمراني، مستقبل الدولة الوطنية في ظل تحديات الحراك الراهن، مجلة المفكر، جامعة محمد خيضر، العدد 11، سبتمبر 2014.

119) مالكي، محمد، هل انحسر الانتماء الوطني والقومي لصالح الانتماء الديني؟: تأملات في ترتيب أولويات الانتماء، مجلة شؤون عربية، العدد (128)، شتاء 2006.

120) محمد، علاء عبد الحفيظ، مستقبل الدولة الوطنية العربية في ضوء إشكالية العلاقة بين الداخل والخارج، مجلة المستقبل العربي، العدد (429)، نوفمبر 2014.

121) مخيمر، أسامة فاروق، توجهات حلف الناتو نحو المنطقة العربية، مجلة البحوث والدراسات العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، العدد (53)، ديسمبر 2010.

122) مصطفى، عبد التواب، إشكاليات وتحديات جديدة: مستقبل التعاون العربي بعد الثورات العربية، مجلة السياسة الدولية، العدد (192)، أبريل 2013.

123) وطفة، علي، إشكالية الهوية والانتماء في المجتمعات العربية المعاصرة، مجلة المستقبل العربي، العدد (282)، أغسطس 2002.

سادسا: الصحف والجرائد:

124) الجمري، منصور، ما الدولة القومية؟، صحيفة الوسط، البحرين، العدد 1889، 2007/11/8 .

125) السعد، نورة خالد، المواطنة والهوية، جريدة الرياض، السعودية، العدد رقم (13583)، 2005/12/1.

126) العكري، عبد النبي، انحطاط الدولة العربية، صحيفة الوسط، البحرين، العدد (3436)، 2012/2/3.

127) المضحكي، فهد، مفهوم الدولة والدولة الحديثة، جريدة الأيام، البحرين، العدد رقم (8811)، 2013/5/25.

128) بنان، طلال صالح، الاستقرار السياسي: محدداته ومتطلباته، جريدة عكاظ، السعودية، العدد رقم (4566)، 2013/12/17.

129) علي، محمد إسماعيل: خواطر عن الفساد، جريدة الأهرام، القاهرة، عدد 1999/5/8.

130) غليون، برهان، المحنة العربية في الدولة الحديثة: القطرية و القومية وعناصر نقدها، جريدة الحياة، عدد 28/8/ 1997.

131) قدس، محمد علي قدس، مفهومنا للوطنية والمواطنة، جريدة الشرق، السعودية، العدد رقم (429) بتاريخ 2013/2/5 .

132) ياغي، محمد، الدولة في العالم العربي (1)، جريدة الأيام، فلسطين، العدد (7118)، 2015/11/6.

133) ياغي، محمد، الدولة في العالم العربي (2)، جريدة الأيام، فلسطين، العدد (7125)، 2015/11/13.

سابعا: رسائل الماجستير والدكتوراة:

134) المصري، مها سامي فؤاد، دور النظام السياسي العربي في إعاقة بناء مجتمع معرفة عربي، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2005.

135) أبو عنزة، محمد عمر أحمد، واقع إشكالية الهوية العربية: بين الأطروحات القومية والإسلامية، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2011.

136) حجال، صادق، الدولة الفاشلة وإشكالية التدخل الإنساني في المنطقة العربية: دراسة حالة ليبيا 2011-2013، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2014.

137) دبعى، رائد، أساليب التغيير السياسي لدى حركات الإسلام السياسي بين الفكر والممارسة: الإخوان المسلمين في مصر نموذجاً، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2012 .

138) عبدو، حسن رزق سلمان، النظام العالمي ومستقبل سيادة الدولة في الشرق الأوسط، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2010.

139) علي، دريس، أثر بناء الدولة على الانتماء الديني والمواطنة في المنطقة العربية، رسالة ماجستير، جامعة الدكتور الطاهر مولاي، الجزائر، 2013.

140) فارس، لونيس، سياسات الهوية لدى الأحزاب السياسية في الجزائر 1989-2012، رسالة ماجستير، جامعة الدكتور الطاهر مولاي، الجزائر، 2013.

141) قديح، تيسير إبراهيم، التدخل الدولي الإنساني: دراسة حالة ليبيا 2011، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، 2013.

142) لوصيف، السعيد، واقع ومستقبل الدولة الوطنية ضمن رهانات وتحديات مرحلة ما بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2010.

143) محارب، أحمد مجدي منصور، العلاقات الأردنية – الإسرائيلية وأثرها على القضية الفلسطينية: 1994-1999م، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، 2012.

ثامنا: التقارير:

144) الاحتجاجات الشعبية في شمال إفريقيا والشرق الأوسط: فهم الصراع في ليبيا، تقرير الشرق الأوسط رقم (7)، 2014.

145) تقدير موقف، ليبيا ومخاوف الانزلاق في طريق الاقتتال الداخلي الشامل، المركز العربي للأبحاث والسياسات، 2014، الدوحة.

146) سواري، إسحاق كافومبا، وآخرون، نظرة نقدية في ثورات عام 2011 في شمال إفريقيا وتداعياتها، تقرير صادر عن معهد الدراسات الأمنية، 2011.

147) قوي، بوحنية، المجتمع المدني بليبيا وموريتانيا: صراع القبيلة والدولة، الجزء الثالث، تقرير صادر عن مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2014/4/23.

تاسعا: ندوات ومؤتمرات:

148) الأحمر، المولدي، ورقة مقدمة في ندوة بعنوان: أزمة الدولة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011/1/9.

149) الجابري، محمد عابد، العولمة والهوية الثقافية، عشر أطروحات، ورقة قدمت إلى ندوة العرب والعولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 18-20 ديسمبر 1997.

150) المغيربي، زاهي والحصادي، نجيب، التحول الديمقراطي في ليبيا: تحديات ومآلات وفرص، بحث مقدم لأعمال ندوة حول الانتقال الديمقراطي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تونس، مارس 2014.

151) بيتاروث، تشارلز، الدولة والسلطة في الفكر السياسي العربي، ورقة مقدمة إلى ندوة بعنوان: الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي، تحرير: غسان سلامة وآخرون، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1989.

عاشرا: برامج تلفزيونية:

152) هيكل، محمد حسنين، برنامج مع هيكل: تجربة حياة، قناة الجزيرة، 2008/1/3

حادي عشر: المواقع الإلكترونية:

153) الجورشي، صلاح الدين، المجتمع المدني في ليبيا... غياب يعزّزه الانقسام، 2016/5/24، موقع العربي الجديد، على الرابط:

154) الرواف، عثمان، الفكر العربي ومشكلة التحلف، موقع الشرق الأوسط، 2003/7/7، على الرابط:

http://archive.aawsat.com/leader.asp?section=3&issueno=8987&article=180398#.VyZPJkdlGPc

155) السلطاني، عقيل، نشأة الدولة القومية الحديثة في اوربا، منشور على الفيس بوك، 2013/12/11، على الرابط:

https://www.facebook.com/dr.aqeelalsultane/posts/218300918352369

156) الشقباوي، صالح، التطور التاريخي للدولة، موقع دنيا الوطن، 2008/10/21، على الرابط:

http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2008/10/21/148579.html

157) الشيوخ، محمد، فلسفة ثورات الربيع العربي وأهدافها، موقع مركز آفاق للدراسات والبحوث، 2013/1/2، على الرابط:

http://aafaqcenter.com/index.php/post/1553

158) الصفتي، عادل، الربيع العربي: ماذا يعني؟، موقع أخبار مصر، 5/ 8 / 2011، على الرابط:

http://www.masress.com/egynews/135075

159) العامر، عثمان بن صالح، مفهوم المواطنة وعلاقته بالانتماء، موقع آفاق، 2011/06/30، على الرابط:

http://aafaqcenter.com/post/743

160) المنياوي، محمود، أفريقيا: ليبيا سؤال الهوية ومخاطر التقسيم، موقع فكر، 2014/8/19، على الرباط:

http://fekronline.com/index.php/article/%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A4%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%84%D9%87%D9%88%D9%8A%D8%A9%D9%88%D9%85%D8%AE%D8%A7%D8%B7%D8%B1%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%B3%D9%8A%D9%85

161) الهزيلي، شكري، آفة المرتزقة: الارتزاق في العالم العربي، 2006/5/8، موقع ديار النقب، على الرابط:

www.deyaralnagab.com

162) اليحياوي، يحيى، الدولة الوطنية المحتلة، موقع الجزيرة نت، 2014/2/16، على الرابط:

http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2014/2/16/%D8%A7%D9%84%D%AF%D9%88%D9%84%D8%A9%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D8%AA%D9%84%D8%A9

163) أبو بكر، فادي، النظام السياسي العربي من النشأة الى التفتت، موقع نقطة، 2014/1/30، على الرابط:

http://www.noqta.info/page-65295-ar.html

164) أبو بكر، أبو بكر خليفة، المجتمع المدني في ليبيا... الرهانات والتحديات، موقع ليبيا المستقبل، 2016/8/7، على الرابط:

http://www.libyaalmostakbal.org/95/3840/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D8%AA%D9%8%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D9%86%D9%8A-%D9%81%D9%8A%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%87%D8%A7%D9%86%D8%A7%D8%AA%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%A7%D%AA.html

165) أوعلي، نور، الأزمة الليبية وتداعياتها على الصعيد الدولي، موقع ستار تايمز، 2012/12/30، على الرابط:

http://www.startimes.com/f.aspx?t=33733818

166) أوفرماير، لاورا، الحرب الأهلية في ليبيا، ترجمة: رائد الباش، موقع قنطرة، 2015/2/9، على الرابط:
https://ar.qantara.de/content/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%87%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%A7-%D8%A8%D9%86%D8%A7%D8%A1-%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9-%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%B1%D8%A9-%D9%85%D8%B1%D9%87%D9%88%D9%86-%D8%A8%D8%AE%D9%84%D9%82-%D9%87%D9%88%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D9%88%D8%AD%D8%AF%D8%A9-%D9%84%D9%83%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D9%8A%D9%86

167) بدوي، منير محمود، مفهوم الصراع: دراسة في الأصول النظرية للأسباب والأنواع، موقع المعركة التابع للإعلام المركزي لحركة فتح، 2014/3/24، على الرابط:
http://alma3raka.net/spip.php?article102

168) بشر، شعبان، أزمة الهوية في ليبيا وخطاب الانفصال، موقع بلد الطيوب، 2012/3/13، على الرابط:
http://www.tieob.com/archives/3558

169) بوشة، احسن، كلام في الربيع العربي: الأسباب والنتائج، موقع تورس، 2011/10/3، على الرابط:
http://www.turess.com/alhiwar/22034

170) تركماني، عبدالله، أسس الحداثة ومعوقاتها في العالم العربي المعاصر، موقع مقاربات، 2009/9/8، على الرابط:

http://www.mokarabat.com/s6919.htm

171) جلال، منة الله، الدول العربية الحديثة بين الفشل والسقوط، موقع وكالة وطن للأنباء، 2016/1/30، على الرابط:

http://www.wattan.tv/news/162057.html

172) سيف الدولة، عصمت، النظام الإقليمي العربي: نشأته ومراحل تطوره، موقع التقدمية، 2013/6/9، على الرابط:

http://www.taqadoumiya.net/%D8%B4%D9%8A%D9%88%D8%AE%D8%B5%D8A7%D8%AF%D9%82%D9%88%D9%86/%D8%B1%D8%B3%D8%A7%D8%A6%D%84-%D8%AA%D9%86%D8%B4%D8%B1-%D9%84%D8%A3%D9%88%D9%84-%D9%85%D8%B1%D8%A9%D9%84%D9%84%D8%AF%D9%83%D8%AA%D9%88%D8%B1-%D8%B9%D8%B5%D9%85%D8%AA-%D8%B3%D9%8A%D9%81-%D8%A7%D9%84/

173) صايغ، يزيد، أزمة الدولة القطرية العربية، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 2015/11/19، على الرابط:

http://carnegie-mec.org/2015/11/19/ar-62020/im38

174) عباس، أشواق، الأزمة البنيوية للدولة العربية المعاصرة، موقع مجلة الديمقراطية، تاريخ الاقتباس: 2016/5/1، على الرابط:

http://democracy.ahram.org.eg/UI/Front/InnerPrint.aspx?NewsID=269

175) عزت، هبة رؤوف، ما بعد الدولة وما قبل العصور الوسطى: عن الحداثة والنظام والفوضى، مجلة الديمقراطية، العدد (58)، 2015/3/30، موقع مجلة الديمقراطية، على الرابط:

http://democracy.ahram.org.eg/News/1523/%D9%85%D8%A7%D8%A8%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9%D9%88%D9%5%D8%A7%D9%82%D8%A8%D9%84%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B1%D9%88%D9%86%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B3%D8%B7%D9%89%D8%B9%D9%86%D8%A7%D9%84%D8

%AD%D8%AF%D8%A7%D8%AB%D8%A9%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85%D9%88%D8%A7%D984%D9%81%D9%88%D8%B6%D9%89.aspx

176) علي، خالد حنفي، القذافي والثورة الليبية: خيارات السقوط والصمود، بتاريخ 2014/5/15، موقع، على الرابط:
http://www.sis.gov.eg/Newvr/34/10.htm

177) عمر، أمين حسن، أزمة التنمية في العالم العربي: أين الخطأ؟، موقع النيلين، 2015/6/16، على الرابط:
http://www.alnilin.com/12688394.htm

178) فهمي، أحمد، ما هي الشرعية؟، موقع عين العقل، 2013/3/16، على الرابط:
http://www.ainelaql.com/2013/03/16/ما-هي-الشرعية؟

179) كول، بيتر، فوضى خطوط الحدود: تأمين حدود ليبيا، موقع مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 2012/10/18، على الرابط:
http://carnegie-mec.org/2012/10/18/ar-pub-49726

180) ماكنزي، ديبورا، نهاية الدول القومية: هل ثمة بديل؟، ترجمة سارة عادل، موقع هنداوي، 2015/11/1، على الرابط:
http://www.hindawi.org/safahat/26135359/

181) مجلس الأمن الدولي،القرار رقم (1970)، الحالة في ليبيا، 2011/2/26، على الرابط:
https://daccess-ods.un.org/tmp/8939977.28824615.html

182) مجلس حقوق الإنسان، انتهاكات حقوق الانسان في ليبيا، بتاريخ 2014/5/20، على الرابط:
http://www.hrw.org/print/news/2011/02/24/civil-society-un-general-assembly-should-suspend-libya-s-unhuman-rights-council-mem

183) مكتبة المنارة الأزهرية، الأزهر الشريف، تاريخ ليبيا، 2011/8/13، على الرابط:
http://tahasafeer.blogspot.com/2011/08/pdf_13.html

184) منصور، نورا، الفرق بين المواطنة والقومية، موقع تمدن، 2014/3/23، على الرابط:
http://www.tamddon.com//الفرق-بين-المواطنة-والقومية

185) موسى، حسين خلف، الثورة الليبية وسيناريوهات المستقبل، موقع المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، تاريخ الاقتباس: 2016/10/25، على الرابط:
http://democraticac.de/?p=536

186) موسى، زياد عقل، ملامح النظام السياسي الجديد في ليبيا، موقع مجلة البيان، 2011/9/21، على الرابط:
http://albayan.co.uk/MGZarticle2.aspx?ID=1410

187) وادي، عبد الحكيم سليمان، الربيع العربي وانعكاساته على الدبلوماسية العربية: الأسباب والمبررات، موقع أمد، 2014/1/28، على الرابط:
http://www.amad.ps/ar/Details/13009